

الزَّوْجُ الْمُؤَقَّت

بَيْنَ النَّصِّ وَالْإِجْتِهَادِ

دراسة فقهية مقارنة على ضوء المذهبين الإمامي والحنفي



تأليف

داخل خضر الرويمي

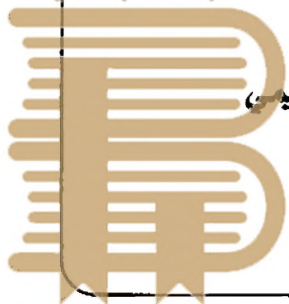
الزواج المؤقت بين النص والاجتهاد

(دراسة فقهية مقارنة على ضوء المذهبين الإمامي والحنفي)

شبكة كتب الشيعة

تأليف

داخل خضر الرويحي



المؤلف: رويحي، داخل خضر
العنوان والمؤلف: الزواج المؤقت بين النص والاجتهاد: دراسة فقهية مقارنة على ضوء المذهبين الإمامي
والعنفي/ تأليف داخل خضر الرويحي
الناشر: قم: دار الكتاب الإسلامي، ١٤٣٠ ق = ٢٠٠٩ م = ١٣٨٨ هـ
الطبعة: العربية
النسختان الرقميتان: BP ١٨٩/٤ و ٩٢٨٨ تسلسل ديوي: ٢٦/١٩٧ رقم الإيداع بالمكتبة الوطنية:
١٩٠٢١٩٩
الترقيم الدولي: 9789644652981

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الكتاب الزواج المؤقت بين النص والاجتهاد
تأليف داخل خضر الرويحي
الناشر دار الكتاب الإسلامي
الطبعة الأولى: ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م
المطبعة نينوى
الكمية (١٠٠٠) نسخة
الترقيم الدولي ١ - ٢٩٨ - ٤٦٥ - ٩٦٤ - ٩٧٨
ISBN : 978-964-465-298-1

البريد الإلكتروني للمؤلف : alruyemi_14@yahoo.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأهداء

إذا ارتقت هذه الدراسة إلى مستوى القبول والرضا
فإني أهديها إلى ..

- زين السموات والأرضين.
 - إلى الذي كتبت فضائله عن يمين العرش.
 - إلى الذي صان جهد وجهاد مئة وأربعة وعشرين ألف نبي.
 - إلى الذي سلب الإعجاب من فم الدهر.
 - إلى الذي أعطى الإنسانية دفعة مكنتها من البقاء.
 - إلى الذي بكى على أعدائه رافة ورحمة.
 - إلى الذي وضع قادة الطغیان في مزبلة التاريخ.
 - إلى الشهيد الفاتح .. الحسين بن علي عليه السلام.
- أهديك سيدي هذا الجهد اليسير راجياً أن ينال
قبول المولى عز وجل بقبولك يا مولاي.

شكر وتقدير:

البعض يستحق

♦ ♦ ♦

ولكنك شجعتني

♦ ♦ ♦

فإليك شكري وتقديري

محتويات الكتاب

البسمة

الإهداء

شكر وتقدير

محتويات الكتاب

المقدمة

الفصل الأول مباحث تمهيدية

١٩	توطئة.....
٢٢	المبحث الأول: المذاهب الإسلامية.....
٢٧	المطلب الأول: المذهب الجعفري.....
٣٠	الإمام الصادق عليه السلام.....
٣٥	المطلب الثاني: المذهب الحنفي.....
٣٧	طريقه المذهب الحنفي في الاستنباط وترتيب الأدلة.....
٤٠	المبحث الثاني: تعريف الزواج واصطلاحاً.....
٤٠	الزواج لغة.....
٤٠	الزواج اصطلاحاً.....

- ٤١ ما هو الزواج المؤقت؟
- ٤٤ المبحث الثالث: أهمية الزواج و أهدافه في الشريعة الإسلامية.
- ٥٠ المبحث الرابع: أقسام النكاح في الشريعة الإسلامية.
- ٥٢ المبحث الخامس: لمحة تاريخية عن الزواج في الأدبان والمجتمعات القديمة.
- ٥٤ المطلب الأول: المرأة في الأمم السابقة.
- ٥٨ المطلب الثاني: الزواج في الجزيرة العربية قبل الإسلام.
- ٦٠ المطلب الثالث: مكانة المرأة في الإسلام.

الفصل الثاني

أدلة الراي الفقهي عند الإمامية والحنفية في الزواج المؤقت

- ٦٧ مدخل
- ٧١ المبحث الأول: أدلة الراي الفقهي عند الحنفية في الزواج المؤقت.
- ٧١ الدليل الأول: القرآن الكريم
- ٧٤ الدليل الثاني: السنّة
- ٧٩ الدليل الثالث: الإجماع
- ٨٥ الدليل الرابع: العقل
- ٨٨ المبحث الثاني: أدلة الراي الفقهي عند الإمامية في الزواج المؤقت
- ٩١ الدليل الأول: القرآن الكريم
- ٩٦ الدليل الثاني: السنّة

٩٩.....	الدليل الثالث: الإجماع
١٠٦.....	الدليل الرابع: العقل
١٠٩.....	خاتمة المطاف

الفصل الثالث

مقومات وخصائص الزواج المؤقت عند المذهبيين الإمامي والحنفي

١١٣..	المحور الأول: مقومات وخصائص الزواج المؤقت عند المذهب الإمامي
١١٦.....	المبحث الأول: أركان الزواج المؤقت
١١٦.....	الركن الأول: الصيغة
١١٧.....	الركن الثاني: المحل
١١٩.....	الركن الثالث: الأجل
١٢١.....	الركن الرابع: المهر
١٢٤.....	المبحث الثاني: أحكام الزواج المؤقت
١٣٤.....	المبحث الثالث: نقاط الاتفاق والاختلاف بين الزواج المؤقت والزواج الدائم
١٣٤.....	المطلب الأول: نقاط الاتفاق بين الزواج المؤقت والزواج الدائم
١٣٨.....	المطلب الثاني: نقاط الاختلاف بين الزواج المؤقت والزواج الدائم
١٤٢.....	المحور الثاني: مقومات وخصائص الزواج المؤقت عند المذهب الحنفي

الفصل الرابع
مطارحات فقهية حول الزواج المؤقت
(شبهات وردود)

١٤٩	تمهيد
١٥٣	الشبهة الأولى: الزواج المؤقت وتكوين الأسرة
١٥٣	الجواب عنها
١٥٥	الشبهة الثانية: الزواج المؤقت نحو من أنحاء الدعارة المستترة
١٥٦	الجواب عنها
١٥٩	الشبهة الثالثة: الزواج المؤقت أخطر من الإباحية
١٦٠	الجواب عنها
١٦٢	الشبهة الرابعة: الزواج المؤقت خارج عن الحصر المحلل
١٦٢	الجواب عنها
١٦٦	الشبهة الخامسة: الزواج المؤقت وتكفير الصحابة
١٦٦	الجواب عنها
١٦٨	الشبهة السادسة: الزواج المؤقت وكرامة المرأة
١٦٩	الجواب عنها
١٧٤	الشبهة السابعة: الزواج المؤقت واختلاط الأنساب
١٧٥	الجواب عنها
١٧٩	الشبهة الثامنة: الزواج المؤقت يمنع الزواج الدائم
١٧٩	الجواب عنها
١٨١	نهاية المطاف
١٨٧	الخاتمة
١٩٣	المصادر والمراجع

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمّد وآله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين.

لقد شغل موضوع الزواج المؤقت حيزاً كبيراً في الفقه الإسلامي، منذ أن منعه الخليفة الثاني إلى يومنا هذا، وعند تصفحك لأي موسوعة فقهية ستجد هذا الموضوع، سواء في كتب القائلين بجوازه، أم في كتب القائلين بمنعه، ومن الأسئلة المهمّة التي تثار عندما يطرح هذا الموضوع للدراسة، هي:

هل أباحه المشرع الإسلامي مستمراً حتّى لا يكون هناك حرج على المكلفين، أم أنّه أباحه لفترة معينة؟

وهذه الإباحة اختلف فيها، فقال الفريق الأول: إنّها مستمرة إلى يوم الدين، وقال الفريق الثاني: ارتفعت، ولكلا الفريقين حججه وأدلته وآراؤه وتصوراته، وهذه الحجج والأدلة والآراء والتصورات هي موضوع هذا الكتاب.

ومن الأسباب التي دعنتي لاختيار هذا العنوان ودراسته، هو لكونه يتمتع ببعدين، فرغم أنّه موضوع فقهي إلا أنّه تلون بلون عقائدي، بحيث استخدمه البعض وسيلة للتشهير بالشيعّة قديماً وحديثاً؛ ولذلك حاولنا أن نسلط الأضواء على هذا النوع من الزواج، حتّى تتضح معالمه، وتبيّن حدوده، ولأجل إثراء هذه الغاية، تناولناه عند مذهبين من مذاهب المسلمين، الأول الإمامي الذي يقول بحليّته، والثاني الحنفي الذي يقول بحرّمته.

أما لماذا اخترنا هذين المذهبين دون بقية المذاهب الأخرى؛ فلكون إن هذا الكتاب سيتم توزيعه في العراق، وأن أغلب سكان العراق المسلمين هم من المذهبين الإمامي والحنفي، وكذلك أن المذهب الحنفي موقفه موقف بقية المذاهب الإسلامية الثلاثة، أعني الشافعي، والحنبلي، والمالكي، من هذا الزواج، لذلك اخترناه نموذجاً للقائلين بمنعه، في حين أن المذهب الإمامي هو المذهب الوحيد من مذاهب المسلمين القائل ببقاء جواز هذا النوع من الزواج.

وللأسف الشديد فرغم أن هذا الموضوع يمتلك بعدين: بعد فقهي وبعد عقائدي، ولكنني من خلال التبع والبحث في المجال الفقهي لم أجد ولا بحثاً واحداً يدرس الموضوع دراسة مقارنة بين المذهبين الإمامي والحنفي، لذلك تناولت هذا الموضوع من هذه الجهة؛ لعله يكون نواة لدراسات أوسع وأشمل، وبما أن البحث لم يُطرق من الباحثين بهذا الشكل المقارن؛ فلذلك كان عملي تأسيسياً في هذا المجال، ولا يخفى على أهل الخبرة الصعوبات التي ترافق العمل التأسيسي، كذلك حاولنا قدر المستطاع - عند عرض الآراء وتحليلها ومناقشتها - تطويع العبارة الفقهية وإظهارها بصورة تتناسب مع لغة العصر، مع الحفاظ على روح التخصص.

أما الأهداف التي دعتني لتأليف هذا الكتاب فهي:

أولاً: معرفة حدود الموضوع وبيان معالمه الأساسية، واكتشاف مقوماته وخصائصه، حتى يزال اللبس الذي اكتنفه.

ثانياً: تقوية أواصر الإخوة الإسلامية من خلال الدراسات الفقهية المقارنة بين مذاهب المسلمين، باعتماد الأسلوب العلمي البعيد عن التشنج في المسائل

الخلافة، وذلك عن طريق عرض الأدلة لكلا الفريقين، والأخذ بالدليل الذي يصمد أمام النقد.

ثالثاً: الارتقاء العلمي وتحفيز الروح التحقيقية المثابرة والصبورة من خلال الغوص في كتب الفريقين لاستخراج المطلب العلمي ومقارنته مقارنة موضوعية، حتى يتم التوصل إلى النتيجة التي يتبناها الدليل.

رابعاً: بناءً على ما تقدم أحببت أن أدرس الموضوع دراسة موضوعية تكون نواة لبحوث أشمل وأوسع، وأن أطرحه إلى المجتمع بلغة معاصرة تمكن المسلمين من غير أهل الاختصاص من معرفته معرفة جلية، تتكفل بدحض الشبهات التي تراكت في أذهانهم حول هذا الموضوع.

وهناك أهداف ضمنية أخرى نعرض عن ذكرها مراعاة للاختصار.

ولأجل أن تعطي هذه الدراسة ثمارها عل أحسن ما يرام، فقد رسمنا لها خريطة تبدأ بمقدمة، ثم فصول أربعة، ثم خاتمة.

أما المقدمة فكانت تحتوي على بيان الموضوع وسبب اختياره وأهميته إلى غير ذلك من الأمور التي ذكرناها آنفاً.

ثم جاء الفصل الأول، الذي كان عبارة عن مباحث تمهيدية ضرورية تمكن الباحث منولوج في صلب الموضوع، وعرفنا في هذا الفصل الزواج لغةً واصطلاحاً، وذكرنا ما هو المراد من الزواج المؤقت، وأعطينا نبذة عن أهمية الزواج وقوائده في الشريعة الإسلامية، وتناولنا الزواج عند الأديان والمجتمعات القديمة، كما تكلمنا عن نشوء المذاهب الإسلامية، وذكرنا ما يخص المذهبين الجعفري والحنفي، من أجل إعطاء صورة واضحة عن هذين

المذهبيين، وبعد الانتهاء من المباحث التمهيدية ولد الفصل الثاني، الذي كان عبارة عن أدلة الرأي الفقهي عند الإمامية والحنفية في الزواج المؤقت، وذكرنا فيه أدلة المذهبيين من خلال القرآن الكريم والسنة والإجماع والعقل، ثم جاءت نهاية مطاف هذا الفصل لصالح أدلة الإمامية، وبعد معرفة أدلة الطرفين في هذا الزواج كان لابد من معرفة مقوماته وخصائصه عند المذهبيين، فكان الفصل الثالث الذي تكفل بذلك، وبعد أن عرفنا مقوماته وخصائصه تمكنا من الإجابة عن الشُّبُهَات التي تثار حوله، فكان الفصل الرابع الذي حمل على عاتقه هذه المهمة.

ثم بعد عرض هذه الدراسة الفقهية المقارنة كان لابد من جني الثمار المترتبة عليها، فكانت الخاتمة عبارة عن النتائج التي توصلنا إليها خلال هذه الدراسة.

وبعد ذلك كله، لا يسعني إلا أن أرفع يدي بالدعاء شاكرًا المولى جلّ وعلا على جزيل إحسانه لي، فله الحمد على ما أنعم، وله الشكر على ما ألهم.

داخل خضر الرومي

١٣ / رجب الأصب / عام ١٤٣٠ هـ ق

قم المقدسة

الفصل الأول

مباحث تمهيدية

توطئة

- ❖ المبحث الأول: المذاهب الإسلامية
- ❖ المبحث الثاني: تعريف الزواج لغةً واصطلاحاً
- ❖ المبحث الثالث: أهمية الزواج وأهدافه في الشريعة الإسلامية
- ❖ المبحث الرابع: أقسام النكاح في الشريعة الإسلامية
- ❖ المبحث الخامس: لمحة تاريخية عن الزواج في الأديان
والمجتمعات القديمة

توطئة

ختم الله سبحانه وتعالى الأديان بالإسلام، وهو الثمرة الطبيعية لجهد وجهاد مئة وأربعة وعشرين ألف نبي. والإسلام برنامج إلهي يتكفل بتقنين أفعال الفرد المسلم والوصول به إلى الكمال المادي والروحي، فتارة نراه يهتم بالفرد بما هو فرد، وتارة أخرى ينظر إليه من خلال المجموعة التي ينتمي إليها، وقد استطاعت النظرية الإلهية المتمثلة بالإسلام أن تثبت وجودها سواء على المستوى النظري أم التطبيقي كما حصل في عصر الرحمة الإلهية بقيادة الرسول الأعظم محمد ﷺ حتى تَوَجَّها الله بذلك التاج العظيم حيث قال جل جلاله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١).

واستمرت هذه النظرية بالعتاء على المستويين، ففي الجانب النظري جاءت بمفاهيم وأفكار لازالت الإنسانية بعد أربعة عشر قرناً لا تستطيع محاكاتها، وأما في الجانب العملي فلندع القرآن يرسم لنا صورة من صور الجماعة التي صنعها النبي ﷺ، حيث يقول: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ

شَطَاهُ فَأَزَرَهُ فَاسْتَعْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سَوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لَيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا^(١).

وبقيت على هذا المنوال في العطاء، ولكن، وآه من لكن.

ف«في عام ١١ للهجرة يفعل الدهر فعلته الأولى فيقلب صفحة من صفحات التاريخ الإسلامي المجيدة كتبت بأحرف من النور الإلهي كلها إيمان وصدق، جهاد وتضحية، فخر وقوة، عز ومجد، عدل ورحمة، أخوة وإنسانية .

يقلب الدهر هذه الصفحة الناصعة بالخيرات والفضائل، بأفول ذلك النور المقدس من الأرض فيستقبل بالمسلمين صفحة من كتابه التكويني مشوشة الخط قال عنها الكتاب التشريعي: ﴿ أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ... ﴾^(٢).

لاشك عند من يعترف بالقرآن وحياً إلهياً لا ينطق صاحبه عن الهوى، في أن هذا الحادث التاريخي العظيم بموت منقذ الإنسانية، كان حداً فاصلاً بين عهدين يختلفان كل الاختلاف: ذاك إقبال بالنفس والنفيس على الحق تعالى، وهذا انقلاب عنه على الأعقاب»^(٣).

لذلك بمجرد أن انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى ذهب المسلمون إلى سقيفة بني ساعدة، وفي هذا اليوم دخلت النظرية في منعطف تاريخي من أبرز سماته انشقاق المسلمين إلى مدرستين، مدرسة تنقيد بالنص، ومدرسة أخرى ارتأت الاجتهاد. وفي خضم الظروف السياسية ظهرت خلافات كثيرة بين المدرستين، سواء في الأمور العقائدية أم الفقهية أم السياسية وغيرها.

(١) الفتح / ٢٩.

(٢) آل عمران / ١٤٤.

(٣) المظفر، محمد رضا، السقيفة، ص ٢٣.

والزواج المؤقت الذي سنتناوله في هذه الدراسة من ضمن المسائل الخلافية بين المدرستين، فبينما تقول المدرسة الأولى بحليته، تذهب المدرسة الثانية إلى تحريمه نتيجة لرأي اجتهادي من منظرها.

وخلال هذه الدراسة سنقوم بمشينة الله سبحانه وتعالى بعرض آراء المدرستين مبتعدين كل البعد عن التعصب الطائفي، وإنما هدفنا هو الوصول إلى ساحل الحقيقة التي هي جائزة طالب العلم.

وسيكون المذهب الإمامي نموذجاً لمدرسة النص، والمذهب الحنفي نموذجاً لمدرسة الاجتهاد.

وسنركز خلال طرح الآراء على تقوية أواصر الأخوة الإسلامية بين أتباع المدرستين لأن حالة المسلمين اليوم يرثى لها، حتى طمع فيهم الشريف والدنيء، ولكن هذا لا يمنعنا من العتاب في بعض المواطن التي يفلت بها زمام القلم، وكما يقول الشاعر:

إذا ذهب العتاب فليس ودُّ ويبقى الود ما بقي العتاب

المبحث الأول

المذاهب الإسلامية

من أجل إعطاء صورة واضحة عن الموضوع لا بد من ذكر بعض الأسباب التي أدت إلى نشوء المذاهب، ولكن قبل ذكر الأسباب لا بأس بتقديم مقدمة بسيطة تساعدنا على فهم المطلب، فمن المعلوم أن هذا الدين العظيم أنفرد عن الأديان السماوية «بأن تكفل الله سبحانه وتعالى حفظ كتابه من الضياع والاندثار والتحريف فقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١).

فلم يكن مصير القرآن الكريم مصير التوراة والإنجيل وباقي الكتب السماوية التي طالتها يدُ التحريف والتزييف والتبديل.

إلا أن المصدر التشريعي الثاني أعني سنة رسول الله قد مُني بالوضع والتحريف من لدن عهده ﷺ وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فقال: (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)^(٢).

ولأجله ولأجل غيره من الأسباب نراهم يقولون عن السنة النبوية إنها ظنية الصدور! وقد أثرت تلك الاختلافات التي ابتليت بها السنة النبوية على باقي مصادر التشريع، فصار كل فريق يفسر ويؤول الآيات بما يطابق مروياته، ويدعي أن ذلك هو المراد منها وربما نحا بعض آخر منحاً سلبياً حين ضن أن ما يقننه من أصول وقواعد وكليات يغني عن المرويات ويحل محل اختلافها، وبذلك تشعب

(١) الحجر / ٩.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ج ٢، ص ٨١.

الخلاف وامتدت جذوره في أغلب الأصول والفروع.

وانشعبت الأمة الإسلامية إلى مذاهب وفرق، كل يدعي أنها تسير على هدي القرآن ونهج الرسول، وأن الحق بجانبها، وأن السنة باتت بأنقى صورها عندها^(١).

«ولعل أهم وأبرز حدث أثر في السنة النبوية - نصاً ومعناً - هو منع الشيخين التدوين والتحديث عن رسول الله ﷺ ودورهما في تطبيق هذه الرؤية واستمراره في عهد الخليفة عثمان بن عفان ومعاوية بن أبي سفيان، ثم اتخذ الخلفاء من بعده منهنجا يعمل به حتى أوقفه الخليفة عمر بن عبد العزيز وأمر بتدوين الحديث. على أن هناك جماعة من كبار الصحابة والتابعين قد اتخذوا التدوين مسلكاً ومنهجاً حتى على عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذي عرف بشدته وقسوته على من يخالفه في آرائه، ومن أولئك: علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري، وفاطمة الزهراء، وأبو ذر وغيرهم.

فترى هؤلاء يدوتون ويحدثون ولا يرون مبرراً للمنع، ولا يعيرون لرأي الشيخين - ومن منع تبعاً لهما - القدسية التي لا يمكن معها من مناقشتهم، كما أنهم لم يخشوا ما خشيه آخرون، ومن هنا حدث التخالف بالرأي بين المنهجين، هذا يحدث ويكتب ويدون، وذلك يقول بالإقلال أو بمنع التحديث والكتابة والتدوين، وارتسمت أصول الطرفين الفكرية^(٢).

هذه مقدمة بسيطة احتوت على أهم سبب من أسباب تكوين المذاهب

(١) الشهرستاني، علي، منع تدوين الحديث، قراءة في منهجية الفكر وأصول مدرستي الحديث عند المسلمين، ص ١١-١٢.

(٢) الشهرستاني، علي، منع تدوين الحديث، قراءة في منهجية الفكر وأصول مدرستي الحديث عند المسلمين، ص ١٤-١٥.

الإسلامية ألا وهو منع تدوين الحديث، كما هو مختار السبحاني حيث قال في ذلك: «إن لتكون المذاهب الإسلامية- أصولاً، وفروعاً- عللاً وأسباباً و معدات و ممهّدات و لا يقوم بحق بيانها الباحث إلا بإفراد كتاب خاص في هذا الموضوع، ولكن نشير في هذه المعالجة إلى العوامل الرئيسية في تكون الفرق ونشوتها في المجتمع الإسلامي وهي أمور:

١- الاتجاهات الحزبية والتعصبات القبلية.

٢- سوء الفهم و اعوجاجه في تحديد الحقائق الدينية.

٣- المنع عن كتابه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله ونقله و التحدث به.

٤- فتح المجال للأخبار والرهبان للتحدث عن قصص الأولين والآخرين.

٥- الاحتكاك الثقافي واللقاء الحضاري بين المسلمين وغيرهم من الفرس والروم والهنود.

٦- الاجتهاد في مقابل النص^(١).

ويقسم الأستاذ محمد مصطفى شليبي -وهو من مدرسة الاجتهاد- أدوار الفقه الإسلامي إلى أربعة أدوار فيقول: «وعلى ذلك نستطيع أن نقول: إن أدواره الرئيسية ثلاثة يتبعها دور أخير هو دور النهضة الفقهية الحالية.

الدور الأول: دور التأسيس، وكان في عصر النبوة، حيث وضعت أصوله العامة و قواعده الكلية، ولم يبقَ إلا تطبيقها.

الدور الثاني: دور البناء و الكمال، ويشمل عصور الاجتهاد، ويبدأ بمد وفاء الرسول مباشرة في سنة (١١هـ). و ينتهي في منتصف القرن الرابع الهجري تقريباً

(١) السبحاني، جعفر، بحوث في الملل والنحل، ج ١، ص ٤٩-٥٠.

عندما قيل: إن باب الاجتهاد قد أغلق وادعي الإجماع على ذلك .

الدور الثالث: دور التنظيم ثم الوقوف عند التقدم، ويبدأ حيث انتهى الدور السابق ويشمل عصور التقليد كلها.

الدور الأخير: دور النهضة الحالية^(١).

والدور الثاني من أدوار الفقه هو الذي أصبحت فيه المذاهب الأربعة (المالكي، الحنفي، الشافعي، الحنبلي) مذاهب رسمية للدولة العباسية التي كانت تعني بهذه المذاهب كثيراً لأمر سياسي كثيرة^(٢) «وقد فاز المذهب الحنفي بتشجيع أكثر من غيره، فهو في العصر العباسي المذهب الذي ترجع الدولة إليه في مهمات التشريع، ورئاسة القضاء بيد أهل الرأي، ولم يشاركهم إلا القليل من سائر المذاهب، وبعد انقراض الدولة العباسية اعتنق المذهب سلاطين الأتراك عندما أرادوا انطباق اسم الخلافة الإسلامية عليهم، لأن من شروطها: أن يكون الخليفة قرشياً طبقاً للحديث (الخلافة في قریش) والحنفية لا يشترطون هذا الشرط، وأول من تولى الخلافة الإسلامية من غير قریش السلطان سليم الفاتح وصحح الحنفية هذه الخلافة وحجتهم أن الخليفة يتولى الخلافة بخمسة حقوق:

- ١- حق السيف.
- ٢- حق الانتخاب.
- ٣- حق الوصاية.
- ٤- حماية الحرمين.

(١) شلبي، محمد مصطفى، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعده الملكية والمعقود فيه، ص ٤٩ - ٥٠.

(٢) راجع: حيدر، أسد، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٥٧ - ١٩٦.

٥- الاحتفاظ بالأمانات .

وهي المخلفات النبوية المحفوظة في الأساتذة وهم يقولون:

إن الآثار النبوية سلمت من اغتيال التتر في بغداد فحملها الخليفة العباسي إلى القاهرة حتى نقلها السلطان سليم إلى القسطنطينية في صندوق من الفضة وهي البردة النبوية، وسن من أسنان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشعرات من شعره، ونعاله، وبقيّة من العلم النبوي، وإناء من حديد، وجبة الإمام أبي حنيفة^(١) .

«أما أتباع آل البيت فقد بقيت آراؤهم ومعتقداتهم في الأصول والفروع وغيرهما أقوى من أن تلين للسياسة وتدخلات الولاة والأمراء... وإذا شوهوا في بعض الأحيان يميلون إلى التقية وإلى تحاشي ضغائن الملوك فإن ذلك كان من عزم الأمور و درء المهالك عن أنفسهم حين يرون أن دماءهم أحفظ للدين من إراقتها دون طائل. فالحكام في المهديين الأموي والعباسي لا يتورعون عن سفك الدماء الطاهرة ولا يتوقفون في ظلمهم لآل البيت عند حد، ولهذا كان الإمام الصادق يرى في تعرض أهله من آل الحسن إلى تلك المحنة والمذاب أمرًا يجرئ الظالمين أكثر على انتهاك حرّات أهل البيت ويصبح انتهاك حرّات الناس أبسط بكثير فقال عليه السلام وهو يرى موكب آل الرسول صلى الله عليه وآله (والله لا تحفظ الله حرمة بعد هذا)^(٢). ولا يندرج المذهب الجعفري في سياق نشأة المذاهب لأمر عدة منها:

١- استقلال فقه أهل البيت عن السلطة الجائرة وتعلقه بالإمامة والسلطة

الروحية.

(١) حيدر، أسد، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٨٤-١٨٥.

(٢) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج ٤٧، ص ٣٠٥.

٢- في العهد الأموي حيث لم تأخذ المذاهب صفتها الرسمية و لم ترسُ على عدد معين كان الشيعة هم الخطر الحقيقي الذي يهدد بقاء الأمويين في كل حين فكان الاعتقاد بمذهب الشيعة استعداداً للموت والتضحية.

٣- في العهد العباسي حيث أرست الدولة عدد المذاهب لم يكن الشيعة من أجزاء السلطة بل ظلوا على العمل بقاعدة مقاطعة الظالمين فيما كان وجودهم الفقهي والعلمي يتسع وينتشر برغم إرادة العباسيين وقد شيدوا بناءهم الفكري بعيداً عن مؤثرات السلطة وعلى الضد من رغبات الحكام^(١).

المطلب الأول: المذهب الجعفري

هو مذهب أهل البيت الذي أنزل الله في حقهم قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(٢) وهم أولو الأمر الذين أمر الله بطاعتهم حيث قال: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٣) وهم الذين قال رسول الله صلى الله عليه وآله فيهم: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»^(٤).

وأول من أمر بتدوين هذا المذهب هو الرسول الأعظم ﷺ عندما أمر أمير المؤمنين علي عليه السلام بتدوين الحديث قائلاً: «اكتب ما أُملي عليك. قال: يا نبي الله! وتخاف علي النسيان؟ فقال: لست أخاف عليك النسيان، وقد دعوت الله لك أن يحفظك ولا ينسبك، ولكن اكتب لشركائك.

(١) حيدر، أسد، الإمام الصادق و المذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٦٩-١٧٠.

(٢) الأحزاب / ٣٣.

(٣) النساء / ٥٩.

(٤) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي، المعجم الأوسط، ص ٣٥٤-٣٥٥.

قال: فقلت: ومن شركائي يا نبي الله؟ قال: الأئمة من ولدك، بهم نسقى أمني الغيث، وبهم يستجاب دعاؤهم، وبهم يصرف الله عنهم البلاء، وبهم تنزل الرحمة من السماء، وهذا أولهم - وأومى إلى الحسن، ثم أومى بيده إلى الحسين - ثم قال: الأئمة من ولده»^(١).

«واختصاصه بالإمام الصادق ... عند حصول تلك الفترة بين شيخوخة الدولة الأموية، وطفولة الدولة العباسية، وفيها اتسع المجال للإمام الصادق عليه السلام لنشر العلم وبث الأحكام الإلهية، ونشر التعاليم النبوية التي استقاها عن أبيه عن جده رسول الله ﷺ عند رفع تلك الرقابة التي جعلها الأمويون للحيلولة بين الأمة وبين أهل البيت فاشتهر في ذلك العصر ذكر جعفر بن محمد واتسعت أمامه حرية القول، وحرية النقض والإبرام في شأن الحقائق الدينية من جهة، والمشتبهات والموضوعات على غير أساس صحيح من الأحاديث والسنة من جهة أخرى، وازدحم طلاب العلم على أبواب مدرسته، وكثرت الهجرة إليها، فنسب المذهب إليه في عهد ازدهار العلم، لأن كل ما ذهب الإمام الصادق عليه السلام إلى تصويبه والوثوق بصحته من الأحكام أصبح بحملته يسمى (مذهب جعفر الصادق عليه السلام) ولم يكن المذهب الجعفري كسائر المذاهب الإسلامية في تطور نشأته وعوامل انتشاره، بل امتاز باستقلاله عن مقومات المادة و موازرة السلطة، واستطاع بمؤهلاته الذاتية إخضاع الزمن، واجتياز العقبات التي تقف في طريق نشره.

ولولا فيض من القدسية في مبادئه، وقوة روحية في تعاليمه، وعناية قبل كل شيء من الخالق الحكيم رحمة بهذا الخلق المنعوس، لقضت عليه السلطات بمحاولاتها القضاء عليه ولكن ذهبت تلك المحاولات ضد المذهب دون جدوى،

(١) الصدوق، محمد بن علي، علل الشرائع، ج ١، ص ٢٧٧.

فكان نصيبها الفشل و نصيبه النجاح»^(١).

وقرر الشيخ أبو زهرة أنه لنمو أي مذهب توجد هناك ثلاثة عوامل، وكانت هذه العوامل موجودة عند المذهب الجعفري لذلك نما وقبل أن ينهي كلامه في هذا المضممار ذكر عاملاً رابعاً وهو متوفر أيضاً في المذهب الجعفري وسنذكر هذه العوامل الأربعة باختصار.

أولاً: أن يكون باب الاجتهاد مفتوحاً، فإن ذلك يفتح باب الدراسة لكل المسائل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وعلاجها من الشريعة بما يناسبها، وإننا نعتقد أن المذهب الجعفري من الناحية الفقهية قد فتح فيه هذا الباب للدراسة.

ثانياً: كثرة الأقوال في المذهب، والأقوال في المذهب الجعفري كثيرة وقد رويت فيه روايات كثيرة.

وإن كثرة الأقوال بلاريب من شأنها أن تجعل تطبيق المذهب مرناً ويستطيع المفتي العدل الثقة الأمين أن يتخير من الأقوال في المذهب ما يعالج به واقعة الإفتاء، وإن مثل المفتي كمثل الطبيب المعالج، كلما كثرت بين يديه أنواع العقاقير التي يعالج بها مريضه، وكلها قد يكون فيه شفاء لدائه في الجملة، فإنه يتخير أنسبها لجسمه ونفسه.

ثالثاً: تفرق الأقاليم التي ينتشر فيها المذهب، وتباين عاداتهم وتفكيرهم، وبيئاتهم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، فإن المذهب إذا تعددت الطبائع التي يعالجها استفاد اتساعاً ونمواً مادام لا يخرج عن الأصل المرسوم والعناية المنشودة.

(١) حيدر، أسد، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، ج ١، ص ٢٢٧-٢٢٨.

والمذهب الجعفري قد انتشر في أقاليم مختلفة الألوان من الصين إلى بحر
الظلمات حيث أوربا وما حولها.

رابعاً: من عوامل نمو المذهب هو كثرة العلماء الذين يتصدون للبحث
والدراسة وعلاج المشاكل المختلفة. وقد آتى الله ذلك المذهب من هؤلاء
عدداً وفيراً، عكفوا على دراسته، وعلاج المشاكل على مقتضاه^(١).

الإمام الصادق عليه السلام

جعفر بن محمد الباقر بن علي بن الحسين زين العابدين بن الحسين الشهيد
بن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

«ولد الإمام الصادق عليه السلام في السابع عشر من شهر ربيع الأول يوم الاثنين سنة
(٨٣هـ) في اليوم الذي ولد فيه رسول الله ﷺ وهو يوم عظيم البركة وكان السلف
الصالح من محبي آل محمد يعظمون هذا اليوم ويحترمونه، وورد ثواب عظيم في
صومه وتستحب فيه الصدقة وزيارة المشاهد المشرفة وفعل الخيرات وإدخال
السرور على قلوب المؤمنين»^(٢).

«وقد عاش الإمام عليه السلام شطراً من حياته في العصر الأموي، وهو يتلوى من
الألم على مصير الإسلام وعلى ما حل بالمسلمين من الويلات والمصائب، فقد
رأى بعينه الكارثة التي حلت بعمه زيد بن علي زين العابدين، الذي خرج ثائراً
على هشام بن عبد الملك، فقتل، ثم نبش قبره، وصلب جثمانه الطاهر، ورأى مقتل

(١) راجع: أبو زهرة، محمد، الإمام الصادق حياته وعصره آراؤه وفقهه، ص ٤٢٧-٤٢٨،
بتصرف.

(٢) القمي، عباس، منتهى الآمال في تواريخ النبي والآل، ج ٢، ص ١٨٩.

ابنه يحيى بن زيد من بعده، وكان الإمام يتحين الفرص المؤاتية لأداء رسالته، ونشر علومه، بعد أن حرص الأمويون وبكل الوسائل على طمس آثار أهل البيت وفقههم، حتى إذا وجد الدولة الأموية يتأبها الضعف، وتسير نحو الانهيار، نهض عليه السلام بكل إمكانياته، لنشر أحاديث جده ﷺ، وعلوم آبائه، وتوافد عليه العلماء وطلاب العلم حتى بلغت الجامعة التي أسسها أبوه الباقر عليه السلام قبله، بلغت في عصره أوج نشاطها وازدهارها، ولقد أحصى رواية الحديث أسماء الرواة عنده فكانوا أكثر من أربعة آلاف رجل، وأدرك منهم الحسن بن علي الوشاء (وكان من أصحاب الرضا عليه السلام) تسعمائة شيخ.

ولم يكن نشاط الإمام عليه السلام مقصوراً على تدريس الفقه الإسلامي، وأدلة التشريع بعد أن اتسم ذلك العصر بظهور الحركات الفكرية، ووفود الآراء الاعتقادية الغريبة، ودخول الفلسفة المتأثرة بالفكر الهندي واليوناني، بل نجد الإمام قد تحدث في التوحيد وأركانه، والعدل، والقدر، وإرادة الإنسان، وغير ذلك، و تحدث أيضاً في طبائع الأشياء، وخواص المعادن وفي سائر الكونيات»^(١).

والشيخ أبو زهرة عندما كتب عن الإمام الصادق عليه السلام ذكر هذه الحقيقة، وهي «إن قوى الإمام جعفر العقلية ما كانت لتقف به عند دراسة الفقه والحديث والقرآن، بل إنه لتفرغه للعلم والعبادة قد شغل عقله أيضاً بعلم الكون وما يشتمل عليه إجابة لطلب الله تعالى من عباده إن ينظروا في السموات والأرض وما فيهما، فقد قال تعالى: ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾»^(٢).

(١) اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، موسوعة طبقات الفقهاء الجزء الثاني في فقهاء القرن الثاني، ج ٢، ص ٥-٧.

(٢) يونس / ١٠١.

(٣) أبو زهرة، محمد، الإمام الصادق حياته وعصره آراؤه وفقهه، ص ٢٤.

وقد ذكر شواهد تؤيد دراسة الإمام عليه السلام للكون، أعرضنا عن ذكرها مراعاة للاختصار، ثم يصف مجلسه في المدينة، فيقول: «كان مجلسه بالمدينة مثابة أهل العلم طلاب الحديث وطلاب الفقه، يأخذون عنه، ويردون مسوده العذب، وكل من التقى به أجله، وأجل علمه، وقبس من علمه و خلفه و حكمته.

ويروى في ذلك أن سفيان الثوري محدث العراق وواعظ الكوفة حضر مجلسه وكان جعفر صامتاً لا يتكلم، فقال الثوري: لا أقوم حتى تحدثني، فقال الصادق: أنا أحدثك، وما كثرة الحديث بخير. يا سفيان: إذا أنعم الله عليك بنعمة فأحييت بقاءها و دوامها، فأكثر من الحمد والشكر عليها، فإن الله عز وجل قال في كتابه: ﴿يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا * وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَنْسِنَ وَيَجْعَلَ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلَ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾^(١).

يا سفيان، إذا حزنك أمر من سلطان أو غيره، فأكثر من لا حول ولا قوة إلا بالله، فإنها مفتاح الفرج، وكنز من كنوز الجنة.

سمع سفيان تلك الكلمات الرائعة المفوضة، فعقد يده وقال: ثلاث أي ثلاث.

وقد أخذ عنه مالك رضي الله عنه، واختلف إليه في مجلسه وانتفع من فقهه وروايته، وأبو حنيفة كان يروي عنه كثيراً، وقرأ كتاب الآثار لأبي يوسف والآثار لمحمد بن الحسين فإنك واجد فيهما رواية أبي حنيفة عن جعفر بن محمد في مواضع ليست قليلة^(٢).

وحاول ملوك عصره أن يخرجوه، وذلك بطلب من بعض العلماء بتهيشة

(١) نوح ١٠/ - ١٢.

(٢) أبو زهرة، محمد، الإمام الصادق حياته وعصره آراؤه وفقهه، ص ٣٠ - ٣١.

مسائل علمية معقدة، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل، بل كان نجم الإمام يسطع أكثر بعد كل مناظرة علمية؛ فإنه من أهل بيت قد زُقوا العلم زُقاً.

ويروى في ذلك عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: «قال لي أبو جعفر المنصور، يا أبا حنيفة إن الناس قد فتنوا بجعفر بن محمد فهى له من المسائل الشداد، فهيات له أربعين مسألة، والتقى الإمامان بالحيرة في حضرة المنصور، ويقول أبو حنيفة في اللقاء: أتيت فدخلت عليه وجعفر بن محمد جالس عن يمينه، فلما بصرت به دخلتني من الهبة لجعفر بن محمد ما لم يدخلني لأبي جعفر، فسلمت عليه، وأوماً فجلست، ثم التفت إليه، وقال هذا أبو حنيفة. فقال نعم، ثم التفت إليّ وقال: يا أبا حنيفة ألق على أبي عبد الله من مسائلك، فجعلت ألقى عليه فيجيبني، فيقول: أنتم تقولون كذا، وأهل المدينة يقولون كذا، ونحن نقول كذا، فربما تابعنا، وربما تابعهم، وربما خالفنا جميعاً، حتى أتيت على الأربعين مسألة، ثم قال أبو حنيفة: إن أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس»^(١).

لذلك لا نستغرب من ابن أبي الحديد عندما يرجع علم المذاهب في الفقه إليه، فيقول: «أما أصحاب أبي حنيفة كأبي يوسف ومحمد وغيرهما فأخذوا عن أبي حنيفة، وأما الشافعي فقرأ على محمد بن الحسن، فيرجع فقهه أيضاً إلى أبي حنيفة، وأما أحمد بن حنبل فقرأ على الشافعي، فيرجع فقهه أيضاً إلى أبي حنيفة، وأبو حنيفة قرأ على جعفر بن محمد عليه السلام»^(٢).

هؤلاء ثلاثة من أئمة المذاهب، وأما مالك فقد أخذ العلم عن الإمام

(١) أبو زهرة، محمد، الإمام الصادق حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص ٢٣

(٢) المعتزلي، ابن أبي حديد، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٢٣.

الصادق عليه السلام أيضاً^(١). وكما مرّ في كلمات الشيخ أبي زهرة السابقة، حيث قال: «وقد أخذ عنه^(٢) مالك رضي الله عنه، واختلف إليه في مجلسه وانتفع من فقهه وروايته»^(٣).

والمشهور أنه عليه السلام توفي في الخامس والعشرين من شوال، سنة ثمان وأربعين ومائة.

كما اتفق مؤلفو الشيعة على أن المنصور اغتاله بالسّم على يد عامله بالمدينة^(٤).

(١) راجع: حيدر، أسد، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٧٣.

(٢) أي: عن الإمام الصادق عليه السلام.

(٣) أبو زهرة، الإمام الصادق حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص ٣٠.

(٤) راجع: المظفر، محمد حسين، الإمام الصادق عليه السلام، ج ٢، ص ١٠١-١٠٢.

المطلب الثاني: المذهب الحنفي

وهو أحد المذاهب الأربعة المعمول بها عند أهل السنة وقد أسس هذا المذهب أبو حنيفة النعمان بن ثابت الفارسي الأصل، ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ وتفقّه فيها، ثم انتقل إلى بغداد بعد أن بناها المنصور العباسي لتكون عاصمة الدولة الإسلامية، واستقدم إليها العلماء والفقهاء فبقي فيها حتى توفي سنة ١٥٠ هـ^(١).

فقد قامت الدولة العباسية على أساس الانتماء إلى النبي ﷺ فهم أحق بالأمر من بني أمية أعداء الإسلام وأعداء النبي، وعلى هذا الأساس كان لابد من إعطاء دولتهم صبغة دينية ليكونوا من أحكام الشريعة الإسلامية دستوراً ونظاماً تدير الدولة عليه سيراً صورياً، فقربوا العلماء، وجعلوا القضاء بيد أهل الرأي من أهل العراق، حتى ولي أبو يوسف القضاء، وهو أقوى عوامل انتشار المذهب الحنفي لمكانة أبي يوسف وسلطته التنفيذية يومذاك، فكانت للمذهب الحنفي خطوة واسعة في قطع مسافة الشهرة الواسعة بما لم يسعد به غيره، فأبو يوسف هو تلميذ أبي حنيفة وقد تربى في نعمه، وبتوليته منصب القضاء استطاع نشر المذهب، وولي منصب رئاسة القضاء العامة في عهد الرشيد سنة ١٧٠ هـ فلم يقلد ببلاد العراق وخراسان والشام ومصر إلا من أشار به القاضي أبو يوسف، وذلك لمكانته في الدولة ومنزله عند الرشيد حتى قال له الرشيد: يا يعقوب لو جاز لي إدخالك في نسي و مشاركتك في الخلافة

(١) شلبي، محمد مصطفى، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه،

المفضية إليّ لكنك حقيقاً به، ألسنت القائل لأخي وقت كذا وكذا؟ وفي وقت كذا وكذا؟ يشير بذلك إلى ما عزم عليه الهادي من خلع الرشيد واستشارة أبي يوسف في ذلك، وجوابه له برد عزمه، فكان الرشيد يشكر لأبي يوسف هذه اليد حتى قيل: لم يتمكن أحد كتمكن أبي يوسف من الرشيد^(١).

أما كيفيه تكوين المذهب وطريقه تلقي العلم لأبي حنيفة فقد كتب الأستاذ شلبي قائلاً: «تلقى العلم عن طائفة من العلماء، واشتغل أولاً بعلم الكلام، وبعد أن وصل فيه إلى درجة كبيرة انتقل إلى الاشتغال بالفقه، ولزم شيخه حماد بن أبي سليمان المتوفى سنة ١٢٠ هـ مدة ثماني عشرة سنة حتى صار إماماً فيه، ولقب بالإمام الأعظم».

كون مذهبه بطريقة الشورى مع أصحابه فكان يعرض عليهم المسألة فيختلفون فيها، فهذا يأتي بجواب، وذلك يأتي بغيره، ثم يرفعونها إليه، فيتهي فيها معهم إلى رأي، ثم يأمرهم بكتابتها، وكان ينهاهم عن كتابة المسائل قبل تمحيصها، ولم يكتف بالاجتهاد في أحكام الحوادث التي تعرض عليه، بل فرض المسائل وقدر لها أحكامها، فلما اعترض عليه بعض العلماء في ذلك قال: إنا نستعد للبلاء قبل نزوله فإذا نزل عرفنا الدخول فيه والخروج منه^(٢).

ولكن بعض الباحثين يرى أن مقومات المذهب الحنفي تكمن في جهود أربعة من أصحاب أبي حنيفة فإنهم ألفوا فيه وهذبوا مسائله، وليس لأبي حنيفة إلا المشاركة في الرأي أحياناً وخالفوه في أكثر المسائل. وهؤلاء الأربعة هم:

(١) راجع: حيدر، أسد، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٧٠-١٧١.

(٢) شلبي، محمد مصطفى، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه، ص ١٧١-١٧٢.

أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن الشيباني، وزفر بن الهذيل، والحسن بن زياد اللؤلؤي، فهؤلاء الأربعة هم دعامة رقي المذهب وسعة دائرته^(١).

طريقه المذهب الحنفي في الاستنباط وترتيب الأدلة

قال أبو حنيفة: «أخذ بكتاب الله إذا وجدته^(٢)، فإذا لم أجد فيه أخذت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله أخذت بقول أصحابه من شئت، وأدع قول من شئت، ثم لم أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي وابن سيرين وسعيد بن المسيب. وعدّ رجالاً من التابعين، فلي أن اجتهد كما اجتهدوا، وفي رواية فهم رجال ونحن رجال»^(٣).

وقد قرّر الأستاذ شلبي طريقة أبي حنيفة في الاستنباط وترتيب الأدلة بما يلي: «أنه يأخذ بالكتاب ما كان يقدم عليه شيئاً، ثم بالسنة التي توفر فيها ما شرطه من الشهرة، وإن كان المروي عنه من الفروع يفيد أنه أخذ بأحاديث لم يتوفر فيها الشهرة، بل هي من أخبار الآحاد والأحاديث المرسلّة (مرسل الصحابي أو التابعي).

والإجماع متى وجد ونقل صحيحاً، وقول الصحابي فيما ليس للاجتهاد فيه مجال، لأنه يظنه أثر رواه الصحابي عن الرسول ولم يستند إليه.

وهذا يقدمه على القياس، وأمّا ما فيه مجال للاجتهاد، فما كان يقدمه على

(١) راجع: حيدر، أسد، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، ج ١، ص ١٧١-١٧٢.

(٢) يقصد بذلك الدليل.

(٣) شلبي، محمد مصطفى، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الكتابة والعقود فيه، ص ١٧٢.

القياس إلا إذا وجد معه دليلاً آخر يرجحه، ومن هنا تحمل العبارة الواردة عنه مطلقة في العمل بقول الصحابي على أنها مقيدة بما إذا لم يعارضه قياس أو دليل آخر. وبعد هذا يعمل بالقياس والاستحسان والعرف، ويلاحظ أن بعض أنواع الاستحسان تتفق مع ما أخذ به غيره من المصالح المرسلة، فيكون من أصول مذهبه المصالح المرسلة، وإن لم يأخذ بها بهذا العنوان.

ومما يلاحظ هنا أن أبا حنيفة لم يدون مذهبه بنفسه كما فعل غيره من الأئمة، وإنما دونه تلاميذه، اللهم إلا إذا اعتبرنا أمره لتلاميذه بتدوين المسائل بعد تمحيصها تدويناً، وفي الحق أن التدوين في هذا الموضع لا يقصد به إلا التدوين المرتب المبوب، وهو ما لم يفعله أبو حنيفة^(١).

ولا بأس في ختام هذه الفقرة أن نذكر ما قاله أبو حنيفة عن استنباطه: «وهذا أحسن ما وصلنا إليه فمن رأى خيراً منه فليأخذ به»^(٢).

و يقول في موضع آخر عندما يُسأل عما استنبطه من فقه: «أهذا هو الحق الذي لاشك فيه؟ فيجيب: لا أدري، لعله الباطل الذي لاشك فيه»^(٣).

هكذا يقول الرجل عن استنباطه وهو أحد الأئمة الأربعة كما عرفت، ولكن انظر ما يقوله بعض الباحثين المعاصرين حيث يصور فقه الأئمة الأربعة وكأنه نص سماوي لا يمكن النظر فيه فيقول هذا الباحث: «الاجتهاد الذي ينادي رجال

(١) شلي، محمد مصطفى، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعده الملكية والعقود فيه، ص ١٧٥-١٧٦.

(٢) تيمور باشا، أحمد، المذاهب الفقهية الأربعة الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي وانتشارها عند جمهور المسلمين، ص ١٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٩.

الدعوة إليه اليوم، إما أن يراد به الاجتهاد فيما قد جدّ من أمور المسلمين مع الزمن مما لم يبحث في شأنه الأئمة السابقون، وإما أن يكون المقصود به إعادة النظر في اجتهادات الأئمة وفقهم.

فأمّا الاجتهاد بمعناه الأول، فلا يشك باحث عاقل أن على علماء المسلمين اليوم أن يبحثوا في هذه الأمور الجديدة ويبدلوا جهدهم في استنباط أحكامها بدليل من الكتاب أو السنة أو القياس أو الإجماع إذا تم لهم ذلك. والاجتهاد في هذا واجب لامفرّ منه.

وأمّا الدعوة إليه بمفهومه الثاني، فهي دعوة باطلة، وشهوة مجردة للتلاعب بالأحكام الشرعية الثابتة، واحتجاج يختبئ وراءه غرض سيئ ليس من العسير كشفه والإشارة إليه^(١).

ثمّ يذكر المؤلف في نفس المورد كيف أن الاحتلال البريطاني استطاع أن يدخل الأزهر من خلال فتح باب الاجتهاد، فالمؤلف كما يبدو من أنصار نظرية المؤامرة، فيقول: الاحتلال سخر أناساً لا تقول بنذ الدين وإنما تدعو إلى الاجتهاد. ثمّ يقول: «إن الاجتهاد الذي إذا فتح بابه دخل فيه مع الرجل الواحد الصالح عشرون من الرجال المفسدين، جدير ببابه إن يظل مقفلاً لا يفتح»^(٢).

أقول: هذا الاحتمال الذي ذكره، والمشكلة التي يتوجس منها خيفة واردة على الاجتهاد بمعناه الأول كما لا يخفى.

وأكتفي بهذا التعليق خوفاً من الاسترسال مع القلم فيقودنا إلى أشياء ليس من المناسب بحثها الآن.

(١) البوطي، الدكتور محمد سعيد رمضان، محاضرات في الفقه المقارن، ص ٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٨.

المبحث الثاني

تعريف الزواج لغة واصطلاحاً

الزواج لغة:

الزواج لغة هو الاقتران.

قال الجوهري: «زوج المرأة: بعلمها، و زوج الرجل امرأته، وذكر قوله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾^(١)، أي قرناهم بهن، وقوله عز وجل ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾^(٢)، أي وقرناءهم»^(٣).

و قال الفيروز آبادي: «الأزواج: القرناء. وتزوجه النوم: خالطه»^(٤).

و قال ابن منظور: «الزوج: الفرد الذي له قرين»^(٥).

الزواج اصطلاحاً:

هو: «عقد تحل به العشرة وكافة الاستمتاعات بين الرجل والمرأة طبقاً لشروط أملتها الشريعة المقدسة لا بد من توفرها في هذه العملية الاقترانية»^(٦).

وقالت الحنفية النكاح: «هو عقد يفيد ملك المتعة قصداً وهو حقيقة في الوطء

(١) الدخان / ٥٤.

٢ الصافات / ٢٢.

(٣) الجوهري، إسماعيل بن حماد، معجم الصحاح، قاموس عربي - عربي، ص ٤٦٢-٤٦٣.

(٤) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، معجم القاموس المحيط، ص ٥٧٩.

(٥) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج ٧، ص ٧٥.

(٦) بحر العلوم، عز الدين، الزواج في القرآن والسنة، ص ٤٧.

مجاز في العقد. فحيث جاء في الكتاب أو السنة مجرداً عن القرائن يراد به الوطاء كما في ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(١).

فتحرم منية الأب على الابن بخلاف ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٢) لإسناده إليها، والمتصور منها العقد لا الوطاء إلا مجازاً^(٣).

ما هو الزواج الموقت؟

هو الزواج إلى أجل، أو الزواج المنقطع، أو زواج المتعة.

قال الجوهري: «المتاع السلعة، والمتاع أيضاً المنفعة وما تمتعت به...»

إلى أن قال: والاسم المتعة، ومنه متعة النكاح و متعة الطلاق و متعة الحج لأنه انتفاع^(٤).

و قال الفيروز آبادي: «والمتعة بالضم و الكسر: اسم للتمتع كالمتاع، وأن تزوج امرأة تتمتع بها أياماً، ثم تخلي سبيلها»^(٥).

و قال ابن منظور: «ذكر الله المتاع و التمتع والاستمتاع والتمتع في مواضع من كتابه، ومعانيها وإن اختلفت راجعة إلى أصل واحد.

قال الأزهري: فأما المتاع في الأصل كل شيء يتفع به ويتلذذ به ويتزود والفناء يأتي عليه في الدنيا...

(١) النساء / ٢٢.

(٢) البقرة / ٢٣٠.

(٣) ابن عابدين محمد أمين، رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، ج ٤، ص ٦٣-٥٧.

(٤) الجوهري، إسماعيل بن حماد، معجم الصحاح، قاموس عربي - عربي، ص ٩٧٠.

(٥) الفيروز آبادي، محمد الدين بن يعقوب، معجم القاموس المحيط، ص ١٢٠٤.

ثم ذكر ابن منظور فقال: والمتعة: التمتع بالمرأة لا تريد إدامتها لنفسك، ومتعة التزويج بمكة منه^(١).

وإتماماً للفائدة نذكر ما ذكره الشيخ مغنية من معاني المتعة فقال: «للمتعة معان، منها المتفعة، قال تعالى: ﴿مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٢). ومنها الزاد، قال سبحانه: ﴿مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْآيَةِ﴾^(٣). ومنها البقاء، قال عز من قال: ﴿فَأَمَّتْهُ قَلِيلًا﴾^(٤).

ومنها العطاء، وأوجبه على الذي يتزوج امرأة دون أن يسمى لها مهرأ حين العقد، ثم يطلقها قبل الدخول، أوجبوا عليه أن يهدي المطلقة شيئاً يتناسب مع وضعه المادي من الثراء والعوز، واستدلوا على ذلك بالآية ٢٣٦ من سورة البقرة: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(٥)^(٦). وأما اصطلاحاً:

فقد عرفه ابن البراج فقال: «نكاح المتعة: فهو نكاح ينقضي بأجل معين ومهر معلوم»^(٧).

وقال الشيخ السبحاني في تعريفه: «زواج المتعة: فهو عبارة عن تزويج المرأة

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج ١٤، ص ١٣.

(٢) آل عمران / ١٤.

(٣) المائدة / ٩٦.

(٤) البقرة / ١٢٦.

(٥) البقرة / ٢٣٦.

(٦) مغنية، محمد جواد، فقه الإمام جعفر الصادق عرض واستدلال، ج ٥، ص ٢٤٧.

(٧) ابن البراج، القاضي عبد العزيز، المذهب، ج ٢، ص ١٧٩.

الحرّة الكاملة نفسها إذا لم يكن بينها وبين الزوج مانع - من نسب أو سبب أو رضاع أو إحصان أو عدة أو غير ذلك من الموانع الشرعية - بمهر مسمّى إلى أجل مسمّى بالرضا والاتفاق، فإذا انتهى الأجل تبين منه من غير طلاق»^(١).

وقالت الحنفية: «النكاح المؤقت وهو نكاح المتعة وآتاه نوعان: أحدهما أن يكون بلفظ التمتع.

والثاني: أن يكون بلفظ النكاح والتزويج وما يقوم مقامهما .

أما الأول فهو أن يقول: أعطيك كذا على أن أتمتع منك يوماً أو شهراً أو سنة و نحو ذلك...

و أما الثاني: فهو أن يقول: أتزوجك عشرة أيام ونحو ذلك»^(٢).

(١) السبحاني، جعفر، الاعتصام بالكتاب السنة دراسة مبسطة في مسائل فقهية مهمة، ص ١١٥-١١٦.

(٢) الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن سعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٢، ص ٥٥٦-٥٥٨.

المبحث الثالث

أهمية الزواج وأهدافه في الشريعة الإسلامية

للزواج أهمية كبيرة وأهداف نبيلة، لم تغفل الشريعة الإسلامية عن ملاحظتها، وتعزيزها لدى الفرد المسلم، من خلال القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، ومن خلال أقوال الأئمة عليهم السلام، والبحوث العلمية التي بحثها علماء الإسلام.

لذلك سنذكر بعض النقاط المهمة التي تشير إلى أهمية الزواج وأهدافه، والتي يعود نفعها للفرد والمجتمع.

١. إشباع وإرضاء الغريزة الجنسية

إن «الاستمتاع الذي يتحقق به قضاء الشهوة عند كل واحد من الزوجين فيه إشباع للغريزة، وتحقيق للفطرة، وتحصيل للسكون النفسي، وهو ضروري للإنسان، لأن الله خلق الذكر والأنثى، وركز في كيان كل واحد منهما الميل إلى الآخر، والذي يعاند هذا الميل الفطري يحمل نفسه رهقاً ويسبب لها عتاً، وعندما تغالب الفطرة فإنها في النهاية تغلب من يعاندها، وفي كثير من الأحيان يتفجر الكبت المغالب للفطرة، فيدمر المجتمعات التي تغالبه، وقد يميل هذا النهج بصاحبه ويحرف مساره»^(١).

لذلك كان الزواج في الإسلام صمام أمان للفرد المسلم، حتى قال النبي ﷺ

(١) الأشقر، عمر سليمان ، أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة ، ص ١٨-١٩.

فيه: «من تزوج أحرز نصف دينه - وفي حديث آخر - فليتنق الله في النصف الباقي»^(١).

٢- إنجاب الذرية الصالحة

قال تعالى: «وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً»^(٢).

وعن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «ما يمنع المؤمن أن يتخذ أهلاً لعل الله أن يرزقه نسمة، تثقل الأرض بلا إله إلا الله»^(٣).

و قال عليه السلام: «تزوجوا فإنني مكاثركم بكم الأمم غداً في القيامة حتى أن السقط ليجيء محببناً على باب الجنة، فيقال له: ادخل الجنة، فيقول: لا حتى يدخل أبواي الجنة قبلي»^(٤).

والذرية الصالحة هي عون للعبد في أمور دينه ودنياه وآخرته؛ لذلك نرى الله سبحانه وتعالى يستجيب لأوليائه عندما يسألونه الذرية الصالحة، فيقول عز من قائل: ﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ ۖ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَاهُ لَهُ زَوْجَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾^(٥).

(١) الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه ج ٣، ص ٢٤٩.

(٢) النحل / ٧٢.

(٣) الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٤٩.

(٤) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٥٠.

(٥) الأنبياء / ٨٩-٩٠.

٢. الحفاظ على الأمة من الزوال والإذلال

من خلال الزواج تتكاثر نفوس الأمة، وبالتالي الحصول على الشباب، وهؤلاء هم العماد في بناء صرح الأمة وحمايتها من الأخطار الخارجية التي تحدق بها؛ لذلك نرى أن الأمم التي تترك الزواج وتنحدر وراء الشهوات سرعان ما يتبناها الضعف ولا تستطيع مقاومة الصعاب التي تواجهها «وما استسلام فرنسا- أم الشهوات والحريات الفردية- وركوعها لغزاة الألمان في الحرب الأخيرة بمجهول لأحد، حتى قال لهم مرشالهم الكبير (بيتان) غداة الاستسلام: زنا خطايكم فهي ثقيلة في الميزان، إنكم لم تريدوا أطفالاً، وهجرتم حياة الأسرة، وبذتم الفضيلة، وكل المثل الروحية، وانطلقتم إلى الشهوات تطلبونها في كل مكان، فانظروا إلى أي مصير قادتكم الشهوات.....»^(١).

لذلك نرى النبي ﷺ يقول: «اعلموا أنَّ المرأة السوداء إذا كانت ولوداً أحبُّ إليَّ من الحسناء العاقرة»^(٢).

٤- التزويج يزيد في الرزق

قال النبي ﷺ: «التمسوا الرزق بالنكاح»^(٣).

وقال أيضاً: «تزوجوا النساء فإنهن يأتيين بالمال»^(٤).

وعن الصادق عليه السلام قال «من ترك التزويج مخافة العيلة فقد أساء الظن بربه

(١) العك، خالد عبد الرحمن، من بحوث العلماء آداب الحياة الزوجية في ضوء الكتاب والسنة، ص ١٩.

(٢) الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٥٧.

(٣) الطبرسي، الحسن بن الفضل، مكارم الأخلاق، ص ١٨٧.

(٤) نفس المصدر، ص ١٨٧.

لقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١)». ^(٢)
وقال ﷺ: «من سره أن يلقى الله طاهراً مطهراً فليلقه بزوجة، ومن ترك التزويج مخافة العيلة فقد أساء الظن بالله عز وجل»^(٣).

وعن إسحاق بن عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام الحديث الذي يرويه الناس حق أن رجلاً أتى النبي ﷺ فشكا إليه الحاجة فأمره بالتزويج ففعل ثم أتاه فشكا إليه الحاجة فأمره بالتزويج حتى أمره ثلاث مرات فقال أبو عبد الله: نعم هو حق. ثم قال: الرزق مع النساء والعيال»^(٤).

نعم فالزواج هدف إسلامي وإنساني مقدس من خلاله يتنامى ويتكامل المجتمع، فإذا كانت المؤسسات الإنسانية والخيرية تدعم هذا المشروع، فما بالك بالرب الرحيم كيف لا يساعد العبد في إتمام هذا المشروع الذي بواسطته تستقيم وتدوم الحياة.

٥- الزواج عامل من عوامل تقوية أواصر المحبة بين أفراد المجتمع

يقول الباري جل شأنه: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا﴾^(٥) وبالرجوع إلى كتب التفسير نعرف بأن «المقصود من (النسب) هو القرابة التي تكون بين الناس عن طريق الذرية والولد، مثل ارتباط الأب والابن، أو الإخوة بعضهم مع بعض، أما المقصود من (صهر) التي هي في الأصل بمعنى

(١) النور / ٣٢.

(٢) الطبرسي، الحسن بن الفضل، مكارم الأخلاق، ص ١٨٧.

(٣) الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٥١.

(٤) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ٢، ص ٦١٥.

(٥) الفرقان / ٥٤.

(الختن) هو الارتباط الذي يقام بين طائفتين عن هذا الطريق، مثل ارتباط الإنسان بأقرباء زوجته، وهذان الاثنان هما ما يعبر عنه الفقهاء في مباحث النكاح بـ (النسب) و(السبب) ^(١).

ومن خلال هذا الارتباط يتآلف الناس في المجتمع، ويتكون لديهم شعور بالمسؤولية تجاه بعضهم البعض.

٦. الزواج يحقق السكينة للزوجين

من المعلوم أن الإنسان الذي يكدح من الصباح إلى المساء ويرجع إلى بيته ويجد هناك امرأة صالحة تهنيء له أسباب الراحة فإنه يشعر براحة نفسه تجعله يستأنف العمل في اليوم التالي بنشاط وحيوية، كذلك المرأة التي تحصل على رجل يبذل قصارى جهده من أجل تأمين أسباب الحياة الكريمة لها يتأبها شعور بالرضا والاطمئنان وخير ما يعبر عن هذه الحقيقة الوجدانية هو قول المولى سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ ^(٢).

٧. سلامة المجتمع من الانحلال الخلقي

لا يخفى على أي عاقل لديه أدنى خبرة في المجتمع أن غريزة الجنس إذا لم تشبع بالطرق الشرعية التي أمر الله بها فإنها تشبع بطرق أخرى تكون نتائجها الميوعة والانحلال والأمراض الخطيرة التي تفتك بالمجتمع.

(١) الشيرازي، ناصر مكارم، الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ١١، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٢) الروم / ٢١.

لذلك نجد النبي ﷺ يشن حرباً على العزوبة فيقول: «إِنَّ أَرَاذِلَ مَوَاسِمِ الْعَزَابِ»^(١).

و يقول أيضاً: «أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ الْعَزَابِ»^(٢).

وهذا التعبير النبوي الشريف يُبَيِّن مدى الخطر الذي يصيب الأمة والمجتمع من وراء العزوبة فهو يحاربها أشد محاربة، ويعمل بالمقابل بالتشجيع على الزواج من أجل سلامة المجتمع فيقول ﷺ: «لِرَكْمَتَانِ يَصْلِيهِمَا مَتَزَوِّجُ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ عَزَبٍ يَقُومُ لَيْلَهُ وَيَصُومُ نَهَارَهُ»^(٣).

وقال أيضاً: «مَنْ سَرَهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِراً مَطْهُراً فَلْيَقِهِ بِزَوْجَةٍ.....»^(٤).

وعليه فالزواج عامل مهم وأساسي في بناء وتنمية المجتمع وسلامته من الانحلال الخلقي.

(١) الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٥٠-٢٥١.

(٢) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٥٠-٢٥١.

(٣) الطبرسي، الحسن بن الفضل، مكارم الأخلاق، ص ١٨٨.

(٤) الصدوق محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٥١.

المبحث الرابع

أقسام النكاح في الشريعة الإسلامية

النكاح في الشريعة الإسلامية على ثلاثة أنواع: نكاح بميراث، ونكاح بلا ميراث، ونكاح بملك. وهذا التقسيم جاء في الروايات الشريفة الواردة عن أهل البيت عليه السلام، فعن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: تحل الفروج بثلاثة وجوه: نكاح بميراث، ونكاح بملك يمين، ونكاح بلا ميراث^(١)». ^(٢)

وعن الحسين بن زيد قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «تحل الفروج بثلاث: نكاح بميراث، ونكاح بلا ميراث، ونكاح بملك يمين»^(٣).

أما في الكتب الفقهية فقد ورد النكاح ثلاثة: دائم، ومنقطع، وملك يمين. ويفتقر الدائم إلى العقد، وهو الإيجاب والقبول، كـ (زوجت وأنكحت وقبّلت).

أما المنقطع فيحتاج إلى العقد، فيشترط فيه الإيجاب مثل أن تقول المرأة: متعتك أو زوجتك أو أنكحتك نفسي، والقبول من أهله مثل: قبّلت، ويشترط فيه ذكر المهر كما يشترط أيضاً ذكر أجل معين.

(١) أي: نكاح المتعة.

(٢) الصدوق، محمد بن علي، الخصال، ص ١١٩.

(٣) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢٠،

وأما ملك اليمين فيجوز وطء الأمة بالملك وسائر الاستمتاع بها كالزوجة إذا لم تكن محرمة بسبب ما، كما إذا كانت موطوءة الأب أو الابن، ولا فرق في الأمة بين أن تكون مسلمة أو كافرة^(٤).

وهناك مقومات وخصائص لهذه الأنواع الثلاثة، ليس هنا محل ذكرها، نعم سوف نتكلم عن مقومات وخصائص المنقطع في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٤) راجع: الخوئي، أبو القاسم، منهاج الصالحين، ج ٣، ص ٢٩٣-٣١٢.

المبحث الخامس

لمحة تاريخية عن الزواج في الأديان والمجتمعات القديمة

جُبِّلَ الإنسان على غريزة حب الاستطلاع، فهو يُريد أن يعرف ما حوله من أشياء ومن ظواهر ويحاول جاهداً أن يربط الأسباب بمسبباتها، فإن وجد تعليلاً علمياً للأُمور التي تعترضه فيها ونعمت، وإلا أطلق العنان لخياله الخصب، ونتيجة لهذا الخيال ظهرت لدينا كثير من القصص التي ليس لها واقع، وإنما وجدت لتفسير أمور عجز عقل الإنسان عن تفسيرها، ومسألة الزواج وطريقة التناسل الأولى من القضايا المهمة التي شغلت فكر الإنسان، وأخذت حيزاً كبيراً من تأملاته، وحيكّت قصص كثيرة ليس لها نصيب من الصحة، ولكن عرضها على الناس لا يخلو من تشويش لأفكارهم وتزريقهم بمعلومات لها آثار سلبية مستقبلاً على حياتهم، وليس همنا سرد تلك القصص وإنما نريد أن نعرف القضية كما هي، والذي يهون الخطب هو أن هذه المسألة شغلت ذهن مجموعة من الناس كان لديهم معين صاف ينهلون منه.

فقد ذكر الشيخ الصدوق بإسناده إلى زرارة قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام كيف بدأ النسل من ذرية آدم عليه السلام فإن عندنا أناساً يقولون: إن الله تبارك وتعالى أوحى إلى آدم عليه السلام أن يزوج بناته من بنيهِ، وأن هذا الخلق كله أصله من الأخوة والأخوات، قال أبو عبد الله: سبحان الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، يقول من يقول هذا: إن الله عز وجل جعل أصل صفوة خلقه وأحبابه وأنبيائه ورسله وحججه والمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات من حرام، ولم يكن له من

القدرة ما يخلقهم من الحلال، وقد أخذ ميثاقهم على الحلال والطهر الطاهر الطيب والله لقد نبئت أن بعض البهائم تنكرت له أخته فلما نزا عليها ونزل كشف له عنها وعلم أنها أخته أخرج عُرْموله^(١) ثم قبض عليه بأسنانه، ثم قلمه، ثم خرّ ميتاً. قال زرارة: ثم سئل عليه السلام عن خلق حواء، وقيل له: إن أناساً عندنا يقولون: إن الله عز وجل خلق حواء من ضلع آدم الأيسر الأقصى، قال: سبحانه الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً! أيقول من هذا: إن الله تبارك وتعالى لم يكن له من القدرة ما يخلق لآدم زوجته من غير ضلعه وجعل لتكلم من أهل التشنيع سبيلاً إلى الكلام يقول: إن آدم كان ينكح بعضه بعضاً إذا كانت من ضلعه، ما لهؤلاء؟ حكم الله بيننا وبينهم.

ثم قال: إن الله تبارك وتعالى لما خلق آدم من طين وأمر الملائكة فسجدوا له ألقى عليه السبات ثم ابتدع له خلقاً ثم جعلها في موضع النقرة^(٢) التي بين وركبيه، وذلك لكي تكون المرأة تبعاً للرجل فأقبلت تتحرك فانتبه لتحركها فلما انتبه نوديت أن تحي عنه فلما نظر إليها نظر إلى خلق حسن تشبه صورته غير أنها أنثى فكلّمها فكلّمته بلغته، فقال لها: من أنت؟ فقالت: خلق خلقني الله كما ترى فقال آدم عند ذلك: يا رب! من هذا الخلق الحسن الذي قد آنسني قربه والنظر إليه؟ فقال الله: هذه أمتي حواء أفتحب أن تكون معك فتؤنسك وتحدثك وتأتمر لأمرك؟ قال: نعم يا رب! ولك بذلك الحمد والشكر ما بقيت. فقال الله تبارك وتعالى: فاخطبها إلي فإنها أمتي وقد تصلح أيضاً للشهوة وألقى الله عليه الشهوة وقد علمه قبل ذلك المعرفة، فقال: يا رب فإنني أخطبها إليك فما رضاك لذلك؟

(١) الثرمول: الذكر. لسان العرب ج ١١، ص ٤٢.

(٢) النقرة بالضم: ثقب وسط الورك، وهو ما فوق الفخذ.

فقال رضائي أن تعلمها معالم ديني، فقال: ذلك لك يا رب إن شئت ذلك، قال: قد شئت ذلك، وقد زوجتكها فضمها إليك، فقال: أقبلي فقالت: بل أنت فأقبل إلي فأمر الله عز وجل آدم أن يقوم إليها فقام ولولا ذلك لكان النساء هن يذهبن إلى الرجال حتى يخطبن على أنفسهن فهذه قصة حواء صلوات الله عليها^(١).

وهذه القصة المروية بهذه الكيفية تتناسب مع روح الشريعة فهي مصداق لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾^(٢).

وعقيدتنا أن جميع الناس الذين اتبعوا الأنبياء والديانات السماوية - التي أرادها الله وليست المحرفة - كان زواجهم صحيحاً وكانت فيه كرامة الإنسان محفوظة ولا توجد هناك أي عيب ولا إباحية إلا عند من لم يأخذوا تعاليمهم من الأنبياء.

ولأجل إعطاء فكرة واضحة عن الموضوع لا بأس باستعراض حال المرأة في الأمم السابقة.

المطلب الأول: المرأة في الأمم السابقة

لو استعرضنا حال المرأة في الأمم السابقة سنجد أن وضع المرأة المتروكي بين الأمم وعبر الزمن، جعل الشعوب تصنع الأسباب، لتبرر نظرة الازدراء التي تنظرها للمرأة، وفي سبيل هذا فقد قالت أسطورة هندية: إن (تواشترى) المبدع الإلهي حين أراد في البداية أن يخلق المرأة، وجد أن مادة الخلق قد نفذت كلها في صياغة الرجل، ولم يبقَ لديه من العناصر الصلبة شيء، وهو لحل هذه المشكلة قام بصياغة المرأة من القصاصات والبقايا التي تساوت من عمليات الخلق

(١) الصدوق، محمد بن علي، حلل الشرائع ج ١، ص ٢٤-٢٥.

(٢) الإسراء / ٧٠.

(١) السابقة»

وليت الأمر استمر على هذه الحال بل إن أساطير بعض الأمم تحمل المرأة جميع تبعات المصائب و تجعلها هي المنيع لكل الآلام فقد «كانت الأساطير (mythology) اليونانية قد اتخذت امرأة خيالية تسمى (بانندورا) (pandora) ينبوع جميع آلام الإنسان ومصائبه، كما جعلت الأساطير اليهودية حواء: العين التي تنشق منها جداول الآلام و الشدائد.

وغير خاف على أحد ما كان لهذه الأسطورة اليهودية الشنيعة عن حواء من تأثير عظيم في سلوك الأمم اليهودية والمسيحية قبل المرأة، وما كان لها من مفعول قوي في حقول القانون والأخلاق والاجتماع عند هؤلاء الشعوب. وكذلك أو دونه بقليل كان تأثير الأسطورة اليونانية من (بانندورا) في عقولهم وأذهانهم فلم تكن المرأة عندهم إلا خلقاً من الدرك الأسفل، في غاية من المهانة والذل في كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، وأما منازل العز والكرامة في المجتمع، فكانت كلها مختصة بالرجل»^(٢).

أما حال المرأة عند الصينيين القدماء فقد «شبهت المرأة عندهم بالمياه المؤلمة التي تغسل السعادة والمال، وللصيني الحق في أن يبيع زوجته كالجارية، وإذا تزلزلت المرأة الصينية أصبح لأهل الزوج الحق فيها كثررة، وتورث، وللصيني الحق في أن يدفن زوجته حية»^(٣).

لذلك لا نستغرب المثل الصيني الذي يقول: «إن المرأة كالكرة كلما ركلتها برجلك ارتفعت إلى الأعلى»^(٤).

(١) معدنلي، هند، الزواج في الشرائع السماوية والوضعية، ص ٤٥.

(٢) المودودي، أبو الأعلى، المحجاب، ص ١٢-١٣.

(٣) المقدم، محمد أحمد إسماعيل، المرأة بين تكريم الإسلام وإهانة الجاهلية، ص ٤٩.

(٤) محمد، محمود عبد الحميد، حقوق المرأة بين الإسلام والديانات الأخرى، ص ١٧.

وأما في الرومان فنجد حال المرأة متردياً عندهم أيضاً، فقد «كانت تباع وتشترى كأى سلعة من السلع كما أن زوجها كان يتم أيضاً عن طريق بيعها لزوجها. وكان لهذا الزوج بعد ذلك السيادة المطلقة عليها»^(١).

وعند حمورابي «كانت المرأة تحسب في عداد الماشية المملوكة»^(٢).

وفي شرائع الهندوس «ليس الصبر المقدر، والريح، والموت، والجحيم، والسم والأفاعي، والنار، أسوأ من المرأة»^(٣) وإذا نظرنا إلى إيطاليا نجد أن «بعض بلدانها تعد الزوجة خادمة في المنزل وعليها أن تجلس على الأرض بينما يجلس الرجل على المقاعد، وإذا ركب زوجها الحصان فلا بد أن تسير على قدميها خلفه مهما كان بعد المسافة»^(٤).

و«جعلت الديانة اليهودية المرأة تحت ولاية الأب قبل زواجها، بل أباحت له بيعها بيع الرقيق إذا كان معسراً، فإذا تزوجت فلزوجها تمام السيطرة عليها، ولم يكن لها من الحقوق في ظل الزوجية ما يجعل لها أية شخصية ومما يذكر أن البنت لم تكن ترث إلا إذا لم يكن لأبيها ذرية من البنين، وأن المرأة إذا كانت حائضاً فإنهم لم يكونوا يؤاكلونها أو يجالسونها أو يبيتون معها في فراش واحد، وفي هذا ما فيه من العدوان والتجني عليها.

أما المسيحية فقد صرحت بأن (الرجل رأس المرأة) بل إن من كبار مفكري المسيحية من قال: (المرأة شر لا بد منه، ووسوسة جبلية، وأفة مرغوب فيها، وخطر على الأسرة والبيت ومحبوبة فتاكة)^(٥)، ومنهم من قال: (إن المرأة شر ضروري،

(١) محمد، محمود عبد الحميد، حقوق المرأة بين الإسلام والديانات الأخرى، ص ٢٠.

(٢) المقدم، محمد أحمد إسماعيل، المرأة بين تكريم الإسلام وإهانة الجاهلية، ص ٤٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٩.

(٤) البهناوي، المستشار سالم، المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية، ص ١١.

(٥) قاله كراي سوستلم.

ومصيبة مطلوبة، وسحر قتال، ومرض يمثلئ بالزينة والجمال»^(١) (٢).

«وعقد الفرنسيون في عام ٥٨٦م - أي في زمان شباب رسول الله ﷺ مؤتمراً للبحث: هل تعد المرأة إنساناً أم غير إنسان؟ وهل لها روح أم ليس لها روح؟ وإذا كانت لها روح فهل هي روح حيوانية أم روح إنسانية؟ وإذا كانت روحاً إنسانية فهل هي على مستوى روح الرجل أم أدنى منها؟ وأخيراً: قرروا أنها إنسان، ولكنها خلقت لخدمة الرجل فحسب»^(٣).

ونتيجة لهذه النظرة الدونية للمرأة فقد أعطتها بعض المجتمعات مساحة لممارسة الجنس مع الأجانب دون محاسبة، فعلى سبيل المثال نجد «عند بعض عشائر سكان أستراليا الأصليين يباح للمرأة إذا ما غاب عنها زوجها، أن تعيش مع رجل آخر تختاره، لتجد في ظله الأمن والرعاية، مع بقائها زوجة لزوجها الغائب! وعند كثير من المجتمعات، يباح للزوج أن يعير زوجته لمن أراد من أصدقائه، أو يقدمها لضيوفه عربوناً للكرم ومظهراً للحفاوة. وفي أثينا: قام عدد كبير من عظماء الرجال بإعارة زوجاتهم لأصدقائهم، ومن عادات بعض الشعوب أن يتصل بالعروس قبل زفافها إلى زوجها بعض أفراد معينين من رجال عشيرتها! بينما عند البعض الآخر، لا يتصل بها قبل زفافها إلا رجال الدين أو السحرة، أو ذوو السلطان، أو بعض ضيوف العروس! ففي الهند في (مالابار) قضت العادة أن تبقى عروس الملك بعد العقد الليالي الثلاث الأولى مع كبير رجال الدين، وفي

(١) قاله شاجون كريستم.

(٢) طه، محمد عاطف عبد المقصود، الزواج والطلاق في الإسلام، وحقوق الزوج والزوجة والأولاد، ص ١١-١٢.

(٣) المقدم، محمد أحمد إسماعيل، المرأة بين تكريم الإسلام وإهانة الجاهلية، ص ٥٢.

نهاية هذه المدة يقدم له الملك خمسين قطعة من الذهب، مكافأة له على ما قام به! وفي الصين فإن العروس لا تزف إلى زوجها، قبل أن تعرض على الملك، ويتصل بها إن شاء! ^(١).

المطلب الثاني: الزواج في الجزيرة العربية قبل الإسلام

المتبع لكلمات الباحثين يجد «أن أشكال الزواج التي عرفها العرب قبل الإسلام، لم تكن خاصة بهم، بل كانت معروفة أيضاً عند غيرهم من الشعوب المجاورة، ولاسيما في بلاد الشام. وهي مراحل مرت بها الحياة الزوجية في أنحاء متعددة من المعمورة كانت قد فرضتها ظروف العيش التي يعيش فيها الناس» ^(٢).

فقد «كان العربي في الجاهلية لا يكتفي بزوجة واحدة، إما بقصد إعالتهم أو لغرض سياسي، إذا كان رئيساً بين قومه، بأن يصهر إلى عدد كبير من القبائل حتى يرتبط معها برابطة المصاهرة، أو بقصد الإكثار من الذرية والتناسل.

وكان الزواج أنواعاً، منها:

زواج الصداق أو البعولة: ويتم بأن يخطب الرجل من الرجل ابنته، فيصدقها بصداق يحدد مقداره ثم يعقد عليها، وكانت قريش وكثير من قبائل العرب يؤثرون هذا النوع من الزواج» ^(٣).

«وهناك أيضاً نكاح الاستبضاع إذ كان الرجل يقول لامرأته إذا ظهرت من طمثها -أي حيضها- أرسلني إلى فلان أحد الأشراف فاستبضعي منه. ثم يعتزلها

(١) معدنلي، هند، الزواج في الشرائع السماوية والوضعية، ص ٣٦.

(٢) الحسين، قصي، موسوعة الحضارة العربية (العصر الجاهلي)، ج ١، ص ١٤-١٥.

(٣) سالم، عبد العزيز، التاريخ السياسي والحضاري للدولة العربية، ص ٤٤.

زوجها ولا يمسه أبداً، حتى يتبين حملها من ذلك الرجل. وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد. وقد رفض عبد الله بن عبد المطلب والد النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب امرأة دعت أن تستبضع منه وتعطيه مائة من الإبل لتتال منه ولداً على مثاله^(١).

وذكر أيضاً نكاح البدل «وهو أن يتبادل رجلان زوجتيهما، فيقول أحدهما للآخر: إنزل لي عن امرأتك فأنزل لك عن امرأتي، ويتم التبادل بينهما»^(٢). وذكر الباحثون عدة أنواع أخرى من الزواج من قبيل نكاح الشغار، ويحصل بأن يزوج الرجل ابنته أو أخته أو وليته إلى رجل آخر لقاء أن يزوجه ابنته أو أخته أو وليته. وهو نوع من أنواع المبادلة يتم من دون مهر، أي: امرأة مقابل امرأة. وهناك علاقة أخرى تكون بين الرجل والمرأة وتسمى المخادنة، إذ يتخذ الرجل صديقة له يعاشرها في السر معاشرة الأزواج، وهي تكتفي بخليها فلا تعاشر سواه، وقد تقيم معه في بيت واحد. وهناك أيضاً نكاح المضامدة ونكاح الرهط، والمضامدة هي أن تتخذ المرأة المتزوجة رجلاً أو أكثر لتأكل عندهم في أيام القحط حتى لا تهلك من الجوع، وتعاشرهم معاشرة الأزواج^(٣).

أما نكاح الرهط فقد شاع أيضاً قبل الإسلام «وهو نكاح تعدد الأزواج بالنسبة للمرأة وهو أن يجتمع الرهط من دون العشرة، فيدخلون على المرأة، كلهم يصيبها، فإذا حملت ووضعت سمّت والد طفلها، فيلحق به ولدها»^(٤).

(١) الحسين، قصي، موسوعة الحضارة العربية (العصر الجاهلي)، ج ١، ص ١٤.

(٢) قبلان، القاضي هشام، الزواج في الإسلام وأشكال الزواج المستحدث، ص ١٠.

(٣) راجع: قبلان، القاضي هشام، الزواج في الإسلام وأشكال الزواج المستحدث، ص ١١-١٢.

(٤) الحسين، قصي، موسوعة الحضارة العربية (العصر الجاهلي)، ج ١، ص ١٥.

وهناك أيضاً زواج السبي، وزواج المقت، وزواج الإماء... الخ وهكذا بقي حال المرأة حتى جاء الإسلام، الدين السماوي الخاتم فأعطاهم من الحقوق والمكانة المرموقة ما جعلها تسعد في الدنيا وتنعم في الآخرة.

المطلب الثالث: مكانة المرأة في الإسلام

لأجل إعطاء فكرة واضحة لا بأس بذكر بعض المسائل التي تبين كيفية تعامل الإسلام مع المرأة، ومن هذه المسائل:

١- المرأة والرجل متساويان في الإنسانية، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(١).

وعند تفسير هذه الفقرة من الآية (وخلق منها زوجها) يقول صاحب تفسير الأمل «إِنَّ اللَّهَ سبحانه خلق زوجة آدم من جنسه (أي جنس البشر)»^(٢).

فيكون الإنسان مفهوماً له مصداقان هما الرجل والمرأة.

٢- الإسلام لم يحمل المرأة وحدها مسؤولية الخروج من الجنة، حيث يقول تبارك وتعالى حاكياً القصة: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا * وَقَالَ مِمَّا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ * وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ

(١) النساء / ١.

(٢) الشيرازي، ناصر مكارم، الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ٣، ص ٥٦.

النَّاصِحِينَ * فَلَا لَهُمَا يَغْرُورُ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلَّ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ * قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿١﴾

٣- حارب الإسلام قضية وأد البنات؛ ولذلك نجد القرآن يقدمها على مسألة نشر صحف الأعمال في محكمة العدل الإلهي يوم القيامة، حيث يقول تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْزُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ * وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ﴿٣٧﴾ .

فذكر نشر الصحف بعد أن ذكر قضية وأد البنات. والملفت للنظر أن القرآن سأل الضحية ولم يسأل الجاني تكريماً للضحية وامتنهاً للجاني^(٣).

٤- الإسلام أكرم المرأة سواء كانت إماً أم بنتاً أم زوجة.
قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ
الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تُنْهَرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا *
وَاخْفَضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ (١).

وعن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أبوك»^(٥).

(١) الأعمام / ١٩-٢٣.

(٢) التكميم ٨ / ١٠.

(٣) راجع، الشيرازي، ناصر مكارم، الأمل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ١٩، ص ٣٢٩-٣٣٠.

(٤) الاسم / ٢٣-٢٤.

(٥) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ١، ص ٣٢٤.

هذا من ناحية تكرمها كأماً أما من ناحية تكرمها كبنت فقد قال رسول الله ﷺ: «خير أولادكم البنات»^(١).

وقال أيضاً: «نعم الولد البنات المخدرات، من كانت عنده واحدة جعلها الله سترأ له من النار. ومن كانت عنده اثنتان أدخله الله بهما الجنة. وإن كن ثلاثاً أو مثلهن من الأخوات وضع عنه الجهاد والصدقة»^(٢).

وأما تكرمها كزوجة فقد تظافرت الروايات عن الرسول وآله صلوات الله عليهم أجمعين في ذلك ومن هذه الروايات ما جاء عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «أوصاني جبرائيل عليه السلام بالمرأة حتى ظننت أنه لا ينبغي طلاقها إلا من فاحشة يئنه»^(٣).

وقال عليه السلام: «من احتمل من امرأته ولو كلمة واحدة أعتق الله رقبة من النار وأوجب له الجنة وكتب له مائتي حسنة ومعا عنه مائة ألف سيئة ورفع له ألف درجة وكتب الله عز وجل له بكل شعرة على بدنه عبادة سنة»^(٤).

وقال رسول الله ﷺ: «ما من عبد يكسب ثم ينفق على عياله إلا أعطاه الله بكل درهم ينفقه على عياله سبعمائة ضعف» وعن الباقر عليه السلام قال: «من كانت عنده امرأة فلم يكسها ما يوارى هورتها ويطعمها ما يقيم صلبها كان حقاً على الإمام أن يفرق بينهما»^(٥).

(١) الطبرسي، الحسن بن الفضل، مكارم الأخلاق، ص ٢٠٩.

(٢) الطبرسي، الحسن بن الفضل، مكارم الأخلاق، ص ٢٠٩.

(٣) المصدر السابق، ٢٠٧.

(٤) المصدر السابق، ٢٠٧.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٠٧.

٥- حالها حال الرجل في العبادة، فقد قال سبحانه وتعالى في كتابه الحكيم: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّالِمِينَ وَالصَّالِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٢).

٦- حارب الإسلام التشاؤم بالمرأة، والتشاؤم من ولادتها، حيث قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾^(٣).

وعن حمزة بن حمران بإسناده أنه أتى رجلاً إلى النبي ﷺ وعنده رجل فأكبره بمولود له فتغير لون الرجل، فقال النبي ﷺ: «مالك؟ قال: خير، قال: قل، قال: خرجت والمرأة تمخض فأخبرت أنها ولدت جارية، فقال له النبي صلى الله عليه وآله: الأرض تقلها، والسماء تظللها، والله يرزقها، وهي ربحانة تشمها...»^(٤).

وعن الصادق عليه السلام قال: «إن الله عز وجل ليرحم الرجل لشدة حبه لولده. وقال له عمر بن يزيد: إن لي بنات فقال له: لملك تمنى موتهن، أما إنك لو تمنيت موتهن ومن لم توجر يوم القيامة ولقيت ربك حين تلقاه وأنت عاصي»^(٥).

(١) غافر / ٤٠.

(٢) الأحزاب / ٣٥.

(٣) سورة النحل / ٥٨-٥٩.

(٤) الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٣١٧.

(٥) المصدر السابق، ج ٣، ص ٣١٦.

وهناك أمور كثيرة جداً تتم عن إكرام الإسلام للمرأة وتعظيمها والرحمة بها نعرض عن ذكرها مراعاة للاختصار.



الفصل الثاني
أدلة الرأي الفقهي عند الإمامية والحنفية
في
الزواج المؤقت

وفيه مدخل ومبحثان وخاتمة مطاف:

❖ مدخل

❖ المبحث الأول: أدلة الرأي الفقهي عند الحنفية في الزواج المؤقت

الدليل الأول: القرآن الكريم

الدليل الثاني: السنة

الدليل الثالث: الإجماع

الدليل الرابع: العقل

❖ المبحث الثاني: أدلة الرأي الفقهي عند الإمامية في الزواج المؤقت

الدليل الأول: القرآن الكريم

الدليل الثاني: السنة

الدليل الثالث: الإجماع

الدليل الرابع: العقل

❖ خاتمة المطاف

مدخل:

الزواج المؤقت من المواضيع المهمة في الفقه الإسلامي، ولقد أخذ حيزاً كبيراً في كتب المسلمين الفقهية والتفسيرية والتاريخية، فهو من المواضيع الفقهية التي اصطبغت بصبغة عقائدية؛ ولذا لا تستغرب إذا ما وجدت في مكتبة من مكتبات المسلمين كتاباً عقائدياً يتحدث عن المنعة أو الزواج المؤقت، ولو أمعنا النظر في كلمة من كلمات الإمام الصادق عليه السلام لا تضح الأمر جلياً، حيث يقول: «ليس منا من لم يؤمن بكرتنا، ويستحل متعتنا»^(١)

فالإمام ينفي عن كل من لا يستحل المنعة أن يكون من أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام، وهذا الأمر يجعلنا نتصور خطورة المسألة وأهميتها لدى المشرع الإسلامي، بحيث جعلت الإمام الصادق عليه السلام يقول تلك الكلمة.

ولأهمية هذا الموضوع فإننا سنبحث أدلته من كتب الفريقين، الفريق الذي يقول بحليته والفريق الآخر الذي يقول بحرمة - كما قدمنا في الفصل الأول - وسنختار المذهب الإمامي نموذجاً للفريق الأول، والمذهب الحنفي نموذجاً للفريق الثاني.

وقبل البدء في طرح الأدلة لا بأس أن نذكر بعض الروايات التي وردت في كتب المسلمين حول هذا الزواج.

عن أبي سعيد الخدري قال: «كنا نتمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالثوب»^(٢).
عن أبي الزبير قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: «كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق، الأيام، على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر، حتى نهى عنه عمر، في

(١) الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٩٩.

(٢) الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٤، ص ٢٦٤.

شأن عمرو بن حريث^(١).

عن عبد الرزاق قال: «قال ابن جريح: وأخبرني عمر بن دينار عن حسن بن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع - رجل من أسلم من أصحاب النبي ﷺ - أنهما قالاً: كنا في غزوة فجاء رسول الله ﷺ فقال: إن رسول الله ﷺ يقول: استمتعوا^(٢)».

عن عبد الرزاق عن ابن جريح قال: «أخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم قال: كانت بمكة امرأة عراقية تنسك جميلة، لها ابن يقال له أبو أمية، وكان سعيد بن الجبير يكثر الدخول عليها، قلت: يا أبا عبد الله، ما أكثر ما تدخل على هذه المرأة، قال: إنا قد نكحناها ذلك النكاح - للمتنعة - قال: وأخبرني أن سعيداً قال له: هي أحلُّ من شرب الماء - للمتنعة -^(٣)».

روى إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود قال: «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس لنا نساء، فقلنا: يا رسول الله ألا نستخصي؟ فنهانا عن ذلك ورخص لنا أن ننكح بالثوب إلى أجل، ثم قال: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٤)»^(٥).

عن أبي نصره قال: «كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير ينهى عنها قال: فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله، فقال: على يدي دار الحديث، تمتعنا مع

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج ٥، ص ٢٣-٢٤.

(٢) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، ج ٧، ص ٤٩٨.

(٣) المصدر السابق، ج ٧، ص ٤٩٦.

(٤) المائدة / ٨٧

(٥) الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٩٠.

رسول الله ﷺ فلما قام عمر، قال: إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء وإن القرآن قد نزل منازل فأتوا الحج والعمرة لله كما أمركم وأتوا نكاح هذه النساء فلن أوتي برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالحجارة»^(١).

ولذلك يقول السرخسي: «وقد صح أن عمر رضي الله عنه نهى عن المتعة فقال: متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى الناس عنهما متعة النساء ومتعة الحج»^(٢).

والروايات كثيرة في هذا الباب، ولا نريد أن نستغرق بها الآن ولكن ذكرناها كمدخل لهذا الفصل، وسنبداً بذكر أدلة المذهب الحنفي ثم بعد ذلك أدلة المذهب الجعفري، باعتبار أن رأي المذهب الحنفي يوافق آراء المذاهب الثلاثة الأخرى أي المالكي والشافعي والحنبلي في حرمة هذا الزواج في حين انفرد المذهب الجعفري من بين مذاهب المسلمين بحلّة هذا الزواج لذلك جاءته السهام من كل حذب وصوب، والأوراق الآتية ستبين لنا مغزى هذه السهام، فهل انطلقت حمية للدين وغيره على التشريع؟ أم انطلقت لتبرر أقوال الرجال وأفعالهم؟!

وقبل الخوض في سرد الأدلة لابد أن ننوه أن المصدر الأساسي الذي سنعتمد عليه في تقسيم الأدلة هو القرآن الكريم الذي يقول المولى في حقه: ﴿هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾^(٣)، ومن ثم أقوال وأفعال وتقارير

(١) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج ٤، ص ٣٨.

(٢) السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ج ٤، ص ٢٧.

(٣) البقرة / ١٨٥.

الرسول ﷺ الذي يأمرنا الله بالعمل على وفق ما يريد فيقول الباري عز وجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١)، ويتفرع على ذلك من أوصى الرسول باتباعهم في أمور الدين والدنيا حيث يقول ﷺ: «أيها الناس أني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، ولن يفرقا حتى يردا علي الحوض»^(٢).

وفيه رواية أخرى يقول: «إني تارك فيكم الخلفين من بعدي، كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنيما لن يفرقا حتى يردا علي الحوض»^(٣).

وعن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم قال: «لما رجع رسول الله ﷺ عن حجة الوداع ونزل غدیر خم أمر بدوحات فقممن ثم قال: كأني قد دعيت فأجبت إني قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفرقا حتى يردا علي الحوض، ثم قال: إن الله مولاي، وأنا ولي كل مؤمن، ثم أخذ بيد علي فقال: من كنت وليه فهذا وليه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه. فقلت لزيد: سمعته من رسول الله ﷺ قال: ما كان في الدوحات رجل إلا رآه بعينه وسمع بأذنه»^(٤).

(١) الحشر / ٧.

(٢) القندوزي، سليمان بن إبراهيم، ينابيع المودة لذوي القربى، ج ١، ص ١٢٤.

(٣) الضحاك، عمرو بن أبي عاصم، كتاب السنة، ص ٣٣٧.

(٤) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، ج ٥، ص ٤٥-٤٦.

المبحث الأول

أدلة الرأي الفقهي عند الحنفية في الزواج المؤقت

ذهبت الحنفية كباقي مذاهب المسلمين ما عدا الإمامية إلى أن الزواج المؤقت قد أبيح في أول الإسلام ثم نسخ وأصبح محرماً إلى يوم القيامة، ولذلك يقول الزحيلي إن هذا الزواج «كان مرخصاً فيه في بدء الإسلام، أذن فيه النبي ﷺ مرة أو مرتين في الجهاد، ليعد المجاهدين عن نساءهم، وخوفاً من الزنى، فهو من قبيل ارتكاب أخف الضررين، وعلى أساس مبدأ العفو الذي لم يتعلق به تحريم في مبدأ الأمر، وذلك في غزوة أوطاس وعام فتح مكة، ثم حرّمه النبي ﷺ بعدئذ واستقر الأمر على التحريم»^(١).

ويستدل الحنفية على تحريم هذا الزواج بالقرآن والسنة والإجماع والعقل، ولنبدأ الآن باستعراض أدلتهم الواحد تلو الآخر:

الدليل الأول: القرآن الكريم

قال الكاساني: «أما الكتاب الكريم، فقوله عز وجل ﴿الَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦٥] حرم تعالى الجماع إلا بأحد شيئين، والمتعة ليست بنكاح ولا بملك يمين؛ فيبقى التحريم. والدليل على أنها ليست بنكاح، أنها ترتفع من غير طلاق ولا فرقة، ولا يجري

(١) الزحيلي، وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ج ٥، ص ١٣.

التوارث بينهما، فدل أنها ليست بنكاح، فلم تكن هي زوجة له، وقوله تعالى في آخر الآية: ﴿فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٧] سمي مبتغى ما وراء ذلك عادياً، فدل على حرمة الوطء بدون هذين الشئين^(١).

لذلك يقول السرخسي: «لما سُئِلَتْ عائشة عن المتعة، قالت: بيني وبينكم كتاب الله تعالى، وتلت قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾^(٢) الآية، وهذه ليست بزوجة، ولا ملك يمين له»^(٣).

ويسترسل السرخسي فيقول: «وبيان أنها ليست بزوجة، ما قال في الكتاب: إنه لا يرث أحدهما من صاحبه بالزوجة، ولا يقع عليها الطلاق والظهار والإبلاء»^(٤).

ويقول الموصلي: بطل نكاح المتعة لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾^(٥)، وهذه ليست مملوكة ولا زوجة، أما أنها ليست مملوكة فظاهر. وأما أنها ليست بزوجة فلعدم أحكام الزوجة من الإرث، وانقطاع الحل بغير طلاق^(٦).

ولو جئنا إلى الصاغري لوجدنا لهجته بالتحريم أشد، حيث يقول: «نكاح المتعة باطل وحرام، ورد تحريمه بالكتاب والسنة. أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(٧) والمنتم بها ليست واحدة منهما. أما أنها

(١) الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٣، ص ٤٧٣.

(٢) المؤمنون / ٥.

(٣) السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ج ٥، ص ١٥٢.

(٤) المصدر السابق، ج ٥، ص ١٥٢.

(٥) المؤمنون / ٧.

(٦) راجع، الموصلي، عبد الله بن محمود، الاختيار لتعليل المختار، ج ٣، ص ١١٠.

(٧) المؤمنون / ٦.

ليست بمملوكة فظاهر، وأما أنها ليست بزوجة، فلأن الزواج له أحكام كالإرث وغيره وهي متعده فيها، باتفاق منا ومن المخالفين لنا، لا ميراث فيها ولا نسب، ولا طلاق، والفراق يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق، وبهذه الوثيرة أثبت القاضي يحيى بن أكثم أن كون المتعة زنى^(١).

إذن ملخص دليلهم بأن المتمتع بها ليست بزوجة ولا ملك يمين وحيث إن الوطء لا يحل إلا بهما فتقرر أن تكون المتعة حراماً.

أقول: أهم الآيات التي اعتمدوا عليها في تحريم المتعة هي الآيات التالية: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِقُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ ^(٢) **إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ** أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرَ مَلْكُومِينَ ^(٣) **فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ** ^(٤).

إلا أن القاضي أبا السعود، وهو أحد علماء الأحناف يقول: إن هذه الآيات لا تدل حتماً على تحريم المتعة، لذلك نراه عندما يقف على هذا المقطع من الآية ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ ^(٥)، يقول: «الكاملون في العدوان المتناهون فيه وليس فيه ما يدل حتماً على تحريم المتعة حسبما نقل عن القاسم بن محمد فإنه قال: إنها ليست بزوجة له فوجب ألا تحل له، أما أنها ليست زوجة له فلائهما لا يتوارثان بالإجماع ولو كانت زوجة له لحصل التوارث لقوله تعالى: ﴿لَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ ^(٦) فوجب أن لا تحل لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾ ^(٧)، لأن لهم أن يقولوا إنها زوجة له في الجملة، وأما أن كل زوجة ترث فهم لا

(١) الصاغري، أسعد محمد سعيد، الفقه الحنفي وأدلته، ج ٢، ص ١٦١.

(٢) المؤمنون / ٥-٧.

(٣) المؤمنون / ٧.

(٤) النساء / ١٢.

(٥) المؤمنون / ٦.

يُسلمونها»^(١).

الدليل الثاني: السنة

وردت روايات عديدة في كتب المسلمين حول إباحة المتعة ومنعها، فقد جاء في صحيح البخاري عن جابر بن عبد الله وسلمه بن الأكوع قالاً: كنا في جيش، فأتانا رسول الله ﷺ فقال: «إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا، فاستمتعوا»^(٢).

وجاء في صحيح مسلم عن سلمة بن الأكوع وجابر بن عبد الله أيضاً: «إن رسول الله ﷺ أتانا، فأذن لنا في المتعة»^(٣).

وفي رواية أخرى عن أبي نضرة، قال: «كنت عند جابر بن عبد الله، فأتانا أت فقال: ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين، فقال جابر: فعلناها مع رسول الله ﷺ، ثم نهانا عنهما عمر، فلم نعد لهما»^(٤).

وعن إياس بن سلمة، عن أبيه قال: «رخص رسول الله ﷺ، عام أوطاس، في المتعة ثلاثاً، ثم نهى عنها»^(٥).

وجاء في صحيح البخاري: «أن علياً رضي الله عنه قال لابن عباس: إن النبي ﷺ نهى عن المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر»^(٦).

(١) أبو السعود، القاضي محمد بن محمد، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج ٥، ص ٥٠.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٥٧.

(٣) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج ٥، ص ٢٣.

(٤) المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٤.

(٥) المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٤.

(٦) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٥٧.

وروى النسائي في سننه الكبرى عن الربيع بن سبرة عن أبيه «أن رسول الله ﷺ نهى عن المتعة وقال: ألا إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة، ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه»^(١).

وروى النسائي عن علي بن أبي طالب عليه السلام: «أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحُمُرِ الإنسية»^(٢).

وأما فقهاء الأحناف وعلمائهم، فقد تعاملوا مع هذه الروايات وأمثالها، كالتالي:

ذكر السرخسي أن رسول الله ﷺ «أحل المتعة ثلاثة أيام من الدهر في غزاة غزاه، اشتد على الناس فيها العزوبة، ثم نهى عنها ... ولأننا اتفقنا على أنه^(٣) كان مباحاً والحكم الثابت يبقى حتى يظهر نسخه، ولكن قد ثبت نسخ هذه الإباحة بالآثار المشهورة، فمن ذلك ما روى محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن منادي رسول الله ﷺ نادى يوم خيبر إلا إن الله تعالى ورسوله ينهيانكم عن المتعة. ومنه حديث الربيع بن سبرة، رضي الله عنه قال: أحل رسول الله ﷺ المتعة عام الفتح ثلاثة أيام فجنحت مع عم لي إلى باب امرأة ومع كل واحد منا بردة وكان بردة عمي أحسن من بردتي فخرجت امرأة كأنها دمية عطاء فجعلت تنظر إلى شبابي وإلى بردته وقالت: هلا بردة كبردة هذا أو شباب ك شباب هذا ثم أثرت شبابي على بردته فبت عندها فلما أصبحت إذا منادي رسول

(١) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، ج ٣، ص ٣٢٧.

(٢) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، ج ٣، ص ٣٢٨.

(٣) أي: نكاح المتعة.

الله ﷺ ينادي: ألا أن الله تعالى ورسوله ينهيانكم عن المتعة فانهى الناس عنها ثم الإباحة المطلقة لم تثبت في المتعة قط إنما ثبتت الإباحة مؤقتة بثلاثة أيام فلا يبقى ذلك بعد مضي الأيام الثلاثة حتى يحتاج إلى دليل النسخ^(١).

أقول: اضطربت عبارة السرخسي فتارة يقول: إن الإباحة ثبتت ثلاثة أيام عام الفتح وأخرى يقول: نهى الرسول ﷺ عنها يوم خير، ومعلوم أن خير كانت قبل عام الفتح وحسب عبارته أنها - أي المتعة - كانت ثلاثة أيام في عام الفتح وعلى هذا فلم تكن المتعة موجودة أصلاً يوم خير فلا يوجد موضوع للنهي وحسب تعبير المناطق تكون من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع.

والاضطراب الثاني في عبارة السرخسي هو أنه مرة يقول: ثبت نسخ الإباحة - أي إباحة المتعة - بالآثار المشهورة، وأخرى يقول: لا نحتاج إلى دليل النسخ، فتأمل.

ولو ذهبنا إلى الزيلعي لوجدناه يقول: إن نكاح المتعة منسوخ بما روي عن علي بن أبي طالب عليه السلام أن النبي ﷺ قد حرمه يوم خير^(٢).

ولو تصفحنا كتاب شرح فتح القدير لوجدنا فيه أن دليل نسخ المتعة هو ما في صحيح مسلم من أن النبي ﷺ حرم المتعة يوم الفتح، وفي الصحيحين أنه ﷺ حرمها يوم خير. ثم يقول المؤلف: والتوفيق أنها نسخت مرتين^(٣)، أما الجصاص فإنه يقول: ومما يوجب تحريمها من جهة السنة ويورد بعض

(١) السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ج ٥، ص ١٥٢.

(٢) راجع: الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٣) راجع: ابن همام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، ج ٣، ص ٢٤٧.

الأحاديث نختار منها:

«عن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية»^(١).

إن علياً قال لابن عباس: «إنك امرؤ تيّأه، إنما كانت رخصة في أول الإسلام نهى عنها رسول الله ﷺ زمن خبير وعن لحوم الحمر الإنسية»^(٢).

عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ قال في غزوة تبوك: إن الله تعالى حرم المتعة بالطلاق والنكاح والعدة والميراث»^(٣).

عن سلمة بن الأكوع عن أبيه: «إن رسول الله ﷺ أذن في متعة النساء عام أوطاس ثم نهى عنها»^(٤).

عن أبي حنيفة بن نافع عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خبير عن متعة النساء وما كنا مسافحين»^(٥).

والملفت في الروايات التي يستشهدون بها لنسخ المتعة هي أن أوقاتها مختلفة فتارة في يوم خبير، وأخرى عام الفتح، وثالثة في حجة الوداع، ورابعة في عام حنين، وحاول صاحب كتاب التنبيه على مشكلات الهداية أن يحل هذا اللغز فقال: «واختلف في الوقت الذي نسخت فيه المتعة، فقيل: يوم خبير، وقيل: عام الفتح، وقيل: عام حنين، وهذان القولان في الحقيقة واحد لاتصال غزاة

(١) الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٨٩.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٨٩.

(٣) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٨٩.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٨٩.

(٥) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٨٩.

حنين بالفتح، وقيل: عام حجة الوداع، وهذا وهم من بعض الرواة، سافر فيه وهمه من فتح مكة إلى حجة الوداع، وهذا كثير ما يعرض للحفاظ فما دونهم، والصحيح أن المتعة حُرمت عام الفتح لأنه قد ثبت في صحيح مسلم أنهم استمتعوا عام الفتح مع النبي ﷺ بإذنه، ولو كان التحريم زمن خبير لزم النسخ مرتين، وهذا لم يقع مثله في الشريعة. وأيضاً فإن خبير لم تكن فيها مسلمات، وإنما كنَّ يهوديات، وإباحة نكاح نساء أهل الكتاب لم يكن ثبت بعد، وإنما أبخُن بعد ذلك في (سورة المائدة) عام حجة الوداع لما نزل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(١) إلى قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٢) الآيات، ولا كان للمسلمين رغبة في الاستمتاع بنساء عدوهم، بل استرقَّ من استرقَّ منهن، وصرن إماءً للمسلمين، وقد نبه ابن عبد البر في (التمهيد): على أن تحريم لحوم الحمر الأهلية كان زمن خبير دون متعة النساء»^(٣).

أما القول الفصل في ذلك فالصاغر جي يدعي أنه لديه فيقول: «والقول الفصل في المتعة أنها حُرمت التحريم الأول يوم خبير، فقد روى في الصحيح، عن علي بن أبي طالب، أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خبير، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية ثم أبيحت عام فتح مكة، لما جاء في الصحيح عن سبيرة بن معبد، أن نبي الله ﷺ عام فتح مكة أمر أصحابه بالتمتع من النساء قال: فخرجت أنا وصاحب لي من بني سليم، حتى وجدنا جارية من بني عامر كأنها بكرة عيطاء (ناقة طويلة العنق) فخطبناها إلى نفسها وعرضنا عليها بُردنا، فجعلت تنظر فتراني

(١) المائدة/ ٣.

(٢) المائدة/ ٥.

(٣) ابن أبي العز، صدر الدين علي بن علي، التنبيه على مشكلات الهداية، م ٣، ص ١٢٠٥-١٢٠٦.

أجمل من صاحبي، وترى بُرد صاحبي أحسن من بُردِي، فأمرت نفسها ساعة، ثم اختارني على صاحبي، فكنّ معنا ثلاثاً [يريد صاحبه مع صواحب أصحابه، إشعاراً بموم الرخصة في المتعة]، ثم أمر رسول الله ﷺ بفراقهن فالمتعة كانت جائزة ثم حرمت عام خبير، ثم أحلت عام الفتح مدة يسيرة حين دخلوا مكة، ثم لم يخرجوا منها حتى نهوا عنها، والمدة البسيرة ثلاثة أيام فقط، لما روى سلمة بن الأكوع قال: رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثلاثة: ثم نهى عنها^(١).

أقول: بناءً على هذا الكلام المتقدم أن نكاح المتعة كان مباحاً إلى زمن خبير ثم التحريم الأول في خبير ثم أبيح عام الفتح ثلاثة أيام فقط، وهناك أقوال كثيرة في هذا المقام نعرض عنها خوف الإطالة.

إذا عرفت هذا نأتي للدليل الثالث عند الأحناف في تحريم المتعة وهو الإجماع.

الدليل الثالث: الإجماع

روى المتقي الهندي في كنز العمال عن عمر قال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعة النساء، ومتعة الحج»^(٢).

وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن سعيد بن المسيب قال: «نهى عمر عن المتعتين: متعة النساء، ومتعة الحج»^(٣).

وبهذه الروايات وأمثالها يستدل الطحاوي على إجماع الصحابة على تحريم

(١) الصاغري، أسعد محمد سعيد، الفقه الحنفي وأدله، ج ٢، ص ١٦١.

(٢) الهندي، علاء الدين المتقي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ج ١٦، ص ٥١٩.

(٣) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، المصنف، م ٩، ص ٣٠٠.

المتعة، ووجه استدلاله أن عمر نهى أمام الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم فدل ذلك على متابعة الصحابة له بهذا النهي.

يقول الطحاوي: «فهذا عمر رضي الله عنه قد نهى عن متعة النساء بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينكر أحد ذلك عليه منهم منكر وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه من ذلك وفي إجماعهم على النهي في ذلك عنها دليل على نسخها وحجة»^(١).

وهذا الكاساني يقول: «وأما الإجماع: فإن الأمة بأسرهم امتنعوا عن العمل بالمتعة، مع ظهور الحاجة لهم إلى ذلك»^(٢).

ولو ذهبنا للسرخسي لوجدناه يقول: ثبت النسخ باتفاق الصحابة^(٣).

أما المرغيناني فقد ثبت عنده النسخ بإجماع الصحابة، بل حتى ابن عباس ثبت عنده رجوعه إلى قول الصحابة، وعلى أساس ذلك تقرر لديه الإجماع^(٤).

وقال الصاغري: «قال البستي في معالم السنن: تحريم نكاح المتعة كالإجماع بين المسلمين، بخاصة في حجة الوداع، وذلك في آخر أيام رسول الله ﷺ، فلم يبق اليوم خلاف بين الأمة، إلا شيئاً ذهب إليه بعض المبتدعة»^(٥).

وجاء في كتاب مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر في فروع الحنفية: «أن

(١) الطحاوي، أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، ج ٣، ص ٢٦.

(٢) الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٣، ص ٤٧٨.

(٣) راجع: السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ج ٥، ص ١٥٢.

(٤) راجع: المرغيناني، برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر، الهداية شرح بداية المبتدي، ج ١، ص ٢٣٠.

(٥) الصاغري، أسعد محمد سعيد، الفقه الحنفي وأدله، ج ٢، ص ١٦٢.

نكاح المتعة قد كان مباحاً بين أيام خبير، وأيام فتح مكة إلا أنه صار منسوخاً بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم^(١).

ولو جئنا للدكتور وهبة الزحيلي وهو أحد فقهاء الأحناف المعاصرين لوجدناه يقول: «أجمعت الأمة إلا الإمامية على الامتناع عن زواج المتعة، ولو كان جائزاً لأفتوا به، قال ابن المنذر: جاء عن الأوائل الرخصة فيها، أي في المتعة ولا أعلم اليوم أحداً يجيزها، إلا بعض الرافضة، ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله، وقال القاضي عياض: ثم وقع الإجماع من جميع العلماء على تحريمها، إلا الروافض»^(٢).

أقول: إذا كانوا يعتبرون الإمامية من المسلمين، فلم يتحقق الإجماع، وإذا لم يعتبروهم من المسلمين فلم يتحقق إجماع أيضاً، لأن فقهاء الأحناف الذين ادّعوا الإجماع يقولون: إن هناك كثيراً من الصحابة كانوا يقولون بحلّة المتعة، فهذا الصاغرجي وهو من فقهاء الأحناف يقول: «واعلم أنه ثبت على تحليل المتعة بعد رسول الله ﷺ جماعة من السلف، منهم من الصحابة أسماء بنت أبي بكر، وجابر بن عبد الله، وابن مسعود، وابن عباس، ومعاوية، وعمر بن حريث، وأبو سعيد، وسلمة ومعبد ابنا أمية بن خلف»^(٣)، حتى أن هناك مجموعة من التابعين كانت تقول بذلك حيث قال الصاغرجي أيضاً: «وقال به من التابعين طاووس وعطاء، وسعيد بن جبيرة، وسائر فقهاء مكة»^(٤).

(١) داماد أفندي، شيخي زاده عبد الرحمن، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر في فروع الحنفية، ج ١، ص ٣٩٨.

(٢) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٧، ص ٧٠.

(٣) الصاغرجي، أسعد محمد سعيد، الفقه الحنفي وأدلته، ج ٢، ص ١٦٢.

(٤) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٦٢.

وجاء في كتاب (تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق): «اشتهر عن ابن عباس تحليلها وتبعه على ذلك أكثر أصحابه من أهل اليمن ومكة، وكان يستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤] وعن عطاء أنه قال: سمعت جابراً يقول: (تمتعا على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر ونصفاً من خلافة عمر ثم نهى الناس عنه) وهو محكي عن أبي سعيد الخدري^(١).

أما بدر الدين العيني صاحب البناية شرح الهداية، فيقول: «وحكى ابن عبد البر: الخلاف القديم في ذلك، فقال: وأما الصحابة فإنهم اختلفوا في نكاح المتعة فذهب ابن عباس إلى إجازتها وتحليلها، والاختلاف عنه في ذلك وعليه أكثر الصحابة، منهم عطاء بن رباح وسعيد بن جبير وطاووس، قال: وروى أيضاً إجازتها وتحليلها عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله، قال جابر: تمتعنا إلى النصف من خلافة عمر - رضي الله تعالى عنه - حتى نهى عمر الناس»^(٢).

ثم إن الذين نقلوا الإجماع على تحريم المتعة قد اضطربوا اضطراباً شديداً تجاه موقف ابن عباس من المتعة، فتارة يقولون: إن ابن عباس انتهى عن القول بحلّة المتعة بعد أن قال له الإمام علي عليه السلام إنك رجل تائه، وتارة أخرى يقولون: إن ابن عباس أفتى بها للمضطر، غير أن ابن همام لا يقتنع بالقول الأول وينفيه، ولكنه يأتي بقول آخر لا يصمد أمام النقد أبداً ولأجل إيضاح المسألة بشكل جلي نذكر ما كتبه ابن همام في ذلك حيث يقول: «وابن عباس صح رجوعه بعد ما اشتهر عنه من إباحتها، فمما ذكر من رجوعه أن علياً قال له: إنك رجل تائه (إن النبي ﷺ نهى عن متعة النساء)، وفي صحيح مسلم (أن علياً رضي

(١) الزيلعي، عثمان بن علي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٢) العيني، محمد بن أحمد بن موسى، البناية شرح الهداية، م ٥، ص ٦٢.

الله عنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال: مهلاً يا ابن عباس، فإنني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها يوم خير، وعن لحوم الحمر الإنسية، وهذا ليس صريحاً في رجوعه، بل في قول علي له ذلك.

ويدل على أنه لم يرجع حين قال له علي ذلك ما في صحيح مسلم عن عروة بن الزبير (أن عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال: إن ناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتنون بالمتعة يعرض برجل، فناداه فقال: إنك لجلف جاف، فلعمري لقد كانت المتعة تفعل في عهد إمام المتقين، يريد رسول الله ﷺ، فقال له ابن الزبير: فجرب نفسك، فو الله لئن فعلتها لأرجمك بأحجارك) الحديث، ورواه النسائي أيضاً، ولا تردد في أن ابن عباس هو الرجل المعرض به وكان رضي الله عنه قد كف بصره، فلذا قال ابن الزبير كما أعمى أبصارهم، وهذا إنما كان في خلافة عبد الله بن الزبير، وذلك بعد وفاة علي، فقد ثبت أنه مستمر القول على جوازها، ولم يرجع إلى قول علي، فالأولى أن يحكم بأنه رجع بعد ذلك بناءً على ما رواه الترمذي عنه أنه قال: إنما كانت المتعة في أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه مقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شأنه، حتى إذا نزلت الآية ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾^(١) قال ابن عباس فكل فرج سواهما فهو حرام^(٢).

أقول: عندما كان ابن عباس يجادل ابن الزبير ألم تكن هذه الآية موجودة؟ أم نزلت بعد ذلك؟ ولكن على من نزلت؟! فالرسول ﷺ في ذلك الوقت كان مرتحلاً إلى الرقيق الأعلى!!

(١) المؤمنون / ٦.

(٢) ابن همام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، م ٣، ص ٢٤٨-٢٤٩.

والعجيب في الأمر أن ابن همام يقول: إن ابن عباس أطلع على هذا الأمر متأخراً فرجع عن فتواه، فلنستمع لابن همام حيث يقول موجهاً حديث الترمذي: «فهذا يحمل على أنه أطلع على أن الأمر إنما كان على هذا الوجه فرجع إليه أو حكاها»^(١).

أقول: ابن عباس عند جميع المسلمين يسمى حبر الأمة، وهو ابن عم النبي ﷺ وقريب منه ومفسر للقرآن وفقهه، فلا يفوته هكذا أمر، ومن لديه إلمام يسير بالتاريخ يعرف مكانة هذا الرجل العلمية.

ونعود لابن همام حيث ذكر رأياً آخراً منسوباً لابن عباس في إباحته المتعة، حيث يقول: «وقد حكى عنه أنه إنما أباحها حالة الاضطراب والعنت في الأسفار. أسند الحازمي من طريق الخطابي إلى المنهال عن سعيد بن جبيرة قال: قلت لابن عباس: لقد سارت بفتياك الركبان وقال فيها الشعراء: قال: وما قالوا؟ قلت: قالوا:

قد قلت للشيخ لما طال محبسه يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس
هل لك في رخصة الأطراف آنسة تكون مثواك حتى يصدر الناس

فقال: سبحانه الله ما بهذا أفتيت وما هي إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير لا تحل إلا للمضطر، ولهذا قال الحازمي: إنه ﷺ لم يكن أباحها لهم وهم في بيوتهم وأوطانهم، وإنما أباحها لهم في أوقات بحسب الضرورات حتى حرمها عليهم في آخر سنه في حجة الوداع، وكان تحريم تأييد لا خلاف فيه بين الأئمة وعلماء الأمصار إلا طائفة من الشيعة»^(٢).

(١) ابن همام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، م ٣، ص ٢٤٩.

(٢) المصدر السابق، م ٣، ص ٢٤٩.

أقول: إذا كان النبي حرمها في آخر سنه، فليس لابن عباس حق بإباحتها، وكما نعلم فإن حلال محمد حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة، وإذا لم يحرمها النبي فلماذا هذا التشنيع على من يقول بحليتها، ولنفترض جدلاً أن النبي أباحها فقط في الغزوات وعند الضرورة الملحة وعلى ضوء ذلك كان يفتي ابن عباس، فمن باب أولى أن تباح في هذا العصر إذا كان علّة وجودها الضرورة الملحة لها، ولنا كلام مفصل حول هذه الفقرة في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

ولا نريد أن نناقش الآراء والأقوال جميعها وإنما ما ذكرناه بمثابة رؤوس أقلام تمكّن من ينظر إلى هذه الأقوال أن ينظر إليها بمنطق العقل والتفكير لا تهوله الأسماء الضخمة التي تذكر هذه الآراء فالعلم ليس وفقاً على أحد. وبعد أن استوفينا الكلام في الدليل الثالث للقوم بما يتسع له حجم هذا الكتاب نأتي إلى الدليل الرابع لديهم وهو العقل.

الدليل الرابع: العقل

قبل البدء بسرد دليل الأحناف بودي أن أذكر هذه الرواية التي يوردها ابن أبي شيبة في مصنفه، حيث يروي عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، أنه قال: «رحم الله عمر! لولا أنه نهى عن المتعة، صار الزنا جهاراً»^(١).

وأثني بقول ابن الزبير - الذي ينقله بدر الدين العيني - حيث يقول: «المتعة الزنا الصريح، ولا أجد أحداً يعمل بها إلا رجته»^(٢).

(١) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، المصنف، م ٩، ص ٣٠٠-٣٠١.

(٢) العيني، محمد أحمد بن موسى، البناية شرح الهداية، م ٥، ص ٦٣.

ولله در الشاعر حيث يقول:

ودعوى القوي كدعوى السباع من الناب والظفر برهانها

فمن المعلوم أنه حتى الذين أفتوا بحرمة المتعة لم يوجبوا الحد على فاعلها فضلاً عن رجمه، وقالوا الحدود تدرأ بالشبهات، وهناك شبهة عقد وشبهة خلاف^(١).

قدمت هذين القولين حتى لا تستغرب عندما تسمع ما يقوله فقهاء الأحناف في هذا الصدد، فهذا الكاساني يقول: «وأما المعقول: فهو أن النكاح ما شرع لاقتضاء الشهوة، بل لأغراض ومقاصد يتوسل به إليها، واقتضاء الشهوة بالمتعة لا يقع وسيلة إلى المقاصد، فلا يشرع»^(٢).

ونفس الكاساني يصحح النكاح إذا قال رجل لامرأة: تزوجتك على أن أطلقك إلى عشرة أيام^(٣).

أقول: مثل هكذا زواج ألا يراد منه قضاء الشهوة؟ فلماذا لا يحكم بطلانه بناءً على مبناه السابق؟!

وقال فقيه آخر من فقهاءهم في هذا الصدد: «أما المعقول: فإن الزواج إنما شرع مؤبداً لأغراض ومقاصد اجتماعية، مثل سكن النفس وإنجاب الأولاد وتكوين الأسرة، وليس في المتعة إلا قضاء الشهوة بنحو مؤقت، فهو كالزنا تماماً فلا معنى لتحريمه مع إباحة المتعة»^(٤).

(١) راجع: التهانوي، ظفر أحمد العثماني، إعلاء السنن، ج ١١، ص ٧١.

(٢) الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٣، ص ٤٧٨.

(٣) راجع: المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٨٠.

(٤) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٧، ص ٧٠.

إلى هنا أقف عند عبارته متسائلاً أيعلم هذا الرجل ما يقول؟!!

إذا كانت المتعة كالزنا كما يقول فهل يستطيع أن يفسر لنا لماذا أباحها الرسول كما يزعمون في فترة زمنية معينة ؟ أيستطيع مسلم تصور أن رسول الله ﷺ يبيح الزنا؟! حاشاه، حاشاه. ولكن وآه من لكن فما وراء الأكمة ما يُدمي القلب، نتركه إلى الفصل الرابع، حيث يكون مكانه أنسب.

المبحث الثاني

أدلة الرأي الفقهي عند الإمامية في الزواج المؤقت

إعلم أن رسول الله ﷺ أحل المتعة ولم يحرمها حتى قبض^(١)؛ ولذلك نجد الشيخ المفيد فتأثر عندما يُسأل عن معنى قول الصادق عليه السلام «ليس منا من لم يؤمن بكرئتنا ويستحل متعتنا»^(٢) يقول رضوان الله عليه: «إن المتعة التي ذكرها الصادق عليه السلام هي النكاح المؤجل الذي كان رسول الله ﷺ أباحها لأمنه في حياته، ونزل القرآن بإباحتها أيضاً، فتأكد ذلك بإجماع الكتاب والسنة فيه.

حيث يقول عز وجل: ﴿وَأَحَلَّ لَكُم مَّا رَأَىٰ ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٣) فلم تنزل على الإباحة بين المسلمين، لا يتنازعون فيها، حتى رأى عمر بن الخطاب النهي عنها، فحظرها وشدد في حظرها، وتوعد على فعلها»^(٤). ومع أن الرسول أباحها للمسلمين والقرآن نطق بذلك، ولكن كانت ولا تزال مصدر تشييع على الإمامية لأنهم يقولون بإباحتها، وحتى يتضح المطلب جلياً فلنستمع إلى أحد علماء الإمامية حيث يقول: «ومما شنع به على الإمامية وادّعي تفردها به وليس

(١) راجع: الصدوق، محمد بن علي، المقنع، ص ٣٣٧.

(٢) الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٢٩٩.

(٣) النساء / ٢٤.

(٤) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، المسائل السُّروية، ص ٣٠-٣١.

الأمر على ذلك إباحة نكاح المتعة وهو النكاح المؤجل.

وقد سبق إلى القول بإباحة ذلك جماعة معروفة الأقوال، منهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود (رضي الله عنهما) ومجاهد، وعطاء ، وأنهم يقرأون: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾^(١). وقد روي عن جابر بن عبد الله الأنصاري وسلمة بن الأكوع وأبي سعيد الخدري والمغيرة بن شعبة وسعيد بن جبيرة وابن جريح أنهم كانوا يفتنون بها، فاذعأوهم الاتفاق على حظر المتعة باطل^(٢).

ورغم كل هؤلاء القائلين بإباحة المتعة لكن القوم يصرون على أن يجعلوا منها مادة للسخرية، والمحاوراة التي جرت بين أبي حنيفة ومؤمن الطاق خير شاهد على ذلك فقد روى الكليني في الكافي قال: «سأل أبو حنيفة أبا جعفر محمد بن النعمان صاحب الطاق، فقال له: يا أبا جعفر ما تقول في المتعة، أتزعم أنها حلال؟ قال: نعم. قال: فما يمنعك أن تأمر نساءك أن يستمتعن ويكتسبن عليك؟

فقال له أبو جعفر: ليس كل الصناعات يرغب فيها، وإن كانت حلالاً، وللناس أقدار ومراتب يرفعون أقدارهم.

ولكن ما تقول يا أبا حنيفة في النبيذ، أتزعم أنه حلال؟ فقال: نعم

قال: فما يمنعك أن تقعد نساءك في الحوانيت نباذات فيكتسبن عليك؟ فقال: أبو حنيفة: واحدة بواحدة، وسهمك أنفذ!!...^(٣).

(١) النساء / ٢٤.

(٢) المرتضى، علي بن الحسين الموسوي، الانتصار، ص ٢٦٨.

(٣) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ٢، ص ٦٦٧.

ولقد تطرف بعض المعاندين حتى قال:

قول الروافض نحن أطيبُ مولد قول أتى بخلاف قول محمد
نكحوا النساء تمتعاً فولدن من ذاك النكاح فأين طيب المولد

فأجابه السيد المرتضى بقوله:

إن التمتع سُنَّة مفروضة ورد الكتابُ بها وسُنَّةُ أحمد
وروى الرواةُ بأن ذلك قد جرى من غير شك في زمان محمد
ثم استمرَّ الحال في تحليلها قد صحَّ ذلك في الحديث المسند
عن جابر وعن ابن مسعود التقيَّ وعن ابن عباس كريم المولد
حتى نهى عمرُ بغير دلالة عنها فكدر صفوَّ ذاك المورد
لا بل مواليد النواصب جدَّدت دين المجوس فأين دين محمد^(١)

والآن وبعد هذه الحملة الشعواء ضدهم، نأتي للإمامية لنرى ما بجعبتهم من الأدلة، وبعد مطالعة كتبهم نجد أنهم يستدلون بالأدلة الأربعة: (الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل) على إباحة المتعة فلنأتِ إلى أدلتهم واحداً تلو الآخر:

(١) راجع: السبحاني، جعفر، الإنصاف في مسائل دام فيها الخلاف، ج ١، ص ٤٩٩.

الدليل الأول: القرآن الكريم

قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(١)

يقول الشيخ المفيد بعد ذكره الآية: «فنطق الذكر الحكيم بإباحة نكاح الاستمتاع على اليقين، وثبتت الرواية عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس أنهما كانا يقرآن هذه الآية ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾^(٢) إلى أجل مسمى؛ وهذا ظاهر صريح في نكاح المتعة مخصوص»^(٣).

ويستدل الشيخ المفيد بآية أخرى وهي قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٤)، ويقول: «هي حجة ابن مسعود حيث بلغه عن عمر النهي عنها»^(٥).

إشارة إلى الحديث الذي يرويه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود قال: «كنا نفزو مع رسول الله ﷺ، ليس لنا نساء، فقلنا: ألا نستخصي؟ فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا أن نكح المرأة بالثوب إلى أجل. ثم قرأ عبد الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٦)»^(٧).

(١) النساء / ٢٤.

(٢) النساء / ٢٤.

(٣) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، المسائل الصاغانية، ص ٣٤-٣٥.

(٤) المائدة / ٨٧.

(٥) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، خلاصة الإيجاز في المتعة، ص ٢٤.

(٦) المائدة / ٨٧.

(٧) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج ٥، ص ١٨-٢٢.

والشريف المرتضى عند استدلاله بآية المتعة (٢٤) من سورة النساء، قال: «ولفظ الاستمتاع والتمتع، وإن كان واقعاً في الأصل على الالتذاذ والانتفاع، فيعرف الشرع قد صار مخصوصاً بهذا العقد المعين لا سيما إذا أضيف إلى النساء، ولا يفهم من قول القائل: (متعة النساء) إلا هذا العقد المخصوص دون التلذذ والمتعة، كما أن لفظ الظهار اختص بعرف الشرع بهذا الحكم المخصوص، وإن كانت لفظة (ظهار) في اللغة مشتركة غير مختصة، وكأنه تعالى قال: فإذا عقدتم عليهن هذا العقد المخصوص فآتوهن أجورهن، وقد كنّا قلنا في بعض ما أمليناه قديماً: إن تعليقه تعالى وجوب إعطاء المهر بالاستمتاع دلالة على أن هذا العقد المخصوص دون الجماع، لأن المهر إنما يجب بالعقد دون الجماع.

ويمكن اعتراض ذلك بأن يقال: إن المهر إنما يجب دفعه بالدخول وهو الاستمتاع. والذي يجب تحقيقه والتعويل عليه أن لفظة (استمتعتم) لا تعدو وجهين: إما أن يراد بها الانتفاع والالتذاذ الذي هو أصل موضوع اللغة، أو العقد المؤجل المخصوص الذي اقتضاه عرف الشرع، ولا يجوز أن يكون المراد الوجه الأول لأمرين:

أحدهما: أنه لا خلاف بين محصلي من تكلم في أصول الفقه في أن لفظ القرآن إذا ورد وهو محتمل لأمرين: أحدهما: وضع أهل اللغة، والآخر: عرف الشريعة: أنه يجب حمله على عرف الشريعة؛ ولهذا حملوا كلهم لفظ صلاة وزكاة وصيام وحج على العرف الشرعي دون اللغوي، والأمر الآخر: أنه لا خلاف في أن المهر لا يجب بالالتذاذ؛ لأن رجلاً لو وطئ امرأة ولم يلد بوطنها، لأن نفسه عاقبتها وكرهتها، أو غير ذلك من الأسباب لكان دفع المهر واجباً، وإن كان الالتذاذ مرتفعاً، فعلمنا أن لفظة

الاستمتاع بالآية إنما أريد بها العقد المخصوص دون غيره»^(١).

واستدل ابن زهرة الحلبي على أن المراد بالاستمتاع في الآية (٢٤) من سورة النساء، هو العقد المؤجل، حيث قال: «والاستمتاع بالنساء يعرف الشرع مختص بهذا العقد، فوجب حمل الآية عليه به. فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون المراد بالاستمتاع ما هنا الالتذاذ والانتفاع دون العقد المخصوص، بدليل أن قوله: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(٢)، يتناول عقد الدوام بلا خلاف، قلنا: لا يجوز حمل لفظ الاستمتاع على ما ذكر لأمرين: أحدهما: أنه يجب حمل الألفاظ الواردة في القرآن على ما يقتضيه العرف الشرعي، دون الوضع اللغوي، على ما بيناء في أصول الفقه، والثاني: أن الالتذاذ لا اعتبار به في وجوب المهر، لأننا لو قدرنا ارتفاعه عن وطن زوجته ولم يلتذ، لأن نفسه كرهتها، أو لغير ذلك، لوجب المهر بالاتفاق، فيثبت أن المراد ما قلناه. وأما إباحته تعالى بالآية نكاح الدوام، فغير مناف لما ذكرناه، من إباحة نكاح المتعة، لأنه سبحانه عمّ الأمرين معاً بقوله: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾^(٣)، ثم نص سبحانه نكاح المتعة بقوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٤)، ويؤيد ذلك ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام وعبد الله بن عباس وابن مسعود ومجاهد وعطاء من أنهم كانوا يقرأون: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾^(٥) إلى أجل مسمى»^(٦).

(١) الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي، الانتصار، ص ٢٧٠-٢٧١.

(٢) النساء / ٢٤.

(٣) النساء / ٢٤.

(٤) النساء / ٢٤.

(٥) النساء / ٢٤.

(٦) ابن زهرة، حمزة بن علي، غنية النزوع، ص ٣٥٦-٣٥٧.

وأما ابن إدريس الحلبي، فقد قرر المسألة كما قررها أصحابه، حيث يؤكد تأكيداً قاطعاً أن معنى الاستمتاع بالآية هو النكاح المؤجل، حيث قال: «ولفظه (استمتعتم) لا تعدو وجهين: إما أن يراد بها الانتفاع والالتذاذ الذي هو أصل موضوع اللفظة، أو العقد المؤجل المخصوص الذي اقتضاه عرف الشرع. ولا يجوز أن يكون المراد هو الأول لأمرين: أحدهما أنه لا خلاف بين محصلي من تكلم في أصول الفقه في أن لفظ القرآن إذا ورد وهو محتمل لأمرين أحدهما وضع أصل اللغة، والآخر عرف الشريعة أنه يجب حمله على عرف الشريعة، ولهذا حملوا كلهم لفظ صلاة وزكاة، وصيام، وحج، على العرف الشرعي، دون الوضع اللغوي، والأمر الآخر أنه لا خلاف في أن المهر لا يجب بالالتذاذ، لأن رجلاً لو وطأ زوجته ولم يلتذ بوطئها؛ لأن نفسه عافتها، أو كرهتها، أو لغير ذلك من الأسباب، لكان دفع المهر واجباً، وإن كان الالتذاذ مرتفعاً. فعلمنا أن لفظ الاستمتاع في الآية إنما أريد به العقد المخصوص دون غيره»^(١).

واللطيف بالأمر أن هذا المعنى يثبت حتى من قال بمنع المتعة فهذا السرخسي يروي في مبسوطه أن ابن عباس استدل بقول تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾^(٢) على إباحة المتعة^(٣).

أما الجصاص فيقول: «وقد كان ابن عباس يتأول قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾^(٤) على متعة النساء، وروي عنه فيها أقاويل، روي أنه

(١) ابن إدريس، محمد بن منصور، كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، ج ٢، ص ٦١٩.

(٢) النساء / ٢٤.

(٣) راجع: السرخسي، شمس الدين، المبسوط، ج ٥، ص ١٥٢.

(٤) النساء / ٢٤.

كان يتأول الآية على إباحة المتعة، ويروى أن في قراءة أبي بن كعب: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ - إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى - فَاتَّوَهْنَّ أُجُورَهُنَّ﴾^(١) (٢).

أما الزيلعي فيقول: «واشتهر عن ابن عباس تحليلها وتبعه على ذلك أكثر أصحابه من أهل اليمن ومكة، وكان يستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَاتَّوَهْنَّ أُجُورَهُنَّ﴾^(٣)» (٤).

وقد جاء في حاشية تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم «إن نكاح المتعة ثابت في الشريعة كما صرح بذلك القرآن والسنة. أما القرآن: فقد قال تعالى في سورة النساء الآية (٢٤): ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَاتَّوَهْنَّ أُجُورَهُنَّ﴾^(٥)».

ونختم الكلام في الدليل الأول بقول الفقيه والمفسر الإمامي المعاصر الشيخ ناصر مكارم الشيرازي حول الآية (٢٤ من سورة النساء) حيث يقول: «اتفق أئمة أهل البيت عليهم السلام وهم أعلم الناس بأسرار الوحي، على تفسير الآية المذكورة بهذا المعنى (أي بالزواج المؤقت) وقد وردت في هذا الصعيد روايات كثيرة، منها ما عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: (المتعة نزل بها القرآن وجرت بها السنة من رسول الله). وعن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال في جواب سؤال

(١) النساء / ٢٤.

(٢) الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٨٤-١٨٥.

(٣) النساء / ٢٤.

(٤) الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، ج ٢، ص ٨٩.

(٥) أبو سعود، محمد بن محمد بن مصطفى، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج ٥،

أبي بصير حول المتعة: نزلت في القرآن: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(١). وعن الإمام الباقر عليه السلام أيضاً أنه قال: في جواب عبد الله بن عمير الليثي الذي سأله عن المتعة: (أحلها الله في كتابه وعلى لسان نبيه، فهي حلال إلى يوم القيامة)^(٢).

الدليل الثاني: السنة

فقد وردت روايات كثيرة ومفصلة من الطرفين تؤكد حلية المتعة في حياة النبي ﷺ واستمرارها بعد وفاته، وإليك بعض هذه الروايات:

أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن عمران بن حصين، قال: «نزلت آية المتعة في كتاب الله تبارك وتعالى وعملنا بها مع رسول الله ﷺ فلم تنزل آية تنسخها ولم ينه عنها النبي ﷺ حتى مات»^(٣).

وجاء في التفسير الكبير للفخر الرازي في معرض كلامه عن الحديث المتقدم قوله: «وهذا هو الحجة التي احتج بها عمران بن الحصين حيث قال: إن الله أنزل في المتعة آية وما نسخها بآية أخرى، وأمرنا رسول الله ﷺ بالمتعة وما نهانا عنها، ثم قال رجل برأيه ما شاء، يريد أن عمر نهى عنها»^(٤).

عن ابن جريح: قال أبو الزبير: فسمعت جابراً يقول: «كنا نستمتع بالقبضة من النمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر حتى نهى عمر الناس في

(١) النساء / ٢٤.

(٢) الشيرازي، ناصر مكارم، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ٣، ص ١٢٣.

(٣) ابن حنبل، أحمد، المسند، ج ٧، ص ٢١٢.

(٤) الفخر الرازي، محمد بن عمر بن حسين، التفسير الكبير، م ٤، ص ٤٤.

شأن عمرو بن حريث»^(١).

قال عطاء: «قدم جابر بن عبد الله معتمراً، فجنّاه في منزله، فسأله القوم عن أشياء، ثم ذكروا المتعة، فقال: نعم، استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر»^(٢).

وأما الروايات التي وردت عن طريق أهل البيت ﷺ فكثيرة وإليك بعضاً منها:

عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ﷺ قال: «قال جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ: إنهم غزو معه فأحل لهم المتعة ولم يحرمها، وكان عليّ ﷺ يقول: لولا ما سبقني به ابن الخطاب يعني عمر ما زنى إلا شفاً»^(٣)، وكان ابن عباس يقول: فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى فأتوهن أجورهن فريضة وهؤلاء يكفرون بها ورسول الله ﷺ أحلها ولم يحرمها»^(٤).

عن زرارة قال: «جاء عبد الله بن عمير اللبني إلى أبي جعفر ﷺ فقال: ما تقول في متعة النساء؟ فقال: أحلها الله في كتابه وعلى لسان نبيه، ﷺ فهي حلال إلى يوم القيامة، فقال: يا أبا جعفر مثلك يقول هذا وقد حرمها عمر ونهى عنها، فقال: وإن كان فعل، قال: إني أعيذك بالله من ذلك أن تحل شيئاً حرمه عمر، قال: فقال له: فأنت على قول صاحبك وأنا على قول رسول الله ﷺ فهل ألاعنك

(١) الأسفرائيني، يعقوب بن إسحاق، مسند أبي عوانة، ج ٣، ص ٣٣-٣٤.

(٢) النسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج ٥، ص ٢٣.

(٣) قوله ﷺ إلا شفاً بالغاء: يعني إلا قليلاً. وفي بعض النسخ «إلا شقي» بالقاف.

(٤) المياشي، محمد بن مسعود، تفسير المياشي، ج ١، ص ٢٥٩.

أن القول ما قال رسول الله ﷺ وأن الباطل ما قال صاحبك ...»^(١).

عن أبي مريم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «المتعة نزل بها القرآن، وجرت بها السنة من رسول الله ﷺ»^(٢).

عن عبد الرحمن بن عبد الله قال: «سمعت أبا حنيفة يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة، فقال: أي المتعتين تسأل؟ قال: سألتك عن متعة الحج فأنبئتني عن متعة النساء أحق هي؟ فقال: سبحان الله! أما قرأت كتاب الله عز وجل؟ ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾»^(٣) فقال أبو حنيفة: والله فكأنها آية لم أقرأها قط»^(٤).

وهذه الروايات وأمثالها التي تزخر بها كتب المسلمين، هي التي دعت الإمامية أن يقولوا وبالضرس القاطع: «إن من ضروريات مذهب الإسلام التي لا ينكرها من له أدنى إلمام بشرائع هذا الدين الحنيف - أن المتعة - بمعنى العقد إلى أجل مسمى - قد شرعها رسول الله ﷺ، وأباحها، وعمل بها جماعة من الصحابة في حياته، بل وبعد وفاته، وقد اتفق المفسرون: أن جماعة من عظماء الصحابة كعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله الأنصاري، وعمران بن حصين، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وغيرهم كانوا يفتون بإباحتها، ويقرأون الآية المتقدمة هكذا ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾»^(٥) إلى أجل مسمى ومما ينبغي القطع به أن ليس

(١) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ٢، ص ٦٦٧.

(٢) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٦.

(٣) النساء / ٢٤.

(٤) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ٢، ص ٦٦٧.

(٥) النساء / ٢٤.

مرادهم التحريف في كتابه جلّ شأنه، والنقص منه (معاذ الله) بل المراد بيان معنى الآية على نحو التفسير الذي أخذوه من الصادق بالوحي، ومن أنزل عليه ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه^(١).

وبناءً على ذلك انفردت الإمامية من بين سائر المذاهب الإسلامية بالقول بحلّية الزواج المؤقت وبقاء مشروعته إلى الأبد^(٢).

الدليل الثالث: الإجماع

أجمع أهل القبلة على أن نكاح المتعة قد شرّع في صدر الإسلام والروايات التي ذكرناها في طيات هذه الدراسة تؤكد ذلك، غاية الأمر أن عمر قد نهى عنها في الشطر الثاني من خلافته، حيث قال: «متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما»^(٣)، ومنذ أن صدع الخليفة بهذا الأمر افرق المسلمون إلى فريقين: فريق تابع سنة رسول الله ﷺ ومن هذا الفريق عبد الله بن عباس، ومناظراته في هذا المجال مشهودة، فقد روى الذهبي في سير أعلام النبلاء عن أيوب قال: «قال عروة لابن عباس: ألا تنقي الله ترخص في المتعة، فقال ابن عباس: سل أمك يا عروة، فقال عروة: أما أبو بكر وعمر، فلم يفعل، فقال ابن عباس: والله ما أراكم متهين حتى يعذبكم الله، أحدثكم عن رسول الله ﷺ، وتحدثونا عن أبي بكر وعمر...»^(٤) «ومن الجراءة على الله سبحانه ما نقله

(١) كاشف الغطاء، محمد حسين، أصل الشيعة وأصولها، ص ٢٥٤.

(٢) راجع: المصدر السابق، ص ٢٥٤.

(٣) الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٩١.

(٤) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٢٤٣.

القوشجي عن بعض - وسكت هو عن ذلك من دون تعليق - في مقام دفاعه عن الخليفة الثاني الذي حرّم متعة النساء في مقابل النبي الأكرم ﷺ: (إن مخالفة المجتهد لغیره في المسائل الاجتهادية ليس يبدع) [شرح تجريد الاعتقاد للقوشجي: ٣٧٤] إن ذلك حقاً جرأة في مقابل الله سبحانه الذي يقول عن نبيه ﷺ ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(١)، ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَّاءٍ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾^(٢)، فالله سبحانه يصف نبيه ﷺ بأنه لا يتكلم إلا عن وحي، وفي المقابل يحكم عليه غيره بأنه مجتهد كبقية أفراد البشر دون أي فرق، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾^(٣) «^(٤)».

وما أروع الاستدلال الذي استدل به شيخ من أهل البصرة في استمرار حلية المتعة، وهذا الاستدلال ينقله الشيخ الأمين في كتابه الغدير نقلاً عن المحاضرات للراغب حيث يقول: «قال الراغب في المحاضرات (٩٤/٢): قال يحيى بن أكنم لشيخ بالبصرة: بمن اقتديت في جواز المتعة؟ قال: بعمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: كيف وعمر كان أشد الناس فيها؟ قال: لأن الخبر الصحيح أنه صعد المنبر فقال: إن الله ورسوله قد أحلّ لكم متعتين وإني محرّمهما وأعاقب عليهما، فقبلنا شهادته ولم نقبل تحريمه»^(٥).

أما الفريق الذي تابع الخليفة في منعه لهذا النكاح فقد تخطت تخطأ لا نظير

(١) النجم / ٣-٤.

(٢) يونس / ١٥.

(٣) الكهف / ٥.

(٤) الإيرواني، باقر، دروس تمهيدية في تفسير آيات الأحكام، ج ١، ص ٣٣٦.

(٥) الأميني، عبد الحسين أحمد، موسوعة الغدير، ج ٦، ص ٢٩٩-٣٠٠.

له، فتارة يدعي الإجماع على تحريمه من قبل الصحابة ثم يأتي بقائمة طويلة من كبار الصحابة تقول بإباحته، واختلفوا في زمان التحريم فتارة في حجة الوداع وأخرى يوم خيبر، وثالثة في حنين، ورابعة يوم أوطاس، وخامسة يوم الفتح وهكذا، وقد بينا ذلك سابقاً فلا داعي للتكرار، والذي يريد الإنصاف فإن الخليفة الثاني أخرج مريديه وأتبعهم كثيراً لتبرير هذا المنع حتى قالت طائفة منهم: «إن عمر هو الذي حرّمها ونهى عنها، وقد أمر رسول الله ﷺ باتباع ما سنه الخلفاء الراشدون، ولم تر هذه الطائفة تصحيح حديث سيرة بن معبد في تحريم المتعة عام الفتح، فإنه من رواية عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه، عن جده، وقد تكلم فيه ابن معين، ولم ير البخاري إخراج حديثه في صحيحه مع شدة الحاجة إليه، وكونه أصلاً من أصول الإسلام، ولو صح عنده لم يصبر عن إخراجه والاحتجاج به، قالوا: ولو صح حديث سبرة لم يخف على ابن مسعود حتى يروي أنهم فعلوها ويحتج بالآية، وأيضاً ولو صح، لم يقل عمر: إنها كانت على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنها وأعاقب عليها، بل كان يقول: إنه ﷺ حرّمها ونهى عنها. قالوا: ولو صح لم تفعل على عهد الصديق وهو عهد خلافة النبوة حقاً»^(١).

إذن مريدو الخليفة يقولون هو الذي حرّمها ويمنحون الخليفة الولاية التشريعية، ولكن لنا أن نتساءل، كيف يمنح هذه الولاية والرجل يعترف ويقول حتى المخدرات أفقه من عمر فقد قال مرة: «لا يبلغني أن امرأة تجاوز صداقها صداق نساء النبي إلا ارتجعت ذلك منها، فقالت له امرأة: ما جعل الله لك ذلك، إنه تعالى قال: ﴿وَأَتَيْنَهُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَنَاخُذُونَهُ

(١) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، جامع الفقه، ج ٥، ص ١٤٦.

بُهَنَانًا وَإِلْمًا مُبِينًا^(١)، فقال: كل الناس أفقه من عمر، حتى ربات الحجال! ألا تعجبون من إمام أخطأ وامرأة أصابت، فاضلت إمامكم ففضلته! ^(٢).

ونظير هذه القضية ينقلها البيهقي في سنته، فقد روى عن الشعبي قال: «خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس فحمد الله تعالى وأثنى عليه وقال: ألا لا تغالوا في صداق النساء فإنه لا يبلغني عن أحد ساق أكثر من شيء ساقه رسول الله ﷺ أو سبق إليه إلا جعلت فضل ذلك في بيت المال، ثم نزل، فعرضت له امرأة من قريش فقالت: يا أمير المؤمنين أكتاب الله تعالى أحق أن يتبع أو قولك؟ قال: بل كتاب الله تعالى فما ذاك؟ قالت: نهيت الناس أنفاً أن يغالوا في صداق النساء والله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً﴾^(٣) فقال عمر رضي الله عنه: كل أحد أفقه من عمر، مرتين أو ثلاثاً، ثم رجع إلى المنبر فقال للناس: إني كنت نهيتكم أن تغالوا في صداق النساء ألا فليفعل رجل في ماله ما بدا له^(٤).

أقول: لو لم تتكلم تلك المرأة القرشية لأصبح منع الخليفة سنةً ولا تُهم من غالى بالمهور اتهامات خطيرة، ولكن جزاها الله خيراً على ما فعلت.

ولو تمسنا قليلاً في أزقة الأنصار لوجدنا حتى فتيانهم يعلمون الخليفة فقد «مرّ يوماً بشاب من فتیان الأنصار وهو ظمآن، فاستسقاء فجدح^(٥) له ماء بمسل فلم

(١) النساء / ٢٠.

(٢) ابن أبي الحديد، عز الدين أبي حامد عبد الحميد، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٤١.

(٣) النساء / ٢٠.

(٤) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، ج ٧، ص ٢٣٣.

(٥) جدح: خلط.

بشره، وقال: إن الله تعالى يقول: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾^(١)، فقال له الفتى: يا أمير المؤمنين إنها ليست لك ولا لأحد من هذه القبيلة، اقرأ ما قبلها: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾^(٢) فقال عمر: كل الناس أفقه من عمرا^(٣).

بل مما يُدمي القلب أن أحد الفسقة يُعلم الخليفة، حيث يروى أن «عمر كان يَمَسُّ^(٤) بالليل فسمع صوت رجل وامرأة في بيت، فارتاب فَنَسَّوْهُ الحائط، فوجد امرأة ورجلاً وعندهما زِقَ خمر، فقال: يا عدو الله، أكنت ترى أن الله يترك وأنت على معصيته! قال يا أمير المؤمنين: إن كنت أخطأت في واحدة، فقد أخطأت في ثلاث، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^(٥) وقد تجسَّست، وقال: ﴿وَاتُوا الْيَتَامَىٰ مِنْ آبَائِهِمْ﴾^(٦) وقد تسوّرت، وقال: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا﴾^(٧) وما سلّمت!«^(٨).

وبعد كل هذا كيف سمح القوم لأنفسهم بإعطاء الرجل ولاية تشريعية، يستطيع أن يتصرف بالشريعة حيث يشاء، ولولا خوف الإطالة، لبسطنا الكلام في هذا المجال، ولكن نكتفي بهذا المقدار.

(١) الأحقاف / ٢٠.

(٢) الأحقاف / ٢٠.

(٣) ابن أبي الحديد، عز الدين أبي حامد عبد الحميد، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٤١.

(٤) يَمَسُّ: يطوف بالليل لكشف أهل الرية.

(٥) الحجرات / ١٢.

(٦) البقرة / ١٨٩.

(٧) النور / ٦١.

(٨) ابن أبي الحديد، عز الدين أبي حامد عبد الحميد، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٤١-١٤٢.

وبعد أن اتضح هذا فإن الإمامية تقول لمن أجمع مع الخليفة على تحريم المتعة: «إن الإجماع لا حجية له إذا لم يكن كاشفاً عن قول المعصوم، وقد عرفت أن تحريم المتعة لم يكن في عهد النبي ﷺ ولا بعده إلى مضي مدة من خلافة عمر، أهمل يجوز في حكم العقل أن يرفض كتاب الله وسنة نبيه بفتوى جماعة لم يعصموا من الخطأ؟ ولو صح ذلك لأمكن نسخ جميع الأحكام التي نطق بها الكتاب، أو أثبتها السنة القطعية، ومعنى ذلك أن يلتزم بجواز نسخ وجوب الصلاة، أو الصيام، أو الحج، بآراء المجتهدين، وهذا مما لا يرضى به مسلم.

أضف إلى ذلك أن الإجماع لم يتم في مسألة تحريم المتعة، وكيف يدعى الإجماع على ذلك مع مخالفة جمع من المسلمين من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعده ولا سيما أن قول هؤلاء بجواز المتعة، موافق لقول أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً. وإذن لم يبق إلا تحريم عمر. ومن البين إن كتاب الله وسنة نبيه أحق بالاتباع من غيرهما، ومن أجل ذلك أفتى عبد الله بن عمر بالرخصة بالتمتع بالحج، فقال له ناس: (كيف تخالف أباك وقد نهى عن ذلك؟ فقال لهم: ويلكم ألا تتقون.. أفرسول الله ﷺ أحق أن تتبعوا سنته، أم سنة عمر؟)»^(١)

إذن لا يوجد إجماع من المسلمين على حرمة الزواج المؤقت، بل إجماع أهل القبلة أن هذا الزواج مشروع في عصر النبي ﷺ أما من يدعي النسخ فحجته ضعيفة كما عرفت، وبعد كل ما ذكرناه نأتي إلى الشيخ المفيد رحمه الله حيث يقول: «وأما الإجماع: فأما من الطائفة فظاهر، وأما بين الكل فالأنفاق على شرعيتها وأصالة عدم النسخ، إذ ليس الحديث متواتراً قطعاً، وخبر الواحد لا ينسخ

(١) الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، ص ٣٢٤ - ٣٢٥.

به الكتاب»^(١).

وإذا ذهبنا إلى فقيه آخر من فقهاء الإمامية لوجدناه يقول: «النكاح المؤجل مباح في شريعة الإسلام، مأذون فيه، مشروع في الكتاب والسنة المتواترة، وإجماع المسلمين، إلا أن بعضهم اذمى نسخه، فيحتاج في دعواه إلى تصحيحها، ودون ذلك خرط القتاد... وأيضاً فقد قلنا: إنه لا خلاف في إباحتها، من حيث إنه قد ثبت بإجماع المسلمين أنه لا خلاف في إباحة هذا النكاح في عهد النبي عليه السلام بغير شبهة، ثم اذمى تحريمها من بعد ونسخها، ولم يثبت النسخ، وقد ثبتت الإباحة بإجماع، فعلى من ادعى الحظر والنسخ الدلالة، فإن ذكروا الأخبار التي رووها في أن النبي عليه السلام حرّمها ونهى عنها، فالجواب عن ذلك أن جميع ما يروونه من هذه الأخبار، إذا سلمت من المطاعن والتضعيف أخبار آحاد، وقد ثبت أنها لا توجب علماً ولا عملاً في الشريعة، ولا يرجع بمثلها عما علم وقطع عليه»^(٢).

وفقهاء الإمامية قد أشبعوا هذا البحث وكلماتهم كثيرة في هذا المجال، ولولا خوف الإطالة لذكرنا المزيد منها، ولكننا نختم الكلام في الدليل الثالث من أدلة الإمامية على مشروعية الزواج المؤقت بأسطر للسيد عبد الحسين شرف الدين نقلاً، حيث يقول: «أجمع أهل القبلية كافة على أن الله تعالى شرع هذا النكاح في دين الإسلام، وهذا القدر مما لا ريب فيه لأحد من علماء المذاهب الإسلامية على اختلافهم في المشارب والمذاهب والآراء بل لعل هذا ملحق - عند أهل العلم - بالضروريات مما ثبت عن سيد النبيين صلى الله عليه

(١) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، خلاصة الإيجاز في المتعة، ص ٢٧.

(٢) ابن إدريس، محمد بن منصور، كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، ج ٢، ص ٦١٨-٦١٩.

وآله فلا ينكره أحد من علماء أمته ، ومن ألم بما يقوله أهل المذاهب الإسلامية كلهم في حكم هذا النكاح مستقرناً فقه الجميع ، علم أنهم متصافقون على أصل مشروعيته وإنما يدعون نسخه ^(١).

ثم يذكر تترك ذلك بصفحات فيقول: «أجمع الإمامية - تبعاً لأنتمهم الاثني عشر - على دوام حلها ، وحسبهم حجة على ذلك ما قد سمعته من إجماع أهل القبلة على أن الله تعالى شرعها في دينه القويم وأذن في الإذن بها منادي نبيه العظيم ولم يثبت نسخها عن الله تعالى ولا عن رسول صلى الله عليه وآله حتى انقطع الوحي باختيار الله تعالى لنبيه دار كرامته ، بل ثبت عدم نسخها بنصوص صحاحنا المتواترة عن أئمة العترة الطاهرة فراجعها في مظانها من وسائل الشيعة إلى أحكام الشريعة» ^(٢).

الدليل الرابع: العقل

من الأدلة التي استدلت بها الإمامية على إباحة المتعة هو العقل، ولذلك يقول الشيخ المفيد: «أما العقل: فلأنها خالية عن أمارات المفسدة والضرر، فوجب إباحتها» ^(٣).

وأما السيد المرتضى في كتابه الانتصار، فيقول: «أنه قد ثبت بالأدلة الصحيحة أن كل منفعة لا ضرر فيها في عاجل ولا آجل مباحة بضرورة العقل ، وهذه صفة نكاح المتعة، فيجب إباحته بأصل العقل . فإن قيل : من أين لكم نفي المضرة عن

(١) الموسوي، عبد الحسين شرف الدين، مسائل فقهية، ص ٦١.

(٢) المصدر السابق، ص ٧١.

(٣) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، خلاصة الإيجاز في المتعة، ص ٢٢.

هذا النكاح في الآجل والخلاف في ذلك ؟ قلنا : من ادعى ضرراً في الآجل فعليه الدليل ولا دليل قاطعاً يدل على ذلك»^(١).

وأما في غنية التزوع، فقد استدل ابن زهرة الحلبي، قائلاً: «ويدل أيضاً على إباحة نكاح المتعة أن ذلك هو الأصل في العقل، وإنما ينقل عن الأصل العقلي بدليل، ولا دليل يقطع به في ذلك، فوجب البقاء على حكم الأصل»^(٢).

وأما ابن إدريس الحلبي فيقرر المطلب كما قرره السيد المرتضى، وملخصه أن كل منفعة لا ضرر فيها في عاجل ولا آجل مباحة بضرورة العقل، ونكاح المتعة هذه صفته فعلى ذلك يكون مباحاً بأصل العقل، وإذا استشكل مستشكل وقال: من أين لكم نفي المضرة عن زواج المتعة في الآجل، نجيبه من ادعى ضرراً في الآجل، فعليه أن يأتي بالدليل على ذلك»^(٣).

ولو تناولنا الرسائل التسع للمحقق الحلبي رضوان الله عليه، لوجدناه يضع النقاط على الحروف في هذا المجال، فهو يبين أدلة الإمامية في إباحة المتعة، ويجعل الأدلة على هيئة مسالك، وعندما يصل إلى الدليل الرابع أي العقل، أو المسلك الرابع كما يسميه يقول: «المسلك الرابع لهم»^(٤) قالوا: المتعة منفعة تتسوق إليها النفس، ولا نعلم فيها ضرراً عاجلاً ولا آجلاً. فيجب أن تكون مباحة أما كونها منفعة فظاهر، وأما عدم العلم بالضرر فلوجهين: أما أولاً فلأننا نتكلم على هذا التقدير، وأما ثانياً فلأنه لو كان هناك ضرر لكان إما عقلياً وإما شرعياً، أما

(١) المرتضى، علي بن الحسين الموسوي، الانتصار، ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) ابن زهرة، حمزة بن علي، غنية التزوع إلى علمي الأصول والفروع، ص ٣٥٦.

(٣) راجع: ابن إدريس، محمد بن منصور، كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، ج ٢، ص ٦١٨.

(٤) أي: للإمامية.

العقلي فممتنّف، أما أولاً فبالاتفاق، وأما ثانياً فبالسير ، وأما الشرعي فلو ثبت لكان أحد متمسك الخصم واستدل على ضعفه، وأنه غير دال على مرادهم . وأما إن كان كذلك كان مباحاً فلوجهين : أما أولاً فلما ثبت من أن الأصل الإباحة ، وأما ثانياً فبالإجماع لأن المانع إنما منع استناداً إلى ما يتمسك به في النسخ فلو لم يستلّف صحته لقال بما قلنا وسنبطله فيتحقق الاتفاق، أما عندنا فعلى كلّ حال وأما عند الخصم فعلى ذلك التقدير»^(١).

ونختم الكلام في هذا الدليل بذكر إشارة لطيفة لبعض الكتاب المعاصرين، حيث يقول: إن كل شيء فيه دائم ومؤقت، وقد أقرّ الشرع ذلك في كل المعاوزات، فالبيع والصدقة، والهدية، أمثلة للدائم، والإجارة والعارية ونحوها أمثلة للمؤقت، فلم لا يكون في النكاح مؤقت أيضاً حاله حال البقية؟ أضف إلى ذلك أن الناس ليس كلهم قادرين على الدائم؛ لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها- كما هو المشاهد كثيراً في عصرنا هذا من كون أكثر الشباب عزاب- فيدور الأمر بين ثلاثة أمور، إما الكبت الجنسي الموجب لأمراض خطيرة، وإما الفساد الذي فيه تحطيم العائلة، والنسل، والكرامة، الإنسانية، والمرض ، وغير ذلك، وهذا ما أشار إليه الإمام علي عليه السلام بقوله: «لولا أن عمر نهى الناس عن المتعة، ما زنى إلا شقي»^(٢).

وإما المتعة، والمتعة بما لها من أحكام شرعية رصينة فلا شك أن العقل يأمر بالمتعة حذراً من العزوبة والفساد، وما أمر به العقل حكم به الشرع^(٣).

(١) الحلبي، نجم الدين جعفر بن الحسن، الرسائل التسع، ص ١٦١-١٦٢.

(٢) الفخر الرازي، محمد بن عمر بن حسين، التفسير الكبير، م ٤، ص ٤١.

(٣) راجع: البقاعي، محمد علي الحسيني، حقيقة زواج المسيار ومشروعية المتعة، ص ٥٠-٥١.

خاتمة المطاف

إذن تقرر أن الزواج المؤقت زواج إسلامي صدع القرآن الكريم بحليته، وجاءت الروايات الإسلامية بإباحته، وفعله الصحابة في عهد الرسول ﷺ وبعد وفاته، وكتب المسلمون ممثلة بشواهد كثيرة على هذا الأمر، غاية ما في الأمر أن الخليفة الثاني منعه في الشطر الثاني من خلافته، ومنذ ذلك الوقت انقسم المسلمون إلى فريقين، فريق اتبع أمر القرآن والرسول، وفريق آخر اتبع أمر الخليفة، والفصل الثاني الذي نكتب خاتمة مطافه، هو خير شاهد على ما نقول، وقد ذكرنا في طياته أدلة القائلين بالمنع، من خلال القرآن الكريم، والسنة، والإجماع، والعقل، وشاهدنا كيف كانت أدلتهم لا تصمد أمام النقد، ولكن الخليفة عندهم رجل لا يخطئ، فلذلك حاولوا إيجاد دليل لمنعه، ثم ذكرنا أدلة القائلين بالإباحة والذين معهم الأصل، فذكرنا أدلتهم من القرآن الكريم، والسنة، والإجماع، والعقل، والملفت للنظر، أن أكثر استدلالاتهم على بقاء الإباحة تكون من كتب الذين يقولون بالمنع، وهو أوقع في النفس لقبول الحقيقة، ومن خلال تتبعي في كتب الفقهاء وجدت كلمة للمحقق الكركي تصلح أن تكون خاتمة المطاف لهذا الفصل يقول **نَدَّ:** «أجمع أهل الإسلام قاطبة على أن النكاح المنقطع وهو نكاح المتعة كان مشروعاً في صدر الإسلام، وانفق أهل البيت عليهم السلام على بقاء شرعيته، وأنه لم ينسخ، وأخبارهم بذلك متواترة. وأطبق فقهاء العامة على أنه نسخ، مع أنهم رووا في كتبهم بقاء شرعيته، وأن جمعاً من أعيان الصحابة والتابعين قائلون بشرعيته وأنه لم ينسخ، منهم ابن عباس، وإنما الذي نهى عن المتعة هو عمر بن الخطاب. روى

ذلك مسلم وغيره من أعيان محدثيهم، ورووا أن عمر قال على المنبر : متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله حلالاً أنا أحرمهما وأعاقب عليهما، وأخبارهم بذلك كثيرة. وأما أصحابنا رضي الله عنهم فإبناهم مع إطباقهم على شرعيته قائلون باستجابته ، وأخبارهم ناطقة بذلك»^(١).

(١) الكركي، علي بن الحسين، جامع المقاصد في شرح القواعد، ج ١٣، ص ٧-٨

الفصل الثالث

مقومات وخصائص الزواج المؤقت

عند

المذهبيين الإمامي والحنفي

وفيه محوران :

❖ المحور الأول: مقومات وخصائص الزواج المؤقت عند المذهب الإمامي

❖ المبحث الأول: أركان الزواج المؤقت

❖ المبحث الثاني: أحكام الزواج المؤقت

❖ المبحث الثالث: نقاط الاتفاق والاختلاف بين الزواج المؤقت

والزواج الدائم

❖ المحور الثاني: مقومات وخصائص الزواج المؤقت عند المذهب الحنفي

المحور الأول

مقومات وخصائص الزواج المؤقت عند المذهب الإمامي

لقد اتفق الفريقان على أن الزواج المؤقت قد شُرِعَ في عصر الرسول ﷺ والروايات كثيرة في هذا الباب من الفريقين، فقد «أخرج البخاري ومسلم وابن أبي شيبة والنسائي وابن أبي حاتم وابن حبان والبيهقي في سننه وأبو الشيخ وابن مردويه عن ابن مسعود قال: كنا نغزو مع رسول ﷺ وليس معنا نساء فقلنا: ألا نستحضي فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك ورخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل ثم قرأ عبد الله ﷻ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ»^(١)»^(٢).

قال الجصاص بعد ذكر الحديث المتقدم: إن الآية من تلاوة النبي ﷺ عند إباحة المتعة^(٣) وهو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾^(٤).

وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء أنه قال: «..... وسمعت ابن عباس يقول: يرحم الله عمر، ما كانت المتعة إلا رخصة من الله عز وجل، رحم بها أمة محمد ﷺ، فلولا نهيه عنها ما احتاج إلى الزنا إلا شقي، قال: كأني والله أسمع قوله: إلا شقي - عطاء القائل - قال عطاء: فهي التي في سورة النساء: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾^(٥) إلى كذا وكذا من الأجل، على كذا وكذا»^(٦)، والأحاديث

(١) المائدة: ٨٧

(٢) السيوطي، جلال الدين، الدر المنثور، ج ٢، ص ٣٠٧.

(٣) راجع: الجصاص، أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٩١.

(٤) المائدة: ٨٧

(٥) النساء: ٢٤.

(٦) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، ج ٧، ص ٤٩٧.

كثيرة في هذا الباب ولا نريد إعادة ذكرها فإننا أوردنا شيئاً منها في الفصل السابق ولكننا ذكرناها هنا للإشارة فقط وإلا فكتب أهل السنة مليئة بهذه الأحاديث كما عرفت «وأما الأخبار بشرعيتها من طريق أهل البيت عليه السلام فبالغة، أو كادت أن تبلغ حد التواتر لكثرتها»^(١).

ومن هذه الأخبار:

عن أبي بصير قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المتعة فقال «نزلت في القرآن **﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾**»^(٢) ^(٣).

عن ابن مسكان قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «كان علي عليه السلام يقول: لولا ما سبقني إليه ابن الخطاب ما زنى إلا شقي»^(٤).

عن أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام: «المتعة نزل بها القرآن وجرت بها السنة من رسول الله ﷺ»^(٥).

قال أبو جعفر عليه السلام إن النبي ﷺ لما أسري به إلى السماء قال: «لحقني جبرائيل عليه السلام فقال: يا محمد إن الله تبارك وتعالى قال: إني قد غفرت للمتمتعين من أمتك من النساء»^(٦).

(١) العاملي، زين الدين الجبلي، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ج ٥، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٢) النساء: ٢٤.

(٣) الطوسي، محمد بن الحسن، الاستبصار، ص ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٤) المصدر السابق: ص ٤٢٧.

(٥) المصدر السابق: ص ٤٢٧.

(٦) الصدوق، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٣٠٢.

وبعد أن تنورنا بهذه الأحاديث الشريفة نأتي إلى صلب الموضوع، وهو مقومات وخصائص الزواج المؤقت عند المذهب الإمامي، وسنتكلم في هذا المحور ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: أركان الزواج المؤقت.

المبحث الثاني: أحكام الزواج المؤقت.

المبحث الثالث: نقاط الاتفاق والاختلاف بين الزواج المؤقت والزواج الدائم.

المبحث الأول أركان الزواج المؤقت

للزواج المؤقت أربعة أركان هي: الصيغة والمحل والأجل والمهر.

الركن الأول: الصيغة

وهي «اللفظ الذي وضعه الشرع وصلةً إلى إنعقاده، وهي إيجاب وقبول. وألفاظ الإيجاب ثلاثة: زوجتك ومتعتك وأنكحتك، وأياها حصل وقع الإيجاب به، ولا ينعقد بغيرها، كلفظ التملك والهبة والإجارة.

والقبول: هو اللفظ الدال على الرضا بذلك الإيجاب، كقوله: قبلت النكاح أو المتعة. ولو قال قبلت واقتصر، أو رضيت، جاز.

ولو بُدئ بالقبول، فقال: تزوجت، فقالت: زوجتك صَحَّ^(١).

عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف أقول لها إذا خلوت بها؟ قال: «تقول: أتزوجك متعة على كتاب الله وسنة نبيه لا وارثة ولا مورثة كذا وكذا يوماً، وإن شئت كذا وكذا سنة، بكذا وكذا درهماً، وتسمي من الأجر ما تراضيتما عليه قليلاً كان أو كثيراً، فإذا قالت: نعم فقد رضيت وهي امرأتك وأنت أولى الناس بها»^(٢).

(١) الحلبي، نجم الدين جعفر بن الحسن، شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٤٧.

(٢) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤٣.

وعلى هذا فلا يصح الزواج المؤقت بالمعاطاة ومجرد رضا الطرفين، بل لا بد من العقد اللفظي الدال صراحة على قصد الزواج^(١).

الركن الثاني: المحل

ويقصد به الزوجة والنساء أربعة أضرب: إما يستحب أن يعقد عليها متعة، أو بياح، أو يكره، أو يحظر.

فالأول: التي اجتمع فيها ثلاث خصال: الإيمان والعفة، والاستبصار.

والثاني ثلاث: المستضعفة والنصرانية، واليهودية.

والثالث اثنتان: المجوسية، والفاجرة.

والرابع أربع: الكافرة غير الذمية والناسبة إلا عند الضرورة، والمطلقة بخلاف السنة، والبهية التي تدعو إلى نفسها^(٢).

ثم إن كتب الحديث مملوءة بروايات أئمة أهل البيت عليهم السلام في هذا المجال، فمن الحسن التفليسي قال: سألت الرضا عليه السلام أيتمتع من اليهودية والنصرانية؟ فقال: «يتمتع من الحرة المؤمنة أحب إلي وهي أعظم حرمة منهما»^(٣).

وعن محمد بن إسماعيل، عن الرضا عليه السلام - في حديث - أنه سئل عن المتعة؟ فقال: «لا ينبغي لك أن تتزوج إلا بمؤمنة أو مسلمة»^(٤).

(١) راجع: مغنية، محمد جواد، فقه الإمام الصادق عليه السلام عرض واستدلال، ج ٥، ص ٢٤٩.

(٢) ابن حمزة، محمد بن علي، الوسيلة إلى نيل الفضيلة، ص ٣١٠.

(٣) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٢٦.

(٤) المصدر السابق: ج ٢١، ص ٢٥.

عن محمد بن الفيض قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال: «نعم إذا كانت عارفة» - إلى أن قال: - وإياكم والكواشف والدواعي والبغايا وذوات الأزواج، قلت: ما الكواشف؟ قال: اللواتي يكاشفن ويوتهن معلومة ويزين، قلت: فالدواعي؟ قال: اللواتي يدعون إلى أنفسهن وقد عرفن بالفساد، قلت: فالبغايا؟ قال: المعروفات بالزنا، قلت فذوات الأزواج؟ قال: المطلقات على غير السنة»^(١).

عن محمد بن الفضيل قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة الحسنة الفاجرة هل يجوز للرجل أن يتمتع منها يوماً أو أكثر، فقال: «إذا كانت مشهورة بالزنا فلا يتمتع منها ولا ينكحها»^(٢).

وعلى هذا يشترط في المتمتع بها أن تكون مسلمة أو كاتبة كاليهودية والنصرانية أما المجوسية ففيها اختلاف فمنهم من أجاز التمتع بها كصاحب الشرائع تذكراً^(٣)، ومنهم من لم يجوز ذلك كصاحب رياض المسائل^(٤) والذي جاز التمتع بالمجوسية اشترط أن يمنعها من شرب الخمر وارتكاب المحرمات.

قال المحقق الحلبي: «أما المسلمة فلا تتمتع إلا بالمسلم خاصة»^(٥).

وقال الطباطبائي: «ويتفرع على اشتراط الإسلام أنه لا يصح التمتع بالمشرقة

(١) الطوسي، محمد بن الحسن، الاستبصار، ص ٤٢٧.

(٢) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ٢، ص ٦٦٩.

(٣) راجع: الحلبي، نجم الدين جعفر بن الحسن، شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٤٧.

(٤) راجع: الطباطبائي، السيد علي، رياض المسائل في بيان الأحكام بالذلائل، ج ٧، ص ٦.

(٥) الحلبي، نجم الدين جعفر بن الحسن، شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٤٧.

والناصبية، لكفرهما، ونحو الأخيرة الخارجية، بل هي من أعظم أقسامها»^(١).

الركن الثالث: الأجل

ويقصد به الفترة الزمنية التي تحدد مدة الزواج المؤقت كأن تكون يوماً أو بعض يوم أو سنة وما شابه ذلك، قال المحقق البحراني: «أجمع الأصحاب على أن ذكر الأجل شرط في صحة نكاح المتعة، فلو لم يذكره انعقد دائماً، قالوا: ولا يتقدر في القلة والكثرة بقدر، بل بما تراضيا عليه، وإن بلغ في حد الكثرة إلى ما يقضي العادة بعد بلوغه إليه، وفي جانب القلة إلى حد لا يمكن الجماع فيه، لأن غاية العقد لا ينحصر في ذلك».

ونقل عن أبي حمزة أنه قدر الأجل بما بين طلوع الشمس ونصف النهار، قبل ولعلّه أراد التمثيل لا الحصر.

قالوا: ولا بد أن يكون محروساً من الزيادة والنقصان كغيره من الأجل»^(٢).

ووردت روايات كثيرة عن أهل البيت عليهم السلام تبين أن الأجل ركن أساسي في نكاح المتعة وهناك روايات أخرى تبين بعض خصوصيات الأجل وإليك بعضها:

عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تكون متعة إلا بأمرين: أجل مسمى وأجر مسمى»^(٣).

(١) الطباطبائي، السيد علي، رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل، ج ٧، ص ٦.

(٢) البحراني، يوسف، الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، ج ٢٤، ص ١٣٨.

(٣) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤٢.

عن أبي إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال: «مهر معلوم إلى أجل معلوم»^(١).

عن عبد الله بن بكير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام في حديث: «إن سمي الأجل فهو متعة، وإن لم يسم الأجل فهو نكاح بات»^(٢).

لذلك نرى الفقهاء يقولون إذا ذكر الأجر ولم يذكر الأجل كان دواماً^(٣).

عن عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يشارطها ما شاء من الأيام»^(٤).

عن محمد بن إسماعيل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت له: الرجل يتزوج متعة سنة وأقل وأكثر قال: «إذا كان بشيء معلوم إلى أجل معلوم قال: قلت: وتبين بغير طلاق قال: نعم»^(٥).

ونختم الكلام في هذا الركن بما ذكره أحد الفقهاء المعاصرين فقال: «لا بد من تعيين زمان الأجل بما لا يحتمل الزيادة والنقص، فيبطل العقد إذا وقته بزمان مجهول، كيوم من هذا الأسبوع، أو شهر من السنة، أو وقته بالزمان المردد، كشهر أو شهرين، ونحو ذلك. هذا، ولا بأس بتحديد أجل معين ولو لم يكن معلوماً عندهما أو عند أحدهما، كأن يجعل المدة إلى آخر هذا اليوم، أو إلى آخر هذا

(١) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤٢-٤٣.

(٢) المصدر السابق: ج ٢١، ص ٤٧.

(٣) راجع: الحلبي، أبي الصلاح، الكافي في الفقه، ص ٢٩٨.

(٤) الطوسي، محمد بن الحسن، الاستبصار، ص ٤٣١.

(٥) الطوسي، محمد بن الحسن، الاستبصار، ص ٤٣١.

الأسبوع، دون أن يعرفا كم بقي من اليوم من الساعات، ولا كم بقي من الأيام من الأسبوع، كما لا بأس بجعله شهراً هلالياً رغم تدرده بين الثلاثين والتسع والعشرين»^(١).

الركن الرابع: المهر

يعتبر المهر ركناً أساسياً من أركان الزواج المؤقت يبطل الزواج بعدم ذكره فهو «شرط في عقد المتعة خاصة، يبطل بفواته العقد، ويشترط فيه أن يكون مملوكاً معلوماً، إما بالكيل أو الوزن أو المشاهدة أو الوصف. ويتقدر بالمرأسة، قلّاً أو كَثراً، ولو كان كفاً من بُرٍّ، ويلزم دفعه بالعقد. ولو وَهَبَهَا المدة قبل الدخول، لزمه النصف، ولو دخل، استقر المهر بشرط الوفاء بالمدة. ولو أخلت ببعضها، كان له أن يضع من المهر بنسبتها. ولو تبين فساد العقد، إما بأن ظهر لها زوج، أو كانت أخت زوجها، أو أمّها، وما شاكل ذلك من موجبات الفسخ، ولم يكن دخل بها، فلا مهر لها، ولو قبضته، كان له استعادته، ولو تبين ذلك بعد الدخول، كان لها ما أخذت، وليس عليه تسليم ما بقي. ولو قيل: لها المهر إن كانت جاهلةً، ويستعاد ما أخذت إن كانت عالمةً، كان حسناً»^(٢).

ولقد وردت جملة روايات عن بيت العصمة تؤكد أن المهر شرط في هذا النوع من الزواج لذلك نرى الشيخ الأنصاري يقول: «اتفاق النصوص والفناوى على أن المهر ركن هنا للعقد دون الدوام، فالعقد المتقطع بمنزلة المعاوضة على التسليط على البضع وتمليك الانتفاع به بعوض كالإجارة، كما ورد من (أنهنّ

(١) فضل الله، محمد حسين، فقه الشريعة، ج ٣، ص ٥٦٧-٥٦٨.

(٢) الحلبي، نجم الدين جعفر بن الحسن، شرائع الإسلام، ج ٢، ص ٢٤٩.

مستأجرات^(١)، ولا ريب أن المهر ليس يشترط ذكره في الدائم^(٢).

ويقول الشيخ الأعظم في موضع آخر عند ذكره المهر: «وهو ركن في العقد لو أدخل به بطل بلا خلاف على الظاهر، والروايات به مستفيضة، وبها فُرق بينه وبين الدائم الذي لا يشترط فيه ذكر المهر مضافاً إلى بعض الاعتبارات»^(٣).

ومن هذه الروايات المستفيضة:

عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تكون متعة إلا بأمرين أجل مسمى وأجر مسمى»^(٤).

عن محمد بن إسماعيل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: قلت له: الرجل يتزوج متعة سنة وأقل وأكثر قال: «إذا كان بشيء معلوم إلى أجل معلوم»^(٥) فقله عليه السلام: «إذا كان بشيء معلوم» يقصد المهر، أي: بشرط أن يكون هناك مهر معلوم.

وعن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف أقول لها إذا خلوت بها؟ قال: تقول: «أتزوجك متعة على كتاب الله وسنة نبيه لا وارثة ولا مورثة كذا وكذا يوماً، وإن شئت كذا وكذا سنة، بكذا وكذا درهماً، وتسمي من الأجر ما تراضيتما عليه قليلاً كان أو كثيراً، فإذا قالت: نعم فقد رضيت وهي امرأتك وأنت

(١) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ١٨.

(٢) الأنصاري، مرتضى، كتاب النكاح، ص ٢١٣.

(٣) الأنصاري، مرتضى، كتاب النكاح، ص ٢٢١.

(٤) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ٢، ص ٦٦٩.

(٥) الطوسي، محمد بن الحسن، الاستبصار، ص ٤٣١.

أولى الناس بها»^(١).

وموضع الشاهد هنا هو قوله **الْبَيْتُ** «وتسمي من الأجر ما تراخيتما عليه قليلاً كان أو كثيراً»

ونختم الكلام في هذا الركن بما أورده أحد الفقهاء المعاصرين في هذا المضمار حيث قال: «يشترط في النكاح المتقطع ذكر المهر، فلو عقد بلا ذكره في العقد عمداً أو جهلاً أو نسياناً أو غفلة أو لغیر ذلك بطل، وكذا لو جعل المهر مما لا يملكه المسلم كالخمر والخنزير، وكذا لو جعله من مال الغير مع عدم إذنه ورده بعد العقد»^(٢).

وبعد أن انتهينا من أركان الزواج المؤقت نذهب إلى أحكام هذا الزواج.

(١) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشیعة إلى تحصیل مسائل الشریعة، ج ٢١، ص ٤٣.

(٢) البستاني، علي الحسيني، منهاج الصالحين، ج ٣، ص ٧٥.

المبحث الثاني أحكام الزواج المؤقت

إنّ الزواج المؤقت شأنه شأن الزواج الدائم في الأحكام إلا ما استثنى بالدليل لذلك جاء في كتاب اللعة وشرحها «وحكمه كالدائم في جميع ما سلف من الأحكام شرطاً وولاية وتحريماً بنوعية إلا ما استثنى»^(١) ويعلق الشيخ مغنية بعد ذكره هذه العبارة فيقول: «ومن هنا قال كثير من الفقهاء: إن صيغة المنقطع والدائم واحدة، وإن لفظ الزواج موضوع لمعنى له فردان: أحدهما الزواج الدائم، والآخر الزواج المنقطع، تماماً كالإنسان الشامل للذكر والأنثى»^(٢).

وعلى ضوء ذلك فإنّ للزواج المؤقت أحكاماً كثيرة ومتشعبة لا تستطيع هذه الدراسة استيعابها كلها وإنّما استيعاب هذه الأحكام محله المطولات من الكتب الفقهية ولكننا مع ذلك سنشير إلى أهم أحكام هذا الزواج حتى نعطي صورة واضحة عنه وعن دقائقه وتفصيلاته بحيث عندما نلج بالفصل المتعلق بالشبهات، تكون لدينا فكرة واضحة عنه تمكّننا من الردّ على تلك الشبهات، وبالتالي إعطاء الصورة التي أَرادها الإسلام لهذا النوع من العلاقة ما بين الرجل والمرأة.

والطريقة التي سنتبعها في عرض الأحكام هي إمّا أن نذكر الحكم نصّاً كما

(١) العاملي، زين الدين الجعي، الروضة البهية في شرح اللعة الدمشقية، ج ٥، ص ٢٨٤.

(٢) مغنية، محمد جواد، فقه الإمام الصادق ع عرض واستدلال، ج ٥، ص ٢٥٥.

ذكره الفقهاء في كتبهم وإما أن نذكر مضمون الحكم ونشير إلى مصدره في الهامش، وإما أن نأخذ مباشرة من كلمات أهل البيت عليه السلام، وإليك أهم أحكام هذا الزواج عبر النقاط التالية:

١- جرت عادة الإسلام أن يندب ويشجع على الأعمال والأموال التي بها نفع الفرد والمجتمع والزواج المؤقت من ضمن هذه الأمور التي تحصن الفرد والمجتمع من الرذيلة، لذلك نجد في كلمات أهل البيت عليه السلام أنه زواج مستحب وفيه ثواب كثير، فقد جاء عن صالح بن عقبه، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قلت: للمتمتع ثواب؟ قال: إن كان يريد بذلك وجه الله تعالى وخلاقاً على من أنكرها لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له بها حسنة، ولم يمد يده إليها إلا كتب الله له حسنة، فإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما مر من الماء على شعره، قلت: بعدد الشعر؟ قال: بعدد الشعر»^(١).

ولا نستغرب من هذا الثواب الكثير لأنها إحياء للسنة، فقد ورد عن إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «تمتع منذ خرجت من أهلك؟ قلت: لكثرة ما معي من الطروقة أغثاني الله عنها، قال: وإن كنت مستغنياً فإني أحب أن تحيي سنة رسول الله ﷺ»^(٢).

وعن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يستحب للرجل أن يتزوج المتعة وما أحب للرجل منكم أن يخرج من الدنيا حتى يتزوج المتعة ولو مرة»^(٣).

(١) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١،

ص ١٣.

(٢) المصدر السابق: ج ٢١، ص ١٥.

(٣) المصدر السابق: ج ٢١، ص ١٥.

ونختم هذه النقطة بهذه الرواية، عن بشير بن حمزة، عن رجل من قریش قال: «بعثت إلي ابنة عم لي كان لها مال كثير: قد عرفت كثرة من يخطبني من الرجال فلم أزوجهم نفسي، وما بعثت إليك رغبة في الرجال غير أنه بلغني أنه أحلها الله في كتابه وسنها رسول الله ﷺ في سنته فحرمها زفر، فأحييت أن أطيع الله فوق عرشه وأطيع رسول الله ﷺ وأعصي زفر فتزوجني متعة، فقلت لها: حتى أدخل على أبي جعفر عليه السلام فاستشير، قال: فدخلت عليه فخبيرته، قال: افعل صلى الله عليكما من زوج»^(١).

٢- يعتبر ذكر المهر في الزواج المؤقت فإذا لم يذكر بطل الزواج، لذلك يقول الشيخ الطوسي: «نكاح المتعة عندنا مباح جائز، وصورته أن يعقد عليها مدة معلومة بمهر معلوم، فإن لم يذكر المدة كان العقد دائماً، وإن ذكر الأجل ولم يذكر المهر بطل العقد»^(٢).

والفقرة الأخيرة من كلامه هي موضع الشاهد والروايات الشريفة صرحت بهذا الأمر فعن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تكون متعة إلا بأمرين: أجل مسمى وأجر مسمى»^(٣).

وهذا الحكم متسالم عليه بين المتقدمين والمتأخرين، ولو تصفحنا الرسائل

(١) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ١٤-١٥.

(٢) الطوسي، محمد بن الحسن، كتاب الخلاف، ج ٤، ص ٣٤٠.

(٣) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤٢.

العملية المعاصرة لوجدنا هذه الفتوى: «يشترط في زواج المتعة ذكر المهر، فإن لم يذكر بطل»^(١).

٣- ذكر الأجل شيء أساسي في هذا الزواج وإذا ذكر المهر ولم يذكر الأجل انقلب الزواج إلى الدائم، لذلك يقول صاحب كتاب جامع الخلاف والوفاق: «وأما نكاح المتعة فتفتقر صحته إلى شرطين زائدين على ما تقدم من الشروط»^(٢): أحدهما تعيين الأجر، والثاني تعيين الأجل، فإذا ذكر الأجر دون الأجل كان دواماً، وإن ذكر الأجل فقط فسد العقد»^(٣).

ويقول السيد الكلبي گاني تثير: «يشترط في النكاح المنقطع ذكر الأجل، فلو لم يذكره متعمداً أو نسياناً بطل متعة وانعقد دائماً»^(٤) وقد وردت روايات في ذلك، فعن عبد الله بن بكير قال: قال: أبو عبد الله عليه السلام في حديث. إن سمي الأجل فهو متعة، وإن لم يسم الأجل فهو نكاح بات»^(٥).

وعن هشام بن سالم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أتزوج المرأة متعة مرة مبهمه؟ «فقال: ذاك أشد عليك، ترثها وترثك، ولا يجوز لك أن تطلقها إلا على طهر وشاهدين، قلت: أصلحك الله فكيف أتزوجها؟ قال: أياماً معدودة بشيء سمي مقدار ما تراضيت به، فإذا مضت أيامها كان طلاقها في شرطها...»^(٦).

(١) الحكيم، محمد سعيد، الأحكام الفقهية، ص ٣٩٥.

(٢) يقصد شروط الزواج الدائم.

(٣) السيزواري، علي بن محمد القمي، جامع الخلاف والوفاق، ص ٤٥٦.

(٤) الكلبي گاني، محمد رضا الموسوي، هداية العباد، ج ٢، ص ٣٥٠.

(٥) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤٧.

(٦) المصدر السابق، ج ٢١، ص ٤٨.

٤- بناءً على ما جاء في النقطة الثانية والثالثة من كون المهر والأجل شرطين أساسيين في عقد المتعة «فإن الصيغة الفضلى لعقد المتعة هي ما يلي: تقول المرأة: (زوجتك نفسي بمهر قدره كذا لمدة كذا) فيقول الرجل: (قبلت)، وذلك باللغة العربية الصحيحة والفصحى، مع كون الإيجاب من المرأة والقبول من الرجل، وتقديم الإيجاب على القبول، وإن كان يجوز خلاف ذلك»^(١).

ولكن قد يسأل سائل فيقول: إننا عندما نقرأ روايات أهل البيت عليهم السلام نجد أنهم عندما يذكرون الصيغة يذكرون شروطاً أخرى، كما في الرواية الآتية.

عن أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف أقول لها إذا خلوت بها؟ قال: «تقول: أتزوجك متعة على كتاب الله وسنة نبيه لا وراثة ولا مورثة كذا وكذا يوماً، وإن شئت كذا وكذا سنة، بكذا وكذا درهماً، وتسمي من الأجر ما تراضيتما عليه قليلاً كان أو كثيراً، فإذا قالت: نعم، فقد رضيت وهي امرأتك وأنت أولى الناس بها»^(٢).

حيث ذكر هنا كتاب الله وسنة نبيه ولا وراثة ولا مورثة وهناك شروط أخرى في روايات أخرى.

وخير من يجيب عن هذا التساؤل المحقق البحراني حيث يقول عندما يتعرض لهكذا أخبار: «الظاهر أنه لما كانت المتعة غير موهودة في تلك الأزمان فربما توهمت المرأة الزنا، فأمر عليه السلام بذكر هذه الشروط المذكورة التي لا مدخل

(١) فضل الله، محمد حسين، فقه الشريعة، ج ٣، ص ٥٦٥.

(٢) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤٣.

لها في صحتها دفعا لتوهم الدوام وتوهم الزنا، ولهذا لم يقل أحد من أصحابنا باشتراط ما ذكر في هذا الخبر ونحوه في صحة العقد كما يظهر من هذا الخبر ونحوه^(١).

٥- يحق للمرأة المتمتعة أن تمنع زوجها بعض الاستمتاعات في أوقات معينة دون أن ينقص من مهرها شيء، كأيام الحيض، والمرض الشديد. قال المحقق الكركي: «لو تمت الزوجة في المتعة بعض الاستمتاعات كالوطء في القبل مثلاً، لعذر شرعي أو حسي كالحيض والمرض الشديد، لم ينقص المهر ولم يسقط شيء منه بذلك، لأن المهر ثبت بالعقد، ولم يثبت كون المنع هنا مسقطاً مع أنه مأذون فيه شرعاً. وقد يجب فيبقى وجوبه بكماله عملاً بالاستصحاب، ولقول الصادق عليه السلام في رواية عمر بن حنظلة: (إلا أيام حيضها فإنها لها)^(٢)»^(٣).

٦- الزواج المؤقت ليس فيه طلاق، وإنما ينتهي العقد بانتهاء الأجل، قال الشيخ المفيد: «وهو نكاح ينحل عقده ببلوغ الأجل فيه من غير طلاق»^(٤). ويعلل السيد المرتضى تحلل هذا الحكم فيقول: «فالمانع من دخول الطلاق في نكاح المتعة أيضاً مفهوم، وهو أنه نكاح مؤجل إلى وقت بعينه. فلم يحتاج إلى طلاق، لأن انقضاء المدة في ارتفاع هذا النكاح يجري مجرى الطلاق، فالطلاق إنما دخل في النكاح المؤبد لأنه مستمر على الأوقات، فيحتاج إلى ما يقطع

(١) البحراني، يوسف، الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، ج ٢٤، ص ١٣٩.

(٢) الصدوق، محمد بن علي بن الحسين، من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٣٠١.

(٣) الكركي، علي بن الحسين، جامع المقاصد في شرح القواعد، ج ١٣، ص ٤٦.

(٤) المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، المقنعة، ص ٤٩٨.

استمراره ويوجب الفرقه، وليس كذلك المتعة^(١).

والطائفة مجمعة على هذا الأمر^(٢)، لذلك يقول الشيخ الصيمري «لا خلاف بين الأصحاب في المستمتع بها لا يقع بها طلاق، بل بانقضاء المدة أو هبتها، وفي رواية محمد بن إسماعيل، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: (قال: قلت: وتبين بغير طلاق؟ قال: نعم)»^(٣) (٤).

٧- أثناء المدة لا يستطيع أن يعقد عليها عقداً ثانياً من أجل زيادة المدة، بل يهبها المدة ثم يأتي بالعقد الجديد، فعن أبان بن تغلب قال: «قلت: لأبي عبد الله الرجل يتزوج المرأة متعة فيتزوجها على شهر ثم تقع في قلبه فيحب أن يكون شرطه أكثر من شهر، فهل يجوز أن يزيدا في أجراها ويزداد في الأيام قبل أن تنقضي أيامه التي شرط عليها؟ فقال: لا يجوز شرطان في شرط، قلت: كيف يصنع؟ قال: يتصدق عليها بما بقي من الأيام ثم يستأنف شرطاً جديداً»^(٥).

وقد أفتى الفقهاء على ضوء ذلك فقال السيد السبزواري: «لا يصح تجديد العقد عليها دائماً أو منقطعاً قبل انقضاء الأجل أو بذل المدة، فلو كانت المدة شهراً وأراد أن تكون شهرين لا بد أن يهبها المدة ثم يعقد عليها. ويجعل المدة شهرين، ولا يجوز أن يعقد عليها عقداً آخر ويجعل المدة شهراً بعد الشهر الأول حتى

(١) المرتضى، علي بن الحسين الموسوي، رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٠٥.

(٢) راجع: الحلي، نجم الدين جعفر بن الحسن، المختصر النافع في فقه الإمامية، ص ١٨٢.

(٣) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٥٨.

(٤) الصيمري، مفلح، غاية المرام في شرح شرائع الإسلام، ج ٣، ص ٩١.

(٥) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٥٧.

بصير المجموع شهرين»^(١).

ويقول صاحب أصباح الشيعة بمصباح الشريعة: «إذا انقضى أجل المتعة جاز له أن يعقد عليها عقداً مستأنفاً في الحال، ومتى أراد أن يزيد في المدة قبل انقضائها، لم يكن له ذلك إلا بعد أن يهب لها ما بقي من أجلها»^(٢).

٨- إذا أخلت المتمتع بشيء من المدة اختياراً، فللزواج أن يسقط من المهر بقدر تلك المدة، أما إذا أخلت بشيء من المدة اضطراراً، كالحيض والمرض فليس له أن يسقط من مهرها شيئاً، لذلك جاء في كتاب اللمعة وشرحها ما نصه: «ولو أخلت بشيء من المدة (اختياراً قبل الدخول، أو بعده (قاصاً) من المهر بنسبة ما أخلت به من المدة بأن يبسط المهر على جميع المدة ويسقط منه بحسابه حتى لو أخلت بها أجمع سقط عنه المهر. ولو كان المنع لعذر كالحيض، والمرض، والخوف من ظالم لم يسقط باعتباره شيء»^(٣).

ولقد جاءت الروايات الشريفة بهذا المضمون فقد ورد عن عمر بن حفظة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «أتزوج المرأة شهراً بشيء مسمى فتأتي بعض الشهر ولا تفي ببعض الشهر، قال: (يحبس عنها من صداقها مقدار ما احتبست عنك، إلا أيام حبسها فإنها لها)»^(٤).

٩- أجمعت الطائفة على جواز العزل للمتمتع من دون إذن الزوجة^(٥)، فعن

(١) السبزواري، عبد الأعلى الموسوي، مذهب الأحكام في بيان الحلال والحرام، م ٢٥، ص ٩٤-٩٥.

(٢) الكيدري، قطب الدين محمد بن الحسين، أصباح الشيعة بمصابيح الشريعة، ص ٤٢٠.

(٣) العاملي، زين الدين الجبلي، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ج ٥، ص ٢٨٥.

(٤) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل الشريعة، ج ٢١، ص ٦٢.

(٥) راجع: الآراكي، محمد علي، كتاب النكاح، ص ٤٠٦.

محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العزل، فقال: «ذاك إلى الرجل يصرفه حيث شاء»^(١).

وعن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير وغيره، قال: «الماء ماء الرجل يضعه حيث شاء»^(٢).

١٠- يستطيع الرجل أن يجمع بين أكثر من أربع في هذا النكاح^(٣)، فعن بكر بن محمد، قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن المتعة، أهي من الأربع؟ فقال: لا»^(٤).

وعن أبي بصير، قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن المتعة، أهي من الأربع؟ فقال: «لا، ولا من السبعين»^(٥).

١١- يجوز أن يتمتع الرجل بأمة المرأة بدون أذننها في حين لا يجوز أن يتمتع بأمة الرجل إلا بأذنه.

فعن سيف بن عميرة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «لا بأس بأن يتمتع بأمة المرأة، فأما أمة الرجل فلا يتمتع بها إلا بأمره»^(٦).

وعن داود بن فرق، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يتزوج بأمة

(١) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل الشريعة، ج ٢١، ص ٧١.

(٢) المصدر السابق: ج ٢١، ص ٧١.

(٣) راجع: الحلبي، أبي الصلاح، الكافي في الفقه، ص ٢٩٩.

(٤) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل الشريعة، ج ٢١، ص ١٨.

(٥) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل الشريعة، ج ٢١، ص ١٩.

(٦) المصدر السابق: ج ٢١، ص ٣٩.

بغير إذن موليها؟ فقال: «إن كانت لامرأة فنعمة، وإن كانت لرجل فلا»^(١).

١٢- لا يجوز أن يتمتع الرجل بالمملوكة، وعنده حرة إلا بأذنها^(٢)، فعن محمد بن إسماعيل، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام: هل للرجل أن يتمتع من المملوكة بإذن أهلها وله امرأة حرة؟ قال: «نعم، إذا رضيت الحرة، قلت: فإن أذنت الحرة يتمتع منها؟ قال: نعم»^(٣).

١٣- يلحق الولد بالزوج لو حملت حتى مع العزل^(٤). ولكنه لو نفى الولد انتفى ظاهراً بغير لعان^(٥)، ويأثم إذا لم يقطع بأن الولد ليس منه، ويكون معاقباً عند الله تعالى^(٦).

وليس في نكاح المتعة توارث إلا أن يشترط ذلك بعد ذكر العقد^(٧).
١٤- أما ما يخص العدة فقد قال العلامة الحلي: «ومع الدخول وانقضاء المدة تعتد بحيضتين، وإن لم تحض وهي من أهله فبخمسة وأربعين يوماً، ومن الوفاة بأربعة أشهر وعشرة أيام وإن لم يدخل، وبأبعد الأجلين مع الحمل. والأمة في الوفاة بشهرين وخمسة أيام، أو بأبعدهما إن كانت حاملاً»^(٨).

وأما إذا انقضى أجلها أو وهبها المدة قبل الدخول فلا عدة عليها^(٩).

(١) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٣٩.

(٢) راجع: الطوسي، محمد بن الحسن، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ص ٤٩٠.

(٣) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل الشريعة، ج ٢١، ص ٤١.

(٤) راجع: الآراكي، محمد علي، كتاب النكاح، ص ٤٠٦.

(٥) راجع: العاملي، زين الدين الجبجي، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ج ٥، ص ٢٨٨.

(٦) راجع: ابن إدريس، محمد بن منصور، كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، ج ٢، ص ٦٢٤.

(٧) راجع: الطوسي، محمد بن الحسن، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ص ٤٩٢-٤٩٣.

(٨) الحلي، الحسن بن يوسف، قواعد الأحكام، ج ٣، ص ٥٣.

(٩) راجع: السبزواري، عبد الأعلى، مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام، م ٢٥، ص ١٠١.

المبحث الثالث

نقاط الاتفاق والاختلاف بين الزواج المؤقت والزواج الدائم

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: نقاط الاتفاق بين الزواج المؤقت والزواج الدائم.

المطلب الثاني: نقاط الاختلاف بين الزواج المؤقت والزواج الدائم.

المطلب الأول: نقاط الاتفاق بين الزواج المؤقت والزواج الدائم

ولا نريد من خلال هذا المطلب أن نستقصي جميع نقاط الاتفاق فإنها كثيرة جداً، وإنما نقتصر على ذكر أهم النقاط المشتركة ما بين الزواج المؤقت والزواج الدائم.

١- الزواج المؤقت كالزواج الدائم يحتاج إلى عقد مشتمل على الإيجاب والقبول اللفظيين، فلا يكفي الرضا القلبي، ولا يصح بالمعاطاة، ولا الكتابة، وتعتبر اللغة العربية، كذلك لا ينعقد بلفظ التملك والهبة والإجارة^(١).

٢- «لا يتمتع على العمة بنت أخيها ولا على الخالة بنت أختها إلا بإذنها أو إجازتهما، وكذا لا يجوز فيه الجمع بين الأختين، كل ذلك كالدائم»^(٢).

(١) راجع: الغلبا يگاني، محمد رضا الموسوي، هداية العباد، ج ٢، ص ٣٥٠.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٥١.

٣- مثلما لا يتقدر المهر قلة وكثرة في الدائم^(١)، كذلك في المؤقت، فقد ورد عن محمد بن مسلم، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام كم المهر، يعني في المتعة؟ قال: «ما تراضيا عليه إلى ما شاءا من الأجل»^(٢).

وعن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أدنى مهر المتعة، ما هو؟ قال: «كف من طعام دقيق أو سويق أو تمر»^(٣).

٤- لا بد في كل من الزواج المؤقت والزواج الدائم أن تكون المرأة خالية من جميع الموانع، فلا يجوز التمتع بالمتروجة، ولا بالمعتدة من طلاق أو وفاة، ولا بالمحرمة نسباً أو مصاهرة أو رضاعاً، ولا بالمشرقة، إلى غيرها من الأمور المحرمة المذكورة في فصل المحرمات بالكتب الفقهية، كذلك لا يجوز لها أن تمتع إلا بالمسلم الخالي من جميع الموانع^(٤).

٥- يتفق الزواج المؤقت مع الزواج الدائم في نشر الحرمة فكما تحرم بالزواج الدائم أم الزوجة وبنتها، وكما يصير أب الزوج وابنه محرماً على الزوجة في الزواج الدائم، كذلك الحال في الزواج المؤقت، وكما يحرم التعرض للمتروجة دوماً بالخطبة، كذلك يحرم التعرض بالخطبة للمتروجة مؤقتاً^(٥).

(١) راجع: الروحاني، محمد الحسيني، منهاج الصالحين، ج ٢، ص ٣٠٩.

(٢) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤٩.

(٣) المصدر السابق، ج ٢١، ص ٥٠.

(٤) راجع: مغنية، محمد جواد، فقه الإمام الصادق عرض واستدلال، ج ٥، ص ٢٤٩.

(٥) راجع: المطهري، مرتضى، حقوق المرأة في النظام الإسلامي، ص ٤٧.

- ٦- يتفقان بالتحريم الأبدي بالزنا، فكما أن الزنا بالمحصنة يحرم الزواج الدائم فكذلك الزنا بالمحصنة يحرم الزواج المؤقت^(١).
 - ٧- يتفقان في حرمة الجمع بين الأختين، فكما يحرم الجمع بين الأختين في الزواج الدائم، فكذلك يحرم الجمع بين الأختين بالزواج المؤقت^(٢).
 - ٨- لا يجوز مقارنة الزوجة سواء كانت دائمة أم مؤقتة خلال فترة الحيض أو النفاس^(٣).
 - ٩- يجوز اشتراط كل أمر سائع وغير مخالف للكتاب والسنة، ولم يكن محرماً لحلال، ومحللاً لحرام سواء كان الزواج دائماً أم مؤقتاً^(٤).
 - ١٠- الولد الناتج من الزواج المؤقت كالولد الناتج من الزواج الدائم فهو ابن شرعي ووردت الروايات بهذا المضمون فعن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث في المتعة قال: «قلت: رأيت إن حبلى؟ فقال: هو ولده»^(٥).
- وإذا كان ولده فله ما للأبناء من حقوق ولا يوجد أي فرق بين حقوقه وحقوق الولد المولود بالعقد الدائم، فهو يرث من الأب والأم والأخوة وجميع الأقرباء ويتمتع بكل حقوق الأبناء^(٦).

(١) راجع: المطهري، مرتضى، حقوق المرأة في النظام الإسلامي، ص ٤٧.

(٢) راجع: المصدر السابق، ص ٤٨.

(٣) راجع: الأردبيلي، مرتضى، المتعة بين الشريعة والبدعة، ص ٢٢٥.

(٤) راجع: المصدر السابق: ص ٢٢٥.

(٥) الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ١، ص ٦٩.

(٦) راجع: الشيرازي، ناصر مكارم، الشيعة شبهات وردود، ص ٩٦.

١١- مثلما لا يجوز للزوج أن يترك مقاربة زوجته الدائمة أكثر من أربعة أشهر^(١)، كذلك لا يجوز له أن يترك مقاربة زوجته المتمتع بها أكثر من أربعة أشهر^(٢)، إذا كانت مدة الزواج المؤقت أربعة أشهر فما فوق، وإلا تكون من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع.

١٢- تكون عدة الزوجة المؤقتة نفس عدة الزوجة الدائمة إذا مات الزوج حيث تكون في الاثنين أربعة أشهر وعشرة أيام^(٣) إذا كانت حائلاً، وأبعد الأجلين إن كانت حاملاً^(٤) ويكون وضع الحمل للحامل عدة الدائمة والمؤقتة في حالة عدم الوفاة^(٥).

١٣- حصول الرضا بالزواج من قبل الطرفين مع كامل الحرية لهما هو شرط في عقد الزواج الدائم وكذلك هو شرط في عقد الزواج المؤقت^(٦).

١٤- مثلما يشترط إذن الولي إذا كانت الزوجة بكرًا في الزواج الدائم كذلك يشترط في الزواج المؤقت إذن الولي.

وأما الثيب فالأمر إليها فتستطيع أن تتزوج دائماً ومؤقتاً بدون إذن الولي^(٧).

(١) راجع: المنتظري، حسين علي، الأحكام الشرعية على مذهب أهل البيت، ص ٤٦٥.

(٢) راجع: الشيرازي، صادق الحسيني، المسائل الإسلامية مع المسائل الحديثة، ص ٦٥٣.

(٣) راجع: الأردبيلي، مرتضى، المتعة بين الشريعة والبدعة، ص ٢٢٦.

(٤) راجع: البقاعي، محمد علي الحسيني، حقيقة زواج المسيار ومشروعية المتعة، ص ٢٣.

(٥) راجع: الأردبيلي، مرتضى، المتعة بين الشريعة والبدعة، ص ٢٢٦.

(٦) راجع: الشيرازي، ناصر مكارم، الشيعة شبهات وردود، ص ٩٥.

(٧) راجع: الشيرازي، ناصر مكارم، الشيعة شبهات وردود، ص ٩٦.

المطلب الثاني: نقاط الاختلاف بين الزواج المؤقت والزواج الدائم

كما قلنا في المطلب السابق فإننا لا نريد أن نحصي جميع هذه النقاط فإنها كثيرة والبحث خصب، وإنما نريد أن نذكر النقاط المهمة حتى نعطي صورة تمكننا من استيعاب الموضوع على حقيقته وبالتالي النظر إليه بصورة واقعية ودقيقة والتعاطي معه على وفق تلك الصورة المستوحاة، وإليك بعض نقاط الاختلاف:

١- من أركان الزواج المؤقت الأربعة هو ذكر الأجل وبه يصير الزواج مؤقتاً، ويجب ذكر الأجل في متن العقد ويكون الأجل معيناً بحيث لا يقبل الزيادة والنقصان. لذلك يشترط صاحب أصباح الشيعة بمصباح الشريعة عند ذكره الأجل فيقول: «بشرط أن لا يكون مجهولاً، كهبوب الرياح، ومجيء المطر، وقدم الحاج، وإدراك الغلات، وغيرها»^(١).

أما الزواج الدائم فليس فيه أجل وإنما هو زواج مستمر ولذلك سُمِّيَ دائماً. ٢- عدم ذكر المهر في الزواج الدائم لا يبطل العقد وإنما العقد صحيح وللمرأة مهر المثل مع الدخول^(٢) أما في الزواج المؤقت فذكر المهر ركن من أركان هذا الزواج لذلك يقول الإمام الصادق عليه السلام: «لا تكون متعة إلا بأسمرين: أجل مسمى، وأجر مسمى»^(٣).

و يقول الشيخ الأنصاري: «المهر وهو ركن في العقد لو أخل به بطل بلا خلاف على الظاهر، والروايات به مستفيضة، وبها فُرّقَ بينه وبين الدائم الذي لا

(١) الكيدري، قطب الدين محمد بن الحسين، أصباح الشيعة بمصباح الشريعة، ص ٤١٩.

(٢) راجع: الطوسي، محمد بن الحسن، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ص ٤٧٠.

(٣) الحر العاملي، محمد الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢١، ص ٤٢.

يشترط فيه ذكر المهر مضافاً إلى بعض الاعتبارات»^(١).

٣- الزوجة الدائمة لها النفقة من الزوج، في حين لا نفقة للزوجة المؤقتة ابتداءً إلا أن تشترط ذلك في متن العقد^(٢).

٤- في الزواج الدائم يرث كل من الرجل والمرأة الآخر قهراً، في حين لا يوجد توارث في الزواج المؤقت^(٣) نعم إن اشترطت ذلك في متن العقد فلها ما اشترطت^(٤).

٥- الإشهاد والإعلان مسنونان في الزواج الدائم أما في الزواج المؤقت فليساً بمسنونين، اللهم إلا أن يخاف الإنسان التهمة بالزنا فيستحب له الإشهاد أي أن يأتي بشاهدين يشهدان على العقد وإلا ابتداءً ليساً بمسنونين^(٥).

٦- لا يحق للرجل في الزواج الدائم أن يجمع بين أكثر من أربع^(٦) في حين في الزواج المؤقت يستطيع أن يجمع بين أكثر من أربع^(٧).

٧- «لا تستطيع المرأة في الزواج الدائم الامتناع عن الحمل إلا بإذن زوجها، أما في المنقطع فلكل منهما الحق في ذلك وجوداً، أو عدماً، فلهما معاً أن يقررا،

(١) الأنصاري، مرتضى، كتاب النكاح، ص ٢٢١.

(٢) راجع: مغنية، محمد جواد، فقه الإمام الصادق (عرض واستدلال)، ص ٢٥٣.

(٣) راجع: المطهري، مرتضى، حقوق المرأة في النظام الإسلامي، ص ٤٦.

(٤) راجع: الشيرازي، ناصر مكارم، الشيعة شبهات وردود، ص ٩٧.

(٥) راجع: ابن إدريس، محمد بن منصور بن أحمد، كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، ج ٢، ص ٦٢٠.

(٦) راجع: ابن زهرة، حمزة بن علي، غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، ص ٣٥٠.

(٧) راجع: ابن إدريس، محمد بن منصور بن أحمد، كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، ج ٢، ص ٦٢٤.

ولكل منهما الحق في الامتناع عنه، بالعمل بما يوجب عدم حصوله^(١).

٨- في الزواج المؤقت لا يحتاج بعد الثلاث مرات من الانفصال سواء عن طريق إكمال الأجل أم بذل المدة إلى محلل، بخلاف الزواج الدائم فإنه يحتاج إلى محلل إذا حصل الطلاق ثلاث مرات^(٢).

٩- لا يجوز للرجل في الزواج الدائم أن يعزل عن الحرية إلا برضاها^(٣)، أما في الزواج المؤقت فله أن يعزل سواء رضيت المتمتع بها أم لم ترض^(٤).

١٠- «انقضاء الأجل يقوم في الفراق مقام الطلاق»^(٥) فالفراق بالزواج المؤقت يحصل إما بانقضاء الأجل أو بهبة المدة، في حين يحصل الفراق في الزواج الدائم عن طريق الطلاق.

١١- الزوجة الدائمة إذا طلقت طلاقاً رجعيّاً فللزوجة أن يرجع إليها أثناء العدة، وإذا طلقت الزوجة الدائمة طلاقاً خلعياً وكانت كارها وبذلت للزوج فتستطيع أن ترجع بالبذل ما دامت في العدة. أما الزوجة المؤقتة فإنها تبين من زوجها بمجرد انتهاء الأجل، أو هبة المدة لها ولا يحق لها الرجوع إلى الزوج إلا باستئناف عقد جديد^(٦).

١٢- في الزوجة الدائمة لا يتحقق الفراق بالطلاق إلا أن تكون الزوجة في

(١) العاملي، جعفر مرتضى، زواج المتعة (تحقيق ودراسة)، ج ١، ص ٣٥.

(٢) راجع: المصدر السابق، ج ١، ص ٣٤.

(٣) راجع: الطوسي، محمد بن الحسن، كتاب الخلاف، ج ٤، ص ٣٥٩.

(٤) راجع: العاملي، زين الدين الجبلي، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ج ٥، ص ٢٨٨.

(٥) ابن إدريس، محمد بن منصور، كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، ج ٢، ص ٦٤٢.

(٦) راجع: مغنية، محمد جواد، فقه الإمام الصادق (عرض واستدلال)، ج ٥، ص ٢٥٣-٢٥٤.

طهر لم يواقعها فيه وكذلك في محضر عدلين ذكرين يسمعان الإنشاء. أما الزوجة المؤقتة فيستطيع فراقها عن طريق هبة المدة ولا يحتاج إلى العدلين الذكور ويستطيع هبتها المدة في طهر الواقعة^(١).

١٣- إذا دخل بالزوجة الدائمة فقد استقر على الزوج تمام المهر، فإن منعه بعد ذلك من التمكين أو خرجت من البيت بغير إذنه فلا يسقط من مهرها شيء وإنما تسقط النفقة لأنها في قبال الطاعة. أما الزوجة المؤقتة فإنها لو أخلت ببعض المدة من دون عذر شرعي ولم تمكن زوجها من الاستمتاعا فله أن يسقط من المهر بقدر تلك الفترة المتخلفة.

قال ابن البراج: «فإن أخلت بشيء من المدة كان له أن يتقصها من المهر بحساب ذلك»^(٢).

١٤- لا يقع بالزوجة المؤقتة إيلاء ولا لعان^(٣) بخلاف الزوجة الدائمة فإنه يقع بها الإيلاء واللعان.

(١) راجع: التبريزي، الميرزا جواد، المسائل المنتخبة، ص ٣٢١.

(٢) ابن البراج، القاضي عبد العزيز، المذهب، ج ٢، ص ٢٣٩.

(٣) راجع: الحلبي، نجم الدين جعفر بن الحسن، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، ج ٢، ص ٢٥١.

المحور الثاني

مقومات وخصائص الزواج المؤقت عند المذهب الحنفي

كان بودنا أن نتناول هذا المحور من هذا الفصل كما تناولنا المحور الأول حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث وتفرعت بعض المباحث إلى مطالب حيث كانت المادة خصبة وحاولنا قدر الإمكان أن نخصر المباحث والمطالب مراعاة لحجم الدراسة أما هنا فإننا لا نستطيع أن نسير كما سرنا في المحور الأول بل المادة هنا شحيحة جداً والسبب ببساطة أن الأحناف حالهم حال بقية المذاهب الأربعة فهم يتفقون مع الإمامية بأن هذا الزواج قد شُرِعَ في عصر الرسول ﷺ ولكنهم يقولون بأن هذا النوع من النكاح قد نسخ وحرم إلى يوم القيامة وكلماتهم اضطربت في هذا المضممار فتارة يقولون إنه أبيح ثلاثة أيام فقط وأخرى أبيح مرتين وثالثة يقولون إنه كان موجوداً إلى عام خيبر حتى حرمه الرسول ﷺ وقد مر هذا الكلام مفصلاً كما عرفت.

ونحن في هذه السطور لا نريد أن نظهر ما وراء الأكمة فإن محله الفصل الآتي، ولكننا نريد أن نستخرج شيئاً ولو يسيراً حول هذا المحور من كلمات القوم، وإليك كلماتهم ضمن النقاط التالية:

١- من مقومات هذا الزواج هو وجود صيغة معينة له تختلف عن صيغة الزواج الدائم. قال الكاساني: «النكاح المؤقت وهو نكاح المتعة، وأنه نوعان:

أحدهما: أن يكون بلفظ التمتع.

والثاني: أن يكون بلفظ النكاح والتزويج وما يقوم مقامهما.

أما الأول: فهو أن يقول: أعطيك كذا على أن أتمتع منك يوماً أو شهراً أو سنة ونحو ذلك...

وأما الثاني: فهو أن يقول: أتزوجك عشرة أيام ونحو ذلك.^(١)

وقد حاول البعض أن يفرق بين نكاح المتعة والنكاح المؤقت، بأن يذكر المؤقت بلفظ النكاح والتزويج، وفي المتعة أتمتع أو أستمتع، يعني ما اشتمل على مادة متعة^(٢). ولكنها كانت محاولات غير موفقة، بل أربكت البعض حتى قالوا: «والفرق بينهما مما تعمس على الأفهام»^(٣).

والذي وضع النقاط على الحروف في هذه المسألة ابن همام حيث يقول: «ولا شك أنه لا دليل لهؤلاء على تعيين كون نكاح المتعة، الذي أباحه ﷺ ثم حرمه، هو ما اجتمع فيه مادة (م ت ع) للقطع من الآثار، بأن المتحقق ليس إلا أنه أذن لهم في المتعة، وليس معناها هذا أن من يشر هذا المأذون فيه بتعين عليه أن يخاطبها بلفظ أتمتع ونحوه؛ لما عرف من أن اللفظ إنما يطلق ويراد معناه، فإذا قال تمتعوا من هذه النسوة فليس مفهومه قولوا: أتمتع بك، بل أوجدوا معنى هذا

(١) الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٣، ص ٤٦٧-٤٧٩.

(٢) راجع: ابن همام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، م ٣، ص ٢٤٦.

(٣) النسفي، أحمد بن محمد، كنز الدقائق على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ص ٣٤٩.

اللفظ، ومعناه المشهور أن يوجد عقداً على امرأة لا يراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد وتربيته، بل إلى مدة معينة ينتهي العقد بانتهاؤها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد ما دمت معك إلى أن أنصرف عنك فلا عقد. والحاصل أن معنى المتعة عقد مؤقت ينتهي بانتهاء الوقت، فيدخل فيه ما بمادة المتعة والنكاح المؤقت أيضاً، فيكون النكاح المؤقت من أفراد المتعة، وإن عقد بلفظ التزويج، وأحضر الشهود، وما يفيد من الألفاظ التي تفيد التواضع مع المرأة على هذا المعنى، ولم يعرف في شيء من الآثار لفظ واحد ممن باشرها من الصحابة رضي الله عنهم بلفظ تمتعت بك ونحوه والله أعلم^(١).

٢- الأجل من مقومات هذا الزواج الأساسية، بمعنى أن هناك فترة زمنية ينتهي العقد بانتهاؤها يقول ابن همام: «والحاصل أن المتعة عقد ينتهي بانتهاء الوقت»^(٢)، وهذه الفترة الزمنية تارة تكون محددة بشكل تفصيلي كأن تكون عشرة أيام أو شهراً أو ما شابه ذلك، وأخرى تكون محددة بشكل إجمالي كمدة إقامة الرجل بتلك البلدة، وهذا المعنى نجده في تفسير القوم لهذا الزواج حيث قالوا: «ومعناه المشهور أن يوجد عقد على امرأة لا يراد به مقاصد عقد النكاح من القرار للولد وتربيته، بل إلى مدة معينة ينتهي العقد بانتهاؤها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد مادامت معك إلى أن أنصرف عنك فلا عقد»^(٣).

٣- ذكر المهر شيء أساسي في هذا النوع من الزواج، ولذلك قالوا في

(١) ابن همام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، م ٣، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) ابن همام، كمال الدين بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، م ٣، ص ٢٤٧.

(٣) المصدر السابق، م ٣، ص ٢٤٧.

صورة زواج المتعة أن يقول: «أمتع بك كذا مدة بكذا من المال»^(١).

ولا تحديد عندهم في المهر فقد روى مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: «كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق، الأيام، على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر، حتى نهى عنه عمر، في شأن عمرو بن حريث»^(٢).

إذن القبضة من التمر والدقيق تصلح أن تكون مهراً حسب هذه الرواية، وكذلك يمكن أن يكون المهر ثوباً، فقد أورد الجصاص عن ابن مسعود قال: «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس لنا نساء، فقلنا: يا رسول الله ألا نستخصي؟ فنهانا عن ذلك ورخص لنا أن ننكح بالثوب إلى أجل، ثم قال: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾»^(٣)،^(٤).

إذن لا يوجد تحديد للمهر في الزواج المؤقت كما بينته الروايات.

٤- لا يوجد طلاق في الزواج المؤقت، وإنما تبين منه بانتهاء المدة، كذلك لا نفقة للزوجة، ولا سكنى وليس لها إرث ولا يصح الإيلاء والظهار في هذا الزواج^(٥).

٥- رغم أن الأحناف يقولون بتحريم هذا النوع من الزواج، بل يقول أحد فقهاءهم المعاصرين إنه كالزنا كما بينا ذلك في الفصل السابق^(٦)، ولكن ليس

(١) الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق (شرح كنز الدقائق)، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٢) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج ٥، ص ٢٣-٢٤.

(٣) الساندة: ٨٧.

(٤) الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٩٠.

(٥) راجع: الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق (شرح كنز الدقائق)، ج ٢، ص ٤٩٠.

(٦) راجع: الفصل الثاني، المبحث الأول تحت عنوان (الدليل الرابع: العقل).

على من تزوج بهذا الزواج تعزير ولا حد ولا رجم عندهم^(١).

وقال بعضهم لا يحد للشبهة وإنما يعزر ويعاقب لشبهة العقد^(٢)، ولم أجد من خلال تتبعي لكلمات فقهاء الأحناف من أوجب الحد على من تزوج بهذا الزواج وذلك لأن «الحدود تدرأ بالشبهات، وفيه شبهتان، الأولى يمكن أن الناسخ لم يبلغ ذلك الفاعل، والأخرى الاختلاف فيها في القرن الأول والثاني، ففي (التلخيص الحبير) (٢: ٢٩٧) عن ابن حزم رحمه الله: (وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله ﷺ جماعة من السلف، منهم من الصحابة رضي الله عنهم أسماء بنت أبي بكر، وجابر بن عبد الله، وابن مسعود، وابن العباس، ومعاوية، وعمر بن حريث، وأبو سعيد، وسلمة ومعبد ابنا أمية بن خلف، قال: ورواه جابر عن الصحابة مدة رسول الله ﷺ، ومدة أبي بكر، ومدة عمر، إلى قرب آخر خلافته). وفيه عن ابن حزم أيضاً (٢: ٢٩٧) (وقال به من التابعين طاووس، وعطاء، وسعيد بن جبير، وسائر فقهاء مكة، قال: وقد نقصنا الآثار بذلك في كتاب الإيصال)»^(٣).

هذا ما استطعنا أن نقدمه من كلمات القوم حول هذا المحور، أعني مقومات وخصائص الزواج المؤقت عند المذهب الحنفي، وبتمام هذا المحور نكون قد أنهينا الفصل الثالث.

(١) راجع: داماد أفندي، عبد الرحمن ابن الشيخ محمد بن سليمان، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر في فروع الحنفية، ج ١، ص ٣٩٨.

(٢) راجع: الزحيلي، وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ج ٥، ص ١٤.

(٣) التهانوي، ظفر أحمد العثماني، إعلاء السنن، ج ١١، ص ٧١.

الفصل الرابع

مطارحات فقهية حول الزواج المؤقت (شبهات وردود)

تمهيد:

الشبهة الأولى: الزواج المؤقت وتكوين الأسرة.

الشبهة الثانية: الزواج المؤقت نحو من أنحاء الدعارة المستترقة.

الشبهة الثالثة: الزواج المؤقت أخطر من الإباحية.

الشبهة الرابعة: الزواج المؤقت خارج عن الحصر المحلل.

الشبهة الخامسة: الزواج المؤقت وتكفير الصحابة.

الشبهة السادسة: الزواج المؤقت وكرامة المراق.

الشبهة السابعة: الزواج المؤقت واختلاط الأنساب.

الشبهة الثامنة: الزواج المؤقت يمنع الزواج الدائم.

نهاية المطاف.



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تمهيد:

ها نحن نصل إلى الفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة، وقبل الولوج في صلب الموضوع، وهو عبارة عن عرض الشبهات التي تثار حول هذا الزواج، لا بأس أن نمهد تمهيداً بسيطاً يجعلنا نتصور الموضوع من جذوره العميقة ونبدأ هذا التمهيد ببعض الروايات، ومنها ما يرويه الذهبي في تذكرة الحفاظ عن عائشة حيث يقول: «قالت عائشة: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ وكانت خمسمائة حديث فبات ليلته يتقلب كثيراً قالت: فغممني، فقلت: أنتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك فجثته بها فدعا بنار فحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟ قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمته ووثقت ولم يكن كما حدثني فأكون قد نقلت ذاك»^(١)، وإذا جئنا للخليفة الثاني فإننا نجد هذا ديدنه مع سنة النبي ﷺ فقد روى شعبة وغيره عن بيان عن الشعبي عن قرظة بن كعب قال: «لما سیرنا عمر إلى العراق مشى معنا عمر وقال: أتدرون لم شيعتكم؟ قالوا: نعم تکرمة لنا قال: ومع ذلك أنکم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله وأنا شريككم فلما قدم قرظة بن كعب قالوا: حدثنا، فقال: نهانا عمر رضي الله عنه»^(٢).

وهذه ليست سيرة جديدة لعمر فقد روى إمام الحنابلة في مسنده عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن العباس قال: «لما حضرت رسول الله ﷺ الوفاة قال: هلم أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، فقال

(١) الذهبي، شمس الدين محمد، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٥.

(٢) المصدر السابق، ج ١، ص ٧.

عمر: إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجد وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله^(١).

وفي صحيح مسلم سجد الكلمة تتحول من غلب عليه الوجد إلى كلمة لا يستطيع القلم كتابتها احتراماً لرسول الله ﷺ ولكن مسلماً لا يشير إلى من قالها صراحة فلنصغ إليه ليروي لنا عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ قال: قال: إن رسول الله ﷺ اتنوني بالكف والدواة (أو اللوح والدواة) أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً فقالوا: إن رسول الله ﷺ يهجر»^(٢).

وحاول بعض مريدي الخليفة تبرير التفوه بهذه الكلمة الفظيعة فقال: «كان في أخلاق عمر وألفاظه جفاء وعنجهية ظاهرة ، يحسبه السامع لها أنه أراد بها ما لم يكن قد أراد ، ويتوهم من تحكى له أنه قصد بها ظاهراً ما لم يقصده ، فمنها الكلمة التي قالها في مرض رسول الله صلى الله عليه وآله . ومعاذ الله أن يقصد بها ظاهراً ! ولكنه أرسلها على مقتضى خشونة غريزته ، ولم يستحفظ منها . وكان الأحسن أن يقول : (مغمور) أو (مغلوب بالمرض) ، وحاشاه أن يعنى بها غير ذلك»^(٣).

أما النووي فإنه يعتبر هذا الموقف من عمر بن الخطاب منقبة وأي منقبة حيث يقول: «وأما كلام عمر رضي الله عنه فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله ودقيق نظره لأنه خشي أن يكتب ﷺ

(١) حنبل، أحمد، المستند، ج ١، ص ٦٩٥.

(٢) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج ٥، ص ٧٦.

(٣) ابن أبي الحديد، عز الدين أبي حامد عبد الحميد، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٤٢.

أموراً ربما عجزوا عنها واستحقوا العقوبة عليها لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها، فقال عمر: حسبنا كتاب الله ^(١).

ويستمر النووي في التبرير فيقول: إن النبي عندما هم أن يكتب الكتاب ظهر له مصلحة في ذلك أو أوحى الله إليه أن يكتب ذلك الكتاب ولكن عندما اعترض عمر على كتب الكتاب ظهرت مصلحة للنبي في عدم كتب الكتاب أو أوحى الله إليه بعدم كتب الكتاب ونُسخ الأمر الأول بكتابة الكتاب ^(٢).

اللهم أنا لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه أمن المعقول يصدر أمر من المولى ثم ينسخ بعد لحظات؟! أما الكتاب الذي حاول الخليفة قدر جهده أن لا يرى النور وعمل جاهداً على محو آثاره طيلة حياته فيحدثنا عنه النووي على استحياء فيقول: «اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي (صلى الله عليه وسلم) به فقيل: أراد أن ينص على الخلافة في إنسان معين لثلا يقع نزاع وفتن وقيل: أراد كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام ملخصة ليرتفع النزاع فيها ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه» ^(٣).

الآن حصحص الحق، وظهر ما وراء الأكمة وعرفنا لماذا أن الخليفة الثاني أنكر موت النبي عندما لم يكن أبو بكر موجوداً ولكن بمجرد أن جاء أبو بكر اقتنع أن الرسول قد مات ^(٤)، وأخذ أبا بكر وذهب إلى سقيفة بني ساعدة وأطلق هناك كلمته الشهيرة: من ينازعنا سلطان محمد وميراثه، ونحن أولياؤه

(١) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ٩٠.

(٢) راجع، المصدر السابق، ج ١١، ص ٩٠.

(٣) النووي، يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ٩٠.

(٤) راجع: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري تاريخ الأمم والملوك، ج ٣، ص ٢٠٠-٢٠١.

وعشيرته^(١) وبناءً على ذلك نستطيع تفهم خوف الخليفة من حديث النبي ﷺ وكيف كان شديداً مع الصحابة إذا حدثوا عن رسول الله، بل وصل به الأمر إلى سجنهم، فقد روى الذهبي عن عبد الله بن إدريس عن شعبه عن سعد عن إبراهيم عن أبيه: «أن عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود، وأبا الدرداء، وأبا مسعود الأنصاري، فقال: قد أكثرتم الحديث عن رسول الله ﷺ»^(٢).

إذن بعد هذا التمهيد البسيط نستطيع أن نفهم لماذا حرق الخليفة الأول خمسمائة حديث للرسول ولماذا تعامل الخليفة الثاني بهذه الشدة مع أحاديث الرسول، وكذلك نستطيع أن نتصور ما قاله الخليفة الثاني: «متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما»^(٣)، وكيف تعامل مريدو الخليفة مع هذا النهي الصادر عنه وحاولوا أن يخلقوا أحاديث وأقوالاً وتبريرات لا تصمد أمام النقد أبداً وكان كل مهمهم هو تبرير عمل الخليفة سواء في هذا المورد أم غيره من الموارد حتى وصل الأمر إلى حد لا يمكن السكوت عنه مما جعل ابن الخليفة نفسه يشكل على أنصار أبيه قائلاً: «ويلكم ألا تتقون... أفرسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبعوا سته أم سنة عمر»^(٤).

وبعد كل هذا سنلج في موضوع الشبهات وأقدامنا على أرض صلبة متبعين نهج القرآن وما أمر به الرسول ﷺ ولا تهمنا أقوال الرجال، وسنذكر أهم الشبهات التي تثار حول هذا الزواج، وبحدود ما تسمح به هذه الدراسة.

(١) راجع: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تاريخ الخلفاء أو الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٨.

(٢) الذهبي، شمس الدين محمد، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٧.

(٣) الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٩١.

(٤) حنبل، أحمد، المسند، ج ٢، ص ٤١٠.

الشبهة الأولى: الزواج المؤقت وتكوين الأسرة

الغاية من الزواج هو إنجاب الأولاد وتكوين الأسرة؛ فهي الوحدة الأساسية لبناء المجتمع، والزواج المؤقت غايته هو قضاء الشهوة بنحو مؤقت فقط فهو لا يناسب روح الشريعة أبداً، لذلك يقول أحد فقهاء الأحناف المعاصرين: «الزواج إنما شرع مؤبداً لأغراض ومقاصد اجتماعية، مثل سكن النفس وإنجاب الأولاد وتكوين الأسرة، وليس في المتعة إلا قضاء الشهوة بنحو مؤقت»^(١)، وعندما يصل إلى هذا الموضوع ينتهي هذا الفقيه إلى نتيجة مهمة فيقول: «فهو كالزنا تماماً، فلا معنى لتحريمه مع إباحة المتعة»^(٢)، وبعد هذا الفتح العلمي الكبير الذي يصل إليه يقول وعلامات الارتياح مرتسمة على محياه: «وبه يتبين رجحان أدلة الجمهور والقول بتحريم المتعة وبطلان زواجها وبطلان الزواج المؤقت، وهذا ما يتقبله المنطق وروح الشريعة، ولا يمكن لأي إنسان متجرد محايد إلا إنكار المتعة والامتناع عنها نهائياً»^(٣).

أما الكاتبة شيماء الصراف فتقول: المتعة عبارة عن بيع الجسد للرجال الأجانب وهو يدعو المرأة لعدم تكوين الأسرة ويشل طاقتها ويلغي دورها في المجتمع باعتبارها كائناتاً منبوذاً»^(٤).

والجواب على ذلك

إنّ المستشكل خلط بين أمرين بين مقومات الموضوع وبين الفوائد المترتبة

(١) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٧، ص ٧٠.

(٢) المصدر السابق، ج ٧، ص ٧٠.

(٣) المصدر السابق، ج ٧، ص ٧٠.

(٤) راجع: الصراف، شيماء، أحكام المرأة بين الاجتهاد والتقليد، ص ٧٨.

على ذلك الموضوع، وإيجاد النسل وتكوين الأسرة ليس من مقومات الزواج، وإلا إذا كان من مقوماته فلا يصح على وفق هذا المبنى زواج الرجل العقيم من المرأة الولود وكذلك لا يصح زواج المرأة العقيم من الرجل المنجب، وكذلك لا يصح زواج المرأة اليانس، أضف إلى ذلك لم يقل ولا فقيه من فقهاء المسلمين: إن الزواج يبطل إذا اتفق الرجل مع المرأة على عدم الإنجاب.

والملفت للنظر أن هذا الفقيه الحنفي الذي أبدى امتعاضه من الزواج المؤقت ونعته بالزنا - هذه كلمة خطيرة سنخصص لها جواباً مستقلاً عندما نرد على الشبهة الثانية - يعلم علم اليقين أن علماء مذهبه يصححون الزواج بنية الطلاق، فلنستمع إلى الزيلعي حيث يقول: «ولو تزوجها مطلقاً وفي نيته أن يقعد معها مدة نواها فالتكاح صحيح»^(١)، أي يستطيع أن يتزوج رجل من امرأة وفي نيته أن يطلقها غداً وهذا نكاح صحيح لا غبار عليه.

أقول: زواج لمدة يوم واحد هل يراد منه إنجاب أطفال أو تكوين أسرة، ثم ما ذنب هذه المرأة التي تخدع بهذه الكيفية فهي وطنت نفسها أن تكون زوجة لهذا الرجل ولكنه في اليوم الثاني يطلقها.

في حين أن الزواج المؤقت ليس فيه خداع، فالرجل يتفق مع المرأة على مدة الزواج، والمرأة تعلم مسبقاً كم سيبقى مع هذا الرجل، إذن ما أريد قوله أن هناك مقومات للزواج إن توفرت صح الزواج وإن تخلفت لم ينقصد الزواج، أما الفوائد والآثار فإن وجدت فهي تكامل للزواج وإن فقدت فلا يصح الزواج باطلاً إنما لم يحصل على تلك الفوائد. فمن المعلوم أن القرآن يقول:

(١) الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق (شرح كثر الدقائق)، ج ٢، ص ٤٩١.

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١)، السؤال هو لو أن زوجاً لا يود زوجته أو زوجة لا تود زوجها أو لا توجد أي سكنية بين الزوجين فهل يصبح مثل هكذا زواج باطلاً؟ بالطبع لا. إذن يجب أن يفرق بين مقومات الزواج وبين فوائده وآثاره.

أما ما تقوله الكاتبة شيماء الصراف فهو ينم عن عدم خبرة بالموضوع، وقلة اطلاع فيه، فالموضوع ليس فيه بيع أجساد، ولا يمنع من تكوين أسرة ولا يلغي دور المرأة في المجتمع، ولا يجعلها كائناً منبوذاً، ولو كان الزواج المؤقت بهذه المواصفات لما شرعه الإسلام، ولما تمتع الصحابة، ولكن للأسف روح الشعارات مسيطرة على أqlامنا، والإسلام دين عملي يضع الحلول العملية ولا تهمة الشعارات الجوفاء. فالمرأة بحاجة إلى الرجل مثلما الرجل بحاجة إلى المرأة، والمرأة تحتاج إلى إشباع غريزتها كما أن الرجل يحتاج إلى ذلك، بل إن شهوة المرأة أضعاف شهوة الرجل^(٢) وبناءً على هذا فإشباع الغريزة يتم لكلا الطرفين، وهي عملية ترويح لكليهما، فلا يوجد بهذا الزواج أي إلغاء لدور المرأة بالمجتمع.

الشبهة الثانية: الزواج المؤقت نحو من أنحاء الدعارة المستترة.

مفاد الشبهة هو أن شيوع الزواج المؤقت معناه إحلال الفساد الاجتماعي والأخلاقي لأنه نحو من أنحاء الزنا أو هو زنا مبطن، يقول الدكتور

(١) الروم: ٢١.

(٢) راجع، الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ٢، ص ٦١٩.

الزحيلي: «وليس في المتعة إلا قضاء الشهوة بنحو مؤقت، فهو كالزنا تماماً، فلا معنى لتحريمه مع إباحة المتعة»^(١).

أما الدكتور محمد بلتاجي أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية - دار العلوم جامعة القاهرة، فيقول: عند تطبيق الزواج المؤقت في المجتمع فإنه يؤدي «إلى نوع من الدعارة المستترة، إذا سمينا الأشياء بأسمائها الحقيقية»^(٢).

وقبل الزحيلي وبلتاجي كان ابن الزبير يقول قبل قرون: «المتعة الزنا الصريح، ولا أجد أحداً يعمل بها إلا رجسته»^(٣).

الجواب عنها:

لنبداً بالجواب بالتصريح الأخير لابن الزبير وخير من يجيب على تصريحه هو حبر الأمة ابن عباس، فقد جاء في صحيح مسلم: «إن عبد الله بن الزبير قام بمكة فقال: إن ناساً، أعمى الله قلوبهم، كما أعمى أبصارهم، يفتنون بالمتعة، يعرض برجل. فتأذاه فقال: إنك لجللف جاف، فلعمري! لقد كانت المتعة تفعل على عهد إمام المتقين (يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقال له ابن الزبير، فجرب بنفسك. فو الله! لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك»^(٤)، قال ابن همام: «ولا تردد في أن ابن عباس هو الرجل المعرض به وكان رضي الله عنه قد كف بصره ، فلذا قال

(١) الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٧، ص ٧٠.

(٢) بلتاجي، محمد، منهج عمر بن خطاب في التشريع، ص ٢٥٨.

(٣) العيني، محمد أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين، البناية شرح الهداية، م ٥، ص ٦٣.

(٤) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج ٥، ص ٢٧-٢٨.

ابن الزبير أعمى أبصارهم^(١).

فاستدل ابن عباس واضح لا غبار عليه وهو أن هذا الزواج كان في زمن الرسول وارتحل النبي إلى ربه ولا يوجد هناك نهي منه والقرآن يقول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٢)، وكان جواب ابن الزبير جواب من لا يملك دليلاً على الحرمة لذلك استخدم منطق الغابة من خلال الظفر والناوب لدعم حجته والله در الشاعر حيث يقول:

ودعوى القوي كدعوى السباع من الناوب والظفر برهانها

والآن فلنترك ابن الزبير قليلاً ولنذهب إلى الدكتور البلتاجي الذي وصف الزواج المؤقت بأنه نوع من الدعارة المستترة ولكن الدكتور رغم هذا الوصف الذي يضيفه على هذا الزواج يقول: «وفي ظروف خاصة أقر الرسول ﷺ للمسلمين نوعاً آخر من العلاقة بين الرجل والمرأة، هو ما يسمى بـنكاح المتعة، وهو العلاقة المؤقتة بمدة معينة تنتهي بانتهانها ولا يترتب عليها ما يترتب على النكاح الشرعي من العدة والميراث والنسب»^(٣)، علم الله أن يدي لا تطاوعني على الكتابة، ولكن أضغط على جوارحي من أجل بيان الحقيقة ليس إلا ونحن ننزه الساحة النبوية عن هذه الأشياء ونعتقد جازمين أن الرسول ﷺ لم يأمر بشيء إلا وكان مصداقاً لذلك الخلق الرفيع وقد وصفه المولى بقوله ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾^(٤)، ولم يرسله رب العالمين إلا من أجل

(١) ابن همام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، م ٣، ص ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) بلتاجي، محمد، منهج عمر بن الخطاب في التشريع، ص ٢٤٩.

(٤) القلم: ٤.

الرحمة حيث يقول جل اسمه ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(١)، وهذه الرحمة لا تتحقق إلا إذا كانت التعاليم التي أتى بها نبينا ﷺ تعاليم نبيلة راقية تراعي الجانب الأخلاقي للإنسان وهي بالفعل كذلك.

وإذا أردنا أن نسمي الأشياء بمسمياتها - حسب تعبير الدكتور البلتاجي - فهو قد اتهم الرسول ﷺ بأنه أقر هذه الدعارة المسترة كما يسميها الدكتور، وكلنا يعلم أن الرسول ﷺ لا يأمر بشيء من عند نفسه إنما أمره أمر من الله سبحانه وتعالى وهذا ما يشير إليه الذكر الحكيم حيث يقول: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٢)، إذن هذا الزواج هو أمر من الله فهل يستطيع الدكتور نعت ذلك النعت المشين؟! هل أن الله يأمرنا بالدعارة المسترة يا دكتور؟! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً: ﴿قُلْ إِنْ اللَّاهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا لَوْنِ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٣).

وبعد أن وصلنا إلى هنا نقول لابن الزبير وللدكتور البلتاجي وللدكتور الزحيلي وهو فقيه حنفي معاصر نقول لهم جميعاً: الزواج المؤقت ليس زناً ولا دعارة مسترة، وإنما هو زواج إسلامي أمر به الله عبر كتابه، ونطق به الرسول من خلال سنته. وقد فصلنا ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة فليراجع.

ولكن هنا وللفادة أذكر روايتين الرواية الأولى ينقلها أبو عوانة في مسنده حيث يروي عن عطاء، قال: «قدم جابر فجنناه في منزله فسأله القوم عن أشياء، ثم ذكروا له المتعة. فقال: نعم، استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر

(١) الأنبياء: ١٠٧.

(٢) النجم: ٢-٤.

(٣) الأعراف: ٢٨.

حتى كان آخر خلافة عمر استمتع عمرو بن حُرَيْث وذكر الحديث فنهانا عمر فلم نَعُدْ^(١)، إذن نكاح المتعة حلال في زمن رسول الله ﷺ ولم يرد نهى عنه، واستمر على عهد أبي بكر وشطراً من عهد عمر ثم إن عمر نهى عنه.

والرواية الثانية التي سأذكرها تؤيد أن الذي نهى عن المتعة عمر، والرواية ينقلها ابن أبي شيبة في مصنفه حيث يروي: «عن نافع، عن ابن عمر سئل عن المتعة، فقال: حرام، فقيل له: إن ابن عباس يفتي بها، فقال: فهلا تَزَمَزِمُ^(٢) بها في زمان عمر!»،^(٣)

ولو كان رسول الله ﷺ هو الذي نهى عنها لقال ابن عمر لذلك السائل فهلا تَزَمَزِمُ بها في زمن رسول الله، ولكن المنع كان في زمن الخليفة الثاني فلذلك قال ابن عمر تلك المقالة. والروايات كثيرة جداً في هذا الباب وحتى الخليفة نسب النهي والتحريم إلى نفسه ولم يقل حرمها النبي أو نهى عنها^(٤).

إذن وبعد كل هذا نقول - لكل من يقول إن الزواج المؤقت زنا أو دعارة مسترة أو ما شابه ذلك من هذا التسميات - كما قال المولى عز وجل: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾^(٥).

الشبهة الثالثة: الزواج المؤقت أخطر من الإباحية

يقول الدكتور الأحمدى: «ولو أن الذين يدعون الآن إلى إباحة المتعة، دعوا

(١) الأسفرائيني، يعقوب بن إسحاق، مسند أبي عوانة، ج ٣، ص ٣٥.

(٢) الزمزمة: صوت خفي لا يكاد يفهم، لسان العرب، ٧م، ص ٥٩.

(٣) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبي، المصنف، ٩م، ص ٣٠٠.

(٤) راجع، الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٩١.

(٥) الكهف: ٥.

صريحاً إلى وجوب إعطاء الحرية للفتى والفتاة دونما رقيب أو حسيب أن يتعاشرا معاشرة جنسية بتراضيهما للمتعة لا لتكوين أسرة، وأن يباح الاختلاط بين الجنسين بهذا الدافع، كما هو الشأن في المجتمعات الغربية، ومن يتأثر بهم، نقول: لو أنهم دعوا إلى الإباحية صراحة لما عبأنا بهم، ولما حفلنا بالرد عليهم، فحسيبهم العرف والتقاليد والقيم العليا ومن يدافع عنها في المجتمع بيد أنهم لما حاولوا أن يزيفوا للناس الحقائق، ويلبسوا عليهم دينهم، ويلصقوا به ما هو منه براء كان حتماً أن نكشف للناس هذا الزيف، ونجردهم من هذا الثوب الذي أرادوا أن يستتروا وراءه، ويزيفوا الحقيقة باسمه، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حيى عن بينة^(١).

الجواب عنها:

نقول للدكتور: إن الذي شرع هذا الزواج هو الله سبحانه وتعالى في قرآنه الكريم، ونطق به نبيه العظيم، ومارس هذا الزواج الصحابة في عهده، وفي عصر الشيخين، وعلم باليقين إباحة هذا النوع من الزواج، وهو محل اتفاق جميع المسلمين.

ثم في الشرط الثاني من خلافة عمر نهى عنه فقسم من المسلمين بقي على تحليل الله ورسوله وقسم آخر وافق الخليفة في منعه، وأنصار الخليفة فعلوا الأعاجيب من أجل أن يعطوا مبرراً شرعياً لهذا المنع ونسبوا المنع للنبي حتى ينزهوا ساحة الخليفة ولذلك قالوا: إن النبي نهى عن الزواج المؤقت ست مرات فلنستمع لأبي زهرة حيث يقول: «فقد أثر عنه^(٢) أنه نهى عنها ست مرات

(١) أبو النور، محمد الأحمدى، منهج السنة في الزواج، ص ١٧٤-١٧٥.

(٢) أي: النبي ﷺ.

في ست مناسبات ليؤكد النسخ والإلغاء وكان ذلك في مواقع ست، أحدها في خيبر والثانية في تبوك، والثالثة يوم الفتح، والرابعة بعد ذلك في عام الفتح، والخامسة في عمرة القضاء، والسادسة في حجة الوداع^(١).

هذا الكلام معناه أن المسلمين أتبعوا النبي كثيراً حتى اضطروه أن ينهى عنها ست مرات في ست مناسبات، وهو إساءة كبيرة للمسلمين. والمسلمون في ذلك الوقت هم الصحابة الذين يقولون بعدلهم.

والملفت للنظر أنه إذا كان النبي ﷺ قد نهى عن المتعة ست مرات في ست مناسبات فلماذا ينسب الخليفة الثاني النهي إلى نفسه ولم يقل إن النبي نهى عن ذلك؟ لكن الأمر أوضح من الشمس في رابعة النهار فلم يكن هناك نهى وإنما هو اجتهد محض من الخليفة وما أكثر اجتهداته المخالفة للنصوص الصريحة.

وعلى ضوء ما بيناه فمن لا يروق له الزواج المؤقت، فعليه أن يشكل على الله ورسوله، لأنهما شرعاً هذا النوع من العلاقة بين الرجل والمرأة، وليقف بجانب الخليفة ويردد معه «متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أنهى عنهما وأعقاب عليهما»^(٢).

وعلى هذا فالذين يقولون بإباحة المتعة هم مصداق الآية الشريفة: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾^(٣)، فلماذا يعاب عليهم وهم يتبعون الرسول الكريم ﷺ، وحاشا رسول الله أن يأمر بشيء فيه خدش لعفة المجتمع، إنما جاء صلوات الله عليه ليتمم مكارم الأخلاق.

(١) أبو زهرة، محمد، محاضرات في عقد الزواج وآثاره، ص ٨٣.

(٢) الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٩١.

(٣) الحشر: ٧.

الشبهة الرابعة: الزواج المؤقت خارج عن الحصر المحلل

قالوا: «إن الوطاء لا يحل إلا في الزوجة أو المملوكة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ»^(١)، وهذه المرأة التي عقد عليها نكاح المتعة ليست مملوكة، وليست أيضاً زوجة لأنها لو كانت زوجة لحل التوارث بينهما لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾^(٢) الآية، وباتفاق الجميع لا توارث بينهما»^(٣)، وهذا المعنى يذهب إليه الزحيلي حيث يقول: «المرأة المستمتع بها ليست زوجة بالفعل، بدليل أنهما لا يتوارثان بالإجماع، فلا تحل للرجل»^(٤).

أما الدكتور عبد الملك بن يوسف فيقول: «إن هذا الزواج ولا شك ينافي الفطرة الإنسانية، ويعارض الشريعة الإسلامية، وذلك لأنه استمتاع وقتي، لا يترتب على عقده الآثار الشرعية المعروفة، كالإرث، والنفقة، وغيرها، وهذا ينافي المقاصد المطلوبة من تشريع الزواج»^(٥).

والجواب على ذلك

إن المتمتع بها زوجة حقيقة لا يتم الزواج منها إلا بعد إجراء صيغة العقد الدال على قصد الزواج و«إن حقيقة المنقطع والدائم واحدة وإن لفظ الزواج

(١) المؤمنون: ٥-٦.

(٢) النساء: ١٢.

(٣) الحفناوي، محمد إبراهيم، الموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج، ص ٣٨٤.

(٤) الزحيلي، وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ج ١٨، ص ٣٣٤.

(٥) المطلق، عبد الملك بن يوسف، الزواج العرفي داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، ص ٣٨١.

موضوع لمعنى واحد له فردان: أحدهما الزواج الدائم، والآخر الزواج المنقطع، تماماً كالإنسان الشامل للذكر والأنثى^(١)، غاية الأمر أن الزواج المؤقت به بعض التسهيلات التي من أجلها شرع وإلا لو كانت جميع أحكامه مثل أحكام الزواج الدائم فلا يوجد هناك داعٍ لتشريعهُ فهو رحمة من الله رحم بها أمة محمد ﷺ حسب تعبير ابن عباس حيث يقول: «يرحم الله عمر ما كانت المتعة إلا رخصة من الله عز وجل رحم بها أمة محمد ﷺ فلولا نهيهِ عنها ما احتاج إلى الزنا إلا شقي»^(٢)، فالأصل اشتراك الدائم والمنقطع في الأحكام التي موضوعها النكاح والتزويج ونحوهما مما يشمل المنقطع إلا ما خرج بالدليل من عدم الإرث والنفقة والقسمة والزيادة على الأربع ونحو ذلك، كما هو واضح^(٣).

ف قضية الإرث والنفقة خرجت بالدليل فهي من قبيل التخصيص في الحكم كذلك فإن الإرث والنفقة ليست من مقومات الزواج حتى أنها لو تخلفت لم يتحقق الزواج، لذلك يقول الإمام شرف الدين عن الزوجة المؤقتة «إنها زوجة شرعية بعقد نكاح شرعي ...، وعدم النفقة والإرث والليله إنما هو لأدلة خاصة خصصت العمومات الواردة في أحكام الزوجات»^(٤)، وعلى هذا يكون الزواج المؤقت مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾^(٥) ولذلك قالت الإمامية: «إن المتعة داخلة في قوله سبحانه: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ﴾»^(٦) وإن عدم الوراثة

(١) مفنية، محمد جواد، فقه الإمام الصادق عرض واستدلال، ج ٥، ص ٢٥٥.

(٢) الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، ج ٧، ص ٤٩٧.

(٣) النجفي، محمد حسن، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، ج ٣٠، ص ١٥٧.

(٤) الموسوي، عبد الحسين شرف الدين، مسائل فقهية، ص ٦٥.

(٥) المؤمنون: ٦.

(٦) المؤمنون: ٦.

تخصيص في الحكم ، وهو لا ينافي ثبوتها ، وكم لها من نظير ، فالكافرة لا ترث الزوج المسلم ، ... ، كما أن القاتلة لا ترث وهكذا العكس^(١) ، وعلى ذلك فهذه الفوارق من عدم الإرث والنفقة فوارق جزئية «وهذه الفوارق الجزئية فوارق في الأحكام لا في الماهية ، لأن الماهية واحدة غير أن أحدهما مؤقت والآخر دائم ، وأن الأول ينتهي بانتهاء الوقت والآخر ينتهي بالطلاق أو الفسخ»^(٢).

وهذه القضية - أعني عدم النفقة والإرث وأن الزواج المؤقت لا ينتهي بالطلاق - كثيراً ما يستدل بها المانعون للمتنعة بأن المرأة المتمتع بها ليست بزوجة ، ولأجل إتمام الفائدة نذكر ما قاله أحد فقهاء الإمامية المعاصرين في الرد على المستدل بهذا الاستدلال: «يلاحظ عليه : بأن المستدل خلط آثار الشيء بمقوماته ، فالذي يضرّ هو فقدان المقومات لا الآثار ، فإن النكاح رابطة وعلقة بين الزوجين ، كما أن البيع رابطة بين المالكين ، فالذي يجب وجوده هو ما جاء في التعريف من وجود الزوجين ، أو وجود المالكين ، وأما ما وراء ذلك فإنما هي آثار ربّما تترتب ، وربّما تتخلّف ، فقد ذكر من آثار النكاح : النفقة ، والإرث ، والطلاق . وزعم أن فقدان واحد منها يوجب فقدان حقيقة النكاح ، ولكن الأمر ليس كذلك ، بشهادة الموارد التالية:

- ١ - الزوجة الناشئة لا تجب نفقتها مع أنّها زوجة .
- ٢ - الزوجة الصغيرة زوجة ولا تجب نفقتها .
- ٣ - الزوجة القاتلة لا ترث الزوج مع أنّها زوجة .
- ٤ - الزوجة المسلمة زوجة ولا ترث زوجها الكافر عند أهل السنة .

(١) السبحاني، جعفر، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، ص ٤٧٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٤٦٦.

٥ - الزوجة المجنونة وغيرها من ذوي العاهات تفارق بلا طلاق، قال الخرقسي في متن المغني: (وأي الزوجين وجد بصاحبه جنوناً أو جذاماً أو برصاً أو كانت المرأة رتقاء أو قرناء أو عفلاء أو فتقاء أو الرجل مجنوناً فلمن وجد ذلك منهما بصاحبه الخيار في فسخ النكاح) أي تبين بلا طلاق . إلى غير ذلك من الموارد التي يبين فيها الزوجان بلا طلاق مما ذكره الفقهاء في مجوزات الفسخ .

٦ - الزوجة التي باهلهما الزوج تبين بلا طلاق^(١) .

وهناك موارد كثيرة من هذا القبيل نعرض عن ذكرها مراعاة للاختصار. إذن تخلف بعض آثار الزواج لا يخرج المرأة المتمتع بها عن كونها زوجة حقيقة، أضف إلى ذلك أن الاستمتاع هو التزويج كما يصرح به فقهاء القوم الذين يقولون إن المرأة المستمتع بها ليست بزوجة فلنستمع إلى ما يروونه في كتبهم: فعن سبرة قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما قضينا عمرتنا قال لنا: استمتعوا من هذه النساء، قال: والاستمتاع عندنا يومئذ التزويج، فعرضنا بذلك النساء أن نضرب بيننا وبينهن أجلاً قال: فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: افعلوا، فخرجت أنا، وابن عم لي، معي بردة، ومعه بردة، وبرده أجود من بردي، وأنا أشب منه، فأتينا امرأة فعرضنا ذلك عليها، فأعجبها شبابي، وأعجبها برد ابن عمي فقالت: برد كبير فتزوجتها، وكان الأجل بيني وبينها عشراً...»^(٢).

فالاستمتاع هو التزويج، والزواج لا يتحقق إلا إذا كان هناك زوج وزوجة إذن كيف لا تكون المرأة المستمتع بها زوجة؟! وهذا الجصاص ينقل الرواية أعلاه في كتابه أحكام القرآن ثم يعلق فيقول: أخبر سبرة في هذا الحديث أن

(١) السبحاني، جعفر، الإنصاف في مسائل دام فيها الخلاف، ج ١، ص ٥١٥-٥١٦.

(٢) الزيلعي، جمال الدين، نصب الراية لأحاديث الهداية، ج ٣، ص ٣٣٤.

الاستمتاع كان التزويج^(١)، ومعلوم أن عملية التزويج لا تتم إلا إذا وجد زوج وزوجة، فعلى هذا تكون المرأة المستمتع بها زوجة حقيقة. ولذلك وردت هذه التسمية في روايات المسلمين^(٢).

الشبهة الخامسة: الزواج المؤقت وتكفير الصحابة

مفاد هذه الشبهة أن القول بحلّة هذا الزواج يستلزم تكفير الصحابة؛ لأن الصحابة عندما نهى عمر عن هذا الزواج لم يعترضوا عليه^(٣)، بل أقروه على ذلك، وطالما أنهم لم ينكروا على عمر نهيه فهذا معناه أنهم قد علموا حظرها بعد الإباحة، وأما إذا قلنا بأن الصحابة كانوا يعلمون أن المتعة بقيت على الإباحة وأقروا عمر على حظرها فذلك يؤدي إلى الكفر وإلى الانسلاخ من الإسلام^(٤).

الجواب على ذلك:

إن الصحابة لم يقروه على ذلك بمعنى أنهم عرفوا أنه تشريع من الله سبحانه وتعالى ويجب عليهم تنفيذه وإنما امتنعوا عن هذا الزواج ظاهرياً باعتبار أن السلطة القائمة آنذاك تمنع هذا الزواج، مثلما يمتنع الآن كثير من المسلمين عن التعدد باعتبار أن تعدد الزوجات ممنوع في البلدان التي يعيشون فيها. ولذلك نجد جابر بن عبد الله الأنصاري رضوان الله عليه يقول: منعنا عمر عن المتعة

(١) راجع: الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٩٣.

(٢) راجع: الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، ج ٧، ص ٥٠٤.

(٣) راجع: زيدان، عبد الكريم، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم، ج ٦، ص ١٦٩.

(٤) راجع: الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٩١.

فلم نعد ولم يقل منعنا رسول الله ^(١) وعمر نفسه يقول: أنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما ^(٢) وعبد الله بن عمر عندما سمع ابن عباس يقول بإباحة المتعة قال: فهلا ترمزم بها في زمن عمر ^(٣) ولو كانت منعت في زمن رسول الله لقال: فهلا ترمزم بها في زمن النبي. كل هذا يدل أن المنع كان من الخليفة نفسه ولم يكن من الرسول وهذا الذي جعل طائفة من المسلمين بعد أن أيقنوا أن الخليفة هو الذي منع هذا الزواج قالوا من أجل تصحيح فعل الخليفة إن الرسول أمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين ^(٤)، وعلى هذا المبنى الأخير لا يوجد تكفير فالرسول حسب مدعاهم أمر باتباع سنة أبي بكر وعمر وهذه من سنة عمر. ولكننا نسال هؤلاء ونقول لهم: عندما أنكر عمر موت رسول الله ﷺ وتوعد المسلمين بالقتل والتنكيل أن قالوا بهذه المقولة ^(٥) هل كانت هذه من سنة عمر التي يجب على المسلمين الانصياع إليها؟

والقول الفصل في هذه المسألة أن المنع كان من الخليفة ولم يكن من الرسول ﷺ والصحابة لم يقروه باعتباره تشريعاً إلهياً وإنما امتنعوا عن هذا الزواج ظاهراً باعتبار أن السلطة آنذاك تمنع ذلك كما يمتنع الآن بعض المسلمين عن التعدد ليس لكونه حراماً بل لأن القوانين في بلدانهم تمنع التعدد، هذا مع العلم أن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يصرحون بحلّة هذا الزواج ولذلك يقول الصاغري: «واعلم أنه ثبت على تحليل المتعة جماعة من

(١) راجع: النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج ٥، ص ٢٤.

(٢) راجع: الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٩١.

(٣) راجع: ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العباسي، المصنف، م ٩، ص ١٩١.

(٤) راجع: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، جامع الفقه، ج ٥، ص ١٤٦.

(٥) راجع: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، ج ٣، ص ٢٠٠-٢٠١.

السلف ، منهم من الصحابة : أسماء بنت أبي بكر، وجابر بن عبد الله، وابن مسعود، وابن عباس، ومعاوية، وعمر بن حريث، وأبو سعيد، وسلمة ومعه ابناء أمية بن خلف. وقال به من التابعين طاووس وعطاء، وسعيد بن جبير، وسائر فقهاء مكة^(١).

ولم يقل أحد من المسلمين أن هؤلاء كفرة، إذن هذا الزواج مُنْع في زمن الخليفة الثاني وعدم اعتراض الصحابة - إن صح - فهو من باب تنفيذ الأمر السلطوي ولا يستلزم تكفيرهم، فالمسلمون على مرّ التاريخ ابتلوا بحكومات جائرة منعت كثيراً من التعاليم الإسلامية ، ولكن هذا لم يكن داعياً لتكفير المسلمين الذين طبقوا أحكام تلك الحكومات مكرهين لا مختارين.

الشبهة السادسة: الزواج المؤقت وكرامة المرأة.

مفاد هذه الشبهة أن المرأة أجل وأكرم من أن تكون مجرد أداة للمتعة فالمرأة كائن حيوي وله دوره في المجتمع، وهذا النوع من الزواج يجعلها أداة لحل مشاكل الرجل الجنسية، وبمجرد أن يلبي رغباته منها يتركها ويذهب، ولنستمع إلى أنصار هذه الشبهة: تقول الكاتبة شيما الصراف: « فليس في القرآن والسنة، إطلاقاً، ما يشير إلى كون المرأة مخلوقاً للمتعة، فتكريسها لهذا الغرض يلغي إنسانيتها بالكامل، لقد خوطبت كإنسانة وند للرجل^(٢) »، وتقول في مكان آخر: « هدف زواج المتعة الذي يميزه أمران فقط: قضاء الشهوة الجنسية، وتوقيت

(١) الصاغرجي، أسعد محمد سعيد، الفقه الحنفي وأدله، ج ٢، ص ١٦٢.

(٢) الصراف، شيما، أحكام المرأة بين الاجتهاد والتقليد، ص ٧٦.

العقد بمدة معينة»^(١)، أما محمد أبو زهرة فيعتبر الزواج المؤقت لا يتفق مع القدسية الواجبة لعلاقة الرجل والمرأة في دائرة الشرع الشريف^(٢).

وأما الدكتور البلتاجي فيحمل حملة شعواء على هذا الزواج ويعتبره يتناقض مع حقوق المرأة التي منحها الله لها، فهذا الزواج يجعل المرأة أداة لحل مشاكل الرجل الجنسية دون أن يتحمل هؤلاء الرجال أي مسؤولية تجاه المرأة وبمجرد أن يخفت بريق المرأة يتركها الرجال للضياع والتشرد^(٣).

أما سيد سابق فيقول: تصبح المرأة في هذا الزواج كالسلعة تنتقل من يد ليد^(٤). أما الدكتور عبد الملك بن يوسف فيقول: الزواج المؤقت موضع ذلة ومهانة للمرأة فهو يتنافى مع كرامتها التي كرمها الله عز وجل^(٥). إلى غير ذلك من تلك الكلمات التي لا تصمد أمام النقد أبداً كما سنرى في الإجابة.

ويجيب عن ذلك بما يلي:

أولاً: من قال إن الزواج المؤقت هدفه هو جعل المرأة كائناً مخلوقاً للمتعة فقط؟ هذا الأمر غير صحيح، إنما المرأة حالها حال الرجل، لديها غريزة تحتاج إلى إشباعها، ويتم هذا الإشباع إما عن الطريق الحلال المتمثل بالزواج بقسميه

(١) الصراف، شياء، أحكام المرأة بين الاجتهاد والتقليد، ص ٨٥.

(٢) راجع: أبو زهرة، محمد، محاضرات في عقد الزواج وآثاره، ص ٤٠.

(٣) راجع: بلتاجي، محمد، منهج عمر بن الخطاب في التشريع (دراسة مستوعبة لفقه عمر وتنظيماته)، ص ٢٥٨.

(٤) راجع: سيد سابق، محمد، فقه السنة، ج ٢، ٢٨.

(٥) راجع: المطلق، عبد الملك بن يوسف، الزواج العرفي داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، ص ٣٨١.

الدائم والمؤقت، وإما عن طريق الفاحشة والعياذ بالله. والمرأة الملتزمة بتعاليم الإسلام لا تتجه إلى الطريق الثاني فيبقى أمامها الزواج، فتارة تحصل على زواج دائم، وأخرى لا تحصل، وليس من المنطقي أن يقول لها الدين: عيشي الكبت والحerman؛ لأنه يؤدي إلى مضاعفات نفسية خطيرة؛ لذلك أوجد الشارع هذا الزواج الميسر ليخفف عن المرأة والرجل على حد سواء.

ثانياً: من قال إن هدف هذا الزواج هو قضاء الشهوة الجنسية للرجل فقط؟ هذا الكلام غير دقيق وإنما هدف هذا الزواج هو حفظ كيان المجتمع من خلال إشباع الغريزة للرجل والمرأة بطريق مشروع ونظيف وهذا الإشباع المشروع يترتب عليه عدة فوائد ولذلك ذكر أهل الاختصاص فوائد عدة لممارسة الجنس المشروع حيث قالوا تحت عنوان فوائد ممارسة الجنس طيباً ما يلي:

١- كشفت الاختبارات العلمية أنه عندما تمارس النساء الجنس ينتج جسمهن كمية مضاعفة من هرمون الأستروجين والذي يجعل شعرهن لماعاً براقاً وجلدهن ناعماً.

٢- ممارسة الجنس بطريقة هادئة مسترخية تقلل من نسبة التعرض إلى الأمراض الجلدية عموماً والالتهابات الجلدية والشمش خاصة، وكذلك العرق المتنج في عملية الجنس ينظف فتحات الغدد العرقية ويجعل الجلد لماعاً.

٣- عملية الجنس تحرق السرعات الحرارية التي تجمعت من جراء تناول عشاء رومانسي على ضوء الشموع.

٤- الجنس هو أسلم رياضة من الممكن ممارستها. هذا الرياضة تمدد وتضبط عمل كل عضلة في الجسم تقريباً إن ممارستها أكثر إمتاعاً من ممارسة سباحة ٢٠ شوطاً جينة وذهاباً في البركة بالإضافة إلى ذلك فأنت لا تحتاج إلى حذاء خاص بهذه الرياضة كسائر بقية التمارين.

٥- الجنس علاج ناجع وقوري لحالات الإحباط البسيطة. تساعد عملية الجنس على إفراز الإندورفين في مجرى الدم والذي يعمل على تغيير مزاج الشخص إلى حالة الشعور بالنشاط والخفة ويترك الشخص بإحساس الرضا والسعادة.

٦- كلما أكثر من الجنس كلما قدم لك الجنس أكثر. الجسم المشار يفرز كميات أكبر من الكيمياويات الخاصة والتي تدعى فيرمونز أو (الفيرمونات) هذه الروائح والعطور الطبيعية تفعل فعلها بالجنس الآخر وتبقى شبقاً دائماً وأبداً.

٧- الجنس هو من أسلم أنواع المخدرات في العالم فهو يتميز بفعالية تفوق الفاليوم (دواء منوم) بعشرة أضعاف.

٨- التقييل كل يوم يقيك بعيداً عن مثقّب دكتور الأسنان فالتقييل يساعد على إسالة اللعاب ليقوم هذا بدوره بتنظيف بقايا الطعام من بين الأسنان ويقلل من نسبة الأحماض في الفم والتي تسبب السوسة وتراكم طبقة الجير على الأسنان.

٩- والجنس في الحقيقة يعالج آلام الرأس المبرحة. فجلسة واحدة من ممارسة الحب تقلل من التوتر والجهد والذي يضيق شرايين الدم في المخ وتحدث آلام الرأس.

١٠- الإكثار من ممارسة الجنس يساعد على فتح مجاري التنفس وخصوصاً

الأنف المزكم. الجنس هو الدواء الوطني المضاد للرشح والحساسية ويساعد على محاربة ضيق التنفس وحمى القش»^(١).

ثالثاً: من المسلم به هو أن شهوة النساء أضعاف شهوة الرجال فهذا العجلوني يقول: «شهوة النساء تضاعف على شهوة الرجال . قال النجم: لا يعرف بهذا اللفظ ، لكن عند الطبراني في الأوسط والبيهقي عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ فضلت المرأة على الرجل بتسعة وتسعين من اللذة ، ولكن الله ألقى عليهن الحياء . وقال النجم أيضاً: وعند الطبراني عن ابن عمر وفضل ما بين لذة المرأة ولذة الرجل كأثر المخيط في الطين إلا أن الله يسترهن بالحياء»^(٢).

كذلك يروي الكليني في الكافي عن أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «فضلت المرأة على الرجل بتسعة وتسعين من اللذة ولكن الله ألقى عليهن الحياء»^(٣).

وعلى هذا تكون استفادة المرأة من هذا العقد أكثر من الرجل. أضف إلى ذلك أن المرأة في هذا العقد تحصل على إشباع الغريزة والمال، في حين يحصل الرجل على إشباع الغريزة وينفق المال. هذا إذا حصرنا الهدف من عقد هذا الزواج في إشباع الغريزة، في حين أننا نعلم أن هذا الزواج فيه فوائد أخرى غير إشباع الغريزة، من قبيل الحصول على الأُنس والسكينة والاطمئنان كما أنه يحل كثيراً من المشاكل الشرعية التي تنتج عن الاختلاط.

(١) موقع طبيب دوت كوم: www.6abib.com (بتصرف).

(٢) العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ج ٢، ص ١٥.

(٣) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج ٢، ص ٦١٩.

إذن هذا النوع من الزواج لا ينافي كرامة المرأة بل بالعكس يحفظ كرامتها حيث يجعلها تشبع غرائزها التي منحها الله لها عن طريق الدين الحنيف فتبدئ علاقتها مع الرجل بكلمات أمر بها الله من خلال العقد وتنتهي هذه بمدة أمر بها الشرع وهي من حقها تحديد المدة التي ترضيها، والإنسان الذي تختاره بالإضافة إلى مجموعة من الامتيازات التي يعطيها الشارع للمرأة في هذا النوع من الزواج، فكرامتها مصانة ومحفوظة، لكن كرامة المرأة تهدر عندما تصبح جسداً عارياً مهمته تصريف بضائع أصحاب النفوذ، وفكرة عارية مهمتها جلب أكبر عدد من الزبائن، كرامة المرأة تهدر عندما يكون حصولها على وظيفتها مشروطاً بقوامها الحسن وشكلها الجذاب لا لأجل كفاءتها ومهارتها في العمل، كرامتها تهدر عندما تكون سكرتيرة عند صاحب العمل وتقوم بدور الجارية والفراشة فهي ملزمة أن تبرج وتضع أكبر كمية من المكياج حتى ترضي صاحب العمل، كذلك هي المسؤولة عن تقديم الشاي والقهوة من أجل إدخال السرور على قلبه.

ونختم الكلام في هذه الشبهة بما ذكره أحد فقهاء الإمامية المعاصرين حيث يقول: «إن الدين الإسلامي هو الدين الخاتم، ونبيه خاتم الأنبياء وكتابه خاتم الكتب، وشريعته خاتمة الشرائع، فلا بد أن يضع لكل مشكلة اجتماعية حلاً شرعية، يصون بها كرامة المؤمن والمؤمنة، وما المشكلة الجنسية عند الرجل والمرأة إلا إحدى هذه النواحي التي لا يمكن للدين الإسلامي أن يهملها، وعندئذ يطرح هذا السؤال نفسه: ماذا يفعل هؤلاء الطلبة والطالبات الذين لا يستطيعون القيام بالنكاح الدائم، وتمنهم كرامتهم ودينهم عن التنقل في بيوت الدعارة والفساد، والحياة المادية بجمالها توجع نار الشهوة في نفوسهم؟ فمن

المستحيل عادة أن يصون نفسه أحد إلا من عصمه الله ، فلم يبق طريق إلا زواج المتعة الذي يشكل الحل الأنجح لتلافي الوقوع في الزنا ، وتبقى كلمة الإمام علي بن أبي طالب ترن في الآذان محذرة من تفاقم هذا الأمر عند إهمال العلاج الذي وصفه المشرع الحكيم له ، حيث قال عليه السلام : (لولا نهى عمر عن المتعة لما زنى إلا شقي أو شقية)^(١).

الشبهة السابعة: الزواج المؤقت واختلاط الأنساب

مفاد هذه الشبهة أن هذا الزواج ليست فيه عدة، وكلماتهم واضحة وصريحة في هذا المجال وستنقل لك بعضاً منها. وإذا تقرر ذلك فمعناه أن المياه ستختلط وبالتالي تختلط الأنساب.

لذلك يجيب الدكتور الشرباصي عندما يُسأل عن الزواج المؤقت فيقول: «هو زواج اتفق أئمة المذاهب الفقهية المعروفة لنا على تحريمه، وقالوا: إنه إذا انعقد يقع باطلاً، وذلك لأن هذا الزواج لا تتعلق به الأحكام الواردة في القرآن بصدد الزواج والطلاق والعدة والميراث»^(٢).

فنفي أن تكون في هذا الزواج عدة، والجصاص أيضاً في كتابه أحكام القرآن ينفي وجود العدة في هذا الزواج^(٣)، وعلى ضوء ذلك صرح بعضهم فقال: «إن عقد نكاح المتعة من أخطر العقود المحرمة على الإطلاق، لأن الهدف الأصلي منه ألا يجد الأولاد - إن وجدوا - من يرعاهم، وقد يكونون خطراً على

(١) السبحاني، جعفر، رسائل ومقالات، ص ٥٣٢-٥٣٣.

(٢) الشرباصي، أحمد، يسألونك في الدين والحياة، ج ٥، ص ١٢٤.

(٣) راجع: الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ١٨٨.

المجتمع، لذا حرم هذا العقد^(١)، وأما الزيلعي في تبين الحقائق فينفي وجود عدة في هذا الزواج^(٢)، وهذا معناه اختلاط الأنساب دون أدنى شك.

الجواب عنها:

ونبدأ الإجابة بيتين من الشعر ستضع النقاط على الحروف، يقول الشاعر:

لي حيلة فيمن ينم وليس في الكذاب حيلة
من كان يخلق ما يقول فحيلتي فيه قليلة

فقد مر علينا في الفصل الثالث أحكام الزواج المؤقت وعرفنا من ضمن أحكامه وجود العدة، وفصلنا الكلام في ذلك فلا داعي للإعادة هنا^(٣)، ولكن الغريب في الأمر أن الدكتور الشرباصي نفسه، الذي ينفي وجود عدة في هذا الزواج يذكر قبل صفحتين من هذا التصريح عندما يتناول أحكام هذا الزواج عند الشيعة فيقول: «عدة التي تنتهي متعتها حيضتان فقط، لا ثلاث حيضات، إذا كانت المرأة من ذوات الحيض، أو تعدد بخمسة وأربعين يوماً، إذا كانت من ذوات الأيام في العدة»^(٤).

أقول: إذا كان يعلم علم اليقين أن هناك عدة في هذا الزواج عند من يقول بحليته فلماذا يقول حرم لأسباب ومن ضمن هذه الأسباب عدم وجود العدة؟! يأتي فقيه حنفي فيقول: سلمنا يوجد في الزواج المؤقت عدة، ولكن هذا لا

(١) عبد الهادي، أبو سريع محمد، زواج المتعة، ص ٤٧.

(٢) راجع: الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق (شرح كثر الدقائق)، ج ٢، ص ٤٩٠.

(٣) راجع: الفصل الثالث المتقدم من هذا الكتاب، المبحث الثاني: أحكام الزواج المؤقت.

(٤) الشرباصي، أحمد، يسألونك في الدين والحياة، ج ٥، ص ١٢٢.

يمنع اختلاط الأنساب لأنه من قال أن الذي يتزوج هذا الزواج يلتزم بالعدة؟ فلنستمع لكلام هذا الفقيه ثم نعلق عليه والله المستعان على ما يصفون، يقول: «بل إن نكاح المتعة على النحو الذي يجيزه الشيعة الإمامية بشروط كثيرة غير مطبق الآن في الواقع؛ لأن المتمتع لا يقصد بالمتعة الإحصان، وإنما يقصد السفاح، وهو لا يلتزم بتوابع الوطء، والمرأة لا تلتزم أيضاً بالعدة»^(١).

نسأل هذا الفقيه عن النكاح الذي يجيزه الشيعة بشروط كثيرة حسب تعبيره، هل هو حلال إذا توفرت هذه الشروط؟ فإذا كان حلالاً فلا يضر به إن حاول بعض الأفراد التملص من هذه الشروط، فكل قانون من قوانين الحياة يسيء له بعض الأفراد، وهذه الإساءة لا تعطينا مبرراً لإلغاء القانون. إنما المفروض ردع المسيء عن الإساءة فقوانين المرور كثير من الناس يسيء استخدامها، ولكن ليس من العقل والحكمة إلغاؤها بل المنطق يدعونا إلى إيقاف المسيء عن الإساءة، وفي يوم من الأيام أسيء استخدام القرآن من خلال وضعه على الرؤوس في حرب صفين، وأفرزت هذه الإساءة فرقة الخوارج التي أذاقت المسلمين أنواع الغصص، لكن ليس معناه أن نترك القرآن لأن بعض طلاب السلطة خدعوا الناس به، وفي يوم من الأيام بنى مسجد ليس لله وهو مسجد ضرار لكن هذا لا يعني أن نهدم جميع المساجد إنما الذي حدث أن هُدم ذلك المسجد، وإذا عملنا بمنطق أنه إذا أسيء استخدام القانون يترك، فعلى هذا يجب أن يترك الناس الزواج الدائم لأنك لو ذهبت لأي محكمة من المحاكم لوجدت كثيراً من الرجال قد أهان زوجته وقسم آخر سرق أموالها وآخر باع

(١) الزحيلي، وهبة، التفسير الميز في العقيدة والشريعة والمنهج، ج ٥، ص ١٤.

مجوهراتها ولعب بها قماراً أو شرب أكبر كمية من الخمر، ولوجدنا كذلك كثيراً من النساء قد خانت أزواجهن لكن تبقى هذه الأمور فردية لا تعطي مبرراً لإلغاء الزواج الدائم.

على أننا نعتقد أن الأمور التي ذكرها الفقيه الحنفي مجرد احتمالات وتخمينات وهو يتصور أن النساء اللاتي يقدرن على الزواج المؤقت نساء مبتذلات والرجال الذين يمارسونه رجال لا يتحملون المسؤولية وهذا تصور خاطئ فلو كان الرجال والنساء كذلك لما اتعبوا أنفسهم وعقدوا هذا العقد ولمارسوا الزنا جهاراً، والكل يعلم أن الفجور والفحشاء في أغلب بلاد المسلمين غير ممنوعة، فهذا الخمر يباع على قدم وساق والغواني لهن مكانة عالية في المجتمع بل يستطعن أن يفعلن الأعاجيب ولهن نفوذ مميز عند السياسيين أضف إلى ذلك أن ممارسة كثير من المعاصي تضي على الشخص صفة التحضر في أغلب البلدان الإسلامية، بل لا يخجل كثير من أصحاب النفوذ أن تخرج نساؤهم شبه عاريات معهم. إذن من يمارس هذا الزواج سواء كان رجلاً أم امرأة فهو إنسان ملتزم يريد أن يشبع غريزته ويحمي نفسه دون معصية الله والذين يحاولون تشويه صورة هذا الزواج عبر الشبهات والالتهامات الباطلة إنما يريدون أن تنتشر الفاحشة بالمجتمع وأن يبتلى المجتمع بأمراض الجنس الفتاكة وأن يحل الفساد الأخلاقي وتمارس النساء المتزوجات الخيانة الزوجية ويا ليت من يحملون هذه الحملة الشعواء على الزواج المؤقت سخروا أقلامهم وألسنتهم ووجاهتهم لمنع انتشار الخمر والملاهي ووقفوا سداً منيعاً أمام الأجساد العارية التي تروج بضائع أصحاب النفوذ ووقفوا بوجه الأفكار العارية التي جعلت شبابتنا بلا محتوى، ولكن هذه الأقلام والألسن لا يهمها

ذلك إنما ديدنها أن تسبح بحمد السلطان من أجل الحصول على كرسي خاو عمره سنين معدودة ونقول كما قال المولى تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا﴾^(١) أضف إلى ذلك لو كان الزواج المؤقت يؤدي إلى اختلاط الأنساب كما يدعون فلماذا أباحه الرسول ﷺ وهو الذي قال المولى في حقه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٢).

أفهل يعقل مسلم يعتز بإسلامه أن الرسول يبيح شيئاً فيه اختلاط الأنساب؟ إذن من سمح لكم بإطلاق هذه الكلمات غير المسؤولة ﴿قل الله إذن لكم أم على الله تفترون﴾^(٣).

وتعال معي وانظر بنفسك إلى أين وصل تخبط البعض فلنستمع إلى الأستاذ محمد متولي الصباغ عندما يتكلم عن نكاح المتعة فيقول: «نكاح المتعة اسمه الصحيح (متعة النساء) ومتعة النساء هي أن الرجل كان يتفق مع المرأة بمال معلوم إلى وقت معلوم على أن يتمتع بها طوال هذا الوقت المعلوم، فإذا انقضى الوقت فارقتها من غير طلاق، ويفيد ذلك أن متعة النساء ليست نكاحاً؛ لأن النكاح هو الذي يكون أوله عقد وفي نهايته طلاق. فهذه المتعة هي التي أباحها رسول الله ﷺ ثم حرمها إلى يوم القيامة. وبطلان هذه المتعة لا شك فيه على الإطلاق بل هي حرام حرام حرام لأن الرجل يلتقي مع المرأة بلا شهود ولا عقد ولا التزام بالولد إذا قدر بينهما ولد وأن يرث الرجل المرأة إن ماتت وأن ترث المرأة الرجل إن مات وخلاف ذلك من باقي الحقوق الزوجية إضافة على ذلك أن يفارق

(١) النبأ: ١٧.

(٢) الأنبياء: ١٠٧.

(٣) يونس: ٥٩.

الرجل المرأة بلا طلاق فهذا كله هو سبب التحريم»^(١).

هل يتصور مسلم أن الله ورسوله يجيزان نكاحاً لا يوجد فيه التزام بالولد إذا قدر بينهما؟! هل المولى والرسول يدعوان إلى اختلاط الأنساب؟ ما لكم كيف تحكمون؟!

ولكن الصحيح أن هذا الزواج فيه عقد وفيه التزام بالولد والأبناء يرثون الآباء بل حتى المرأة إذا اشترطت الميراث ترث أما عدم النفقة والقسمة وغيرها فإنما خرجت بالدليل كما بينا ذلك في الفصل الثالث.

الشبهة الثامنة: الزواج المؤقت يمنع الزواج الدائم

مفاد هذه الشبهة - التي نسمعها كثيراً عندما يثار هذا البحث في النقاش العلمي بل حتى في الأحاديث الاجتماعية العادية - أنه لو سمح لهذا الزواج بالانتشار وتقبله الناس ليصبح ظاهرة اجتماعية مستساغة فهذا سيؤدي إلى إغراض الناس عن الزواج الدائم، فلماذا يتزوج الرجل زواجاً دائماً ويتحمل كل الأعباء المادية والشرعية طالما أن هناك زواجاً آخر ليس فيه كثير من المسؤولية؟

ويجاب عن ذلك:

أن تشريع الزواج المؤقت لم يأت من أجل أن يحل محل الزواج الدائم وإلغائه تماماً من المجتمع بل «جاء تشريع الزواج المؤقت بحكم كون الزواج الدائم غير قادر على إشباع الحاجات البشرية في جميع الظروف والحالات. وبحكم كون حصر الزواج بالدائم يستلزم أحد الأمرين: إما أن يتحمل الشباب أعباء رهبانية

(١) الصباغ، محمد متولي، الإيضاح في أحكام النكاح، ص ٧٩.

مؤقتة، وإما أن يفرق الشباب في محل الإباحية الجنسية^(١) ومن البديهي أن كلا الأمرين غير محمود العاقبة، فلذلك جاء تشريع هذا الزواج.

هذا بالإضافة إلى أن هناك مميزات في الزواج الدائم لا يمكن الحصول عليها في المؤقت وكذلك هناك مميزات في المؤقت لا يمكن الحصول عليها في الدائم وعلى هذا يكون المؤقت والدائم واحداً مكتملاً للآخر لا أن أحدهما يلغي الآخر، ولتوضيح المسألة نأتي بمثال عرفي وهو: من المعلوم أن الإنسان يحتاج إلى سكن يقيه الحر والبرد ويحفظ فيه ممتلكاته ويصون فيه خصوصياته فتارة تكون لديه أموال بحيث يستطيع شراء بيت فيشتري بيتاً ويسكن فيه وتارة أخرى ليس لديه المال الكافي لشراء بيت فلذلك يقوم باستئجار بيت مدة معينة لحين أن يحصل على المال الكافي من أجل شراء بيت وربما يشتري نفس البيت الذي استأجره إذا اتفق مع صاحب الملك، وليس من المعقول أن نقول للذي لا يمتلك بيتاً أبق بلا سكن، وهكذا الحال بالنسبة لإشباع الغريزة عند المشرع الإسلامي فتارة الإنسان - سواء كان ذكراً أم أنثى - تتوفر لديه الإمكانيات للزواج الدائم وتارة لا تتوفر فليجأ إلى الزواج المؤقت من أجل إشباع غريزته بصورة مشروعة، فما الضير في ذلك؟

ومثلما لم تلغ فكرة استئجار البيوت للذين لا يملكون دوراً سكنية، شراء البيوت والسكن فيها، فكذلك الزواج المؤقت لا يلغي قانون الزواج الدائم بل على العكس من ذلك فهو يُتمن هذا القانون ويجعل الإنسان عندما يقدم على الزواج الدائم يقدم وهو لا يعاني من الكبت والحرمان وبالتالي يكون تفكيره

(١) المطهري، مرتضى، حقوق المرأة في النظام الإسلامي، ص ٥٦.

أكثر نضوجاً ومنطقاً وصواباً.

نهاية المطاف

حاولنا في هذا الفصل استعراض أهم الشبه التي تثار ضد هذا النوع من الزواج، وكثير من الشبه التي تثار حول هذا الزواج سواء التي ذكرناها في هذا الكتاب أم التي لم نذكرها ناتجة عن عدم فهم لطبيعة هذا الزواج وكذلك عن عدم معرفة بأحكام هذا الزواج، أضف إلى ذلك أن قداسة الأشخاص تلجئ كثيراً من الباحثين إلى إلغاء عقولهم عند تناول هذا الموضوع.

ومن النعم التي أنعم الله بها على علماء الإمامية أن الشبه والإشكالات التي تثار على متبنياتهم الفكرية والفقهية التي أقاموا الدليل عليها من خلال القرآن الكريم والسنة هذه الشبه لا تدعوهم إلى التشاؤم والانزواء، بل على العكس من ذلك تدعوهم إلى الجِد والمثابرة ومن يقرأ كتاب الألفين للعلامة الحلي رضوان الله عليه يجد هذا المعنى جلياً فقد أتى بألفي دليل من أجل إثبات قضية معينة وهو رقم يدعو إلى الإعزاز والإكبار.

وأما لو استمعنا لأحد علماء الإمامية المعاصرين عندما يتطرق لموضوع الشبه التي تثار حول الزواج المؤقت لوجدناه يصرح بأن إثارة تلك الشبه لا تدعو للتشاؤم بل على العكس من ذلك تدعو للتساؤل لأن الشك مقدمة اليقين فلنستمع إليه ماذا يقول: «لست متشائماً -خلافًا للكثير من الأفراد- من الشبهات و الشكوك التي تثار حول الأفكار والمفاهيم الإسلامية. فلا أضجر من هذه الشبهات رغم كامل عشقي واعتقادي بهذا الدين، بل أسعد بها من الأعماق. لأنني على

اعتقاد تدعّمه تجربتي الشخصية بأن هذا المنهج الإلهي المقدس يتجلى ويعلمو ويشرق، عبر تلك الناحية التي يتعرض للهجوم بشكل أكبر. إن الحقيقة تمتاز في كون الشك والتردد عاملين في جلاتها، فالشك مقدمة اليقين، والارتياب سُلّم التحقق.... دعهم يقولوا، ويتحدثوا، ويقبضوا المؤتمرات، ويثيروا الاعتراضات، لتعود هذه الممارسات - دون إرادتهم - لإيضاح وتجلية حقائق الإسلام^(١).

حتى اضطروا أخيراً أن يقبلوا بروح هذا الزواج وإن غيروا عنوانه، لذلك يقول أحد فقهاء الإمامية المعاصرين: «الملفت للنظر أن أكثر المنكرين للزواج المؤقت من أهل السنّة، اضطروا تدريجياً وبسبب وقوع بعض الضغوطات على الشبان وغيرهم من الأشخاص المحرومين، إلى القبول بنوع يشبه الزواج المؤقت يسمى (زواج المسيار) ومع أنّهم لم يطلقوا عليه الزواج المؤقت، إلا أنّه لا يوجد أي اختلاف معه، وبالتالي فهو يجيز للشخص المضطر، الزواج من امرأة بشكل دائم حتى وإن نوى الطلاق بعد فترة قصيرة، واشترط سقوط النفقة وحق المبيت والإرث، وهو في الواقع يشبه الزواج المؤقت بشكل كبير، باستثناء الانفصال، فإنّه هنا يتحقق بالطلاق، وفي الزواج المؤقت يتحقق إمّا بهبة المدة المتبقية، أو انتهاء المدة المقررة، ولكلا النوعين من الزواج زمان محدد قد أخذ بعين الاعتبار منذ البداية.

والجميل في الأمر أن بعض الشبان من أهل السنّة قاموا أخيراً وبسبب المشاكل والضغوط التي تواجههم في طريق الزواج الدائم بالاتصال بنا من خلال الشبكة العنكبوتية (الانترنت) ووجهوا لنا هذا السؤال: هل هناك مانع في مسألة الزواج

(١) المطهري، مرتضى، حقوق المرأة في النظام الإسلامي، ص ٤٥-٤٦.

المؤقت من الأخذ بفتوى الشيعة ؟ وقلنا: إنه لا مانع أبداً.

فهؤلاء الذين يتكرون الزواج المؤقت، يقبلون بزواج المسيار، فهم وإن لم يقبلوا بعنوانه ولكنهم في الواقع قد قبلوا به»^(١).

فقد أجاز فقهاء القوم الذين يحرمون الزواج المؤقت بنية الطلاق^(٢) وذكر اليحصبي الإجماع عنهم فقال: « وكلهم مجمعون أنه إن نكح نكاحاً مطلقاً لكن في نيته ألا يمكث معها إلا مدة نواها، فإن النكاح جائز وليس نكاح متعة»^(٣).

وعلى هذا الأساس أفتى بعض فقهاء القوم المعاصرين للذين يريدون السفر للدراسة الاستفادة من هذا المبنى فهو يتزوج من امرأة هناك ولكن في نيته بمجرد أن تنتهي فترة الدراسة طلاقها^(٤).

لكن في هذا الزواج محذوراً وهو الطلاق، وهو أبغض الحلال إلى الله، فقد روى البيهقي في سننه عن ابن عمر « أن النبي ﷺ قال: أبغض الحلال إلى الله الطلاق»^(٥) أضف إلى ذلك فإنه ينطوي على الغش والخداع فالنية مبطنه للطلاق تعد (خداعاً وغشاً) وعبثاً بهذه الرابطة العظيمة التي هي أعظم الروابط البشرية، وإثارة للتنقل في مراتع الشهوات إلى ما يترتب على ذلك من العداوة

(١) الشيرازي، ناصر مكارم، الشيعة شبهات وردود، ص ٩٣-٩٤.

(٢) راجع: المراغي، أحمد مصطفى، تفسير المراغي، ج ٥، ص ٨.

(٣) اليحصبي، عياض بن موسى، إكمال المعلم بفوائد مسلم، ج ٤، ص ٥٣٧.

(٤) راجع: الورداني، صالح، زواج المتعة حلال في الكتاب والسنة، ص ١٤٢. وكذلك راجع كلمة الشيخ عبد الله بن محمد المطلق، عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية، حيث أجاز للمبتعثن الزواج بنية الطلاق، والكلمة موجودة في موقع المجلس اليمني: (www.al-yemen.org)

(٥) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، ج ٧، ص ٣٢٢.

والبغضاء، وذهاب الثقة بين الزوجين حتى بالصادقين الذين يريدون بالزواج الإحصان والتعاون على تأسيس البيت الصالح والعيثة السعيدة^(١).

فلماذا اللجوء إلى الخداع إذن والوقوع في المحذورات والشرع المقدس قد أعطانا الحلول الناجعة والميسرة والواضحة بالاتفاق مع المرأة على الزواج مدة معينة تعرفها أفضل من الزواج منها دائماً وفي نيتك أن تطلقها بعد يوم، ﴿فإنها لا تسمى الأبصار ولكن تسمى القلوب التي في الصدور﴾^(٢).

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: إذا كان الأمر كذلك، فما هو ذنب الزواج المؤقت، حتى تثار عليه كل هذه الشبه؟ وأفضل من يجينا عن هذا التساؤل هو العلامة المحقق السيد جعفر مرتضى العاملي، وبكلمته ننهي نهاية مطاف هذا الفصل، حيث يقول: «إن ذنب هذا التشريع الذي هو - بلا ريب - من مفاخر الإسلام، ومن أدلة عظمت، وشموليته، وأصالته - إن ذنبه الوحيد الذي لا يفره له الكثيرون - : أنه من جهة: شيعي علوي، يواجه عقد الانتماء وعصبية المواجهة المذهبية، ومن جهة أخرى: هو شرقي وديني، ولذا فهو لا يجد العطف الكافي، والمحبة المطلوبة، حتى من كثير أهله وذويه..

وإنما يقابل باستمرار بالازدراء، والاحتقار؛ لأنه شرقي، ولأنه إسلامي المولد والمتشأ.

ولو أننا استوردناه من غير هذه الأرض، ولا سيما من أوروبا لكان لكثير من هؤلاء الرافضين له موقف آخر، ومن نوع آخر، ولألفينا المؤتمرات تعقد والمهرجانات

(١) المراغي، أحمد مصطفى، تفسير المراغي، ج ٥، ص ٨.

(٢) الحج: ٤٦.

نقام هنا وهناك، بهدف التأكيد على أهميته، وصحته، وسلامته، أو للتدليل على أنه الحل الأمثل، والأفضل، والوحيد، الذي باستطاعته أن ينجي البشرية كلها من الوقوع فريسة الانحراف والفساد»^(١).

(١) العاملي، جعفر مرتضى، زواج المتعة تحقيق ودراسة، ج ٣، ص ٣٦٦-٣٦٧.

الخاتمة

بعد أن اكتملت فصول هذه الدراسة حول موضوع الزواج المؤقت عند الإمامية والأحناف، لا بأس أن نشير إلى أهم الثمار والنتائج التي تضمنتها تلك الفصول، نلخصها بمجموعة من النقاط لكل فصل من هذه الفصول.

فكانت حصيلة الفصل الأول مجموعة من النقاط نذكر منها:

١- إن مؤتمر السقيفة الذي انعقد مباشرة بعد رحيل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى كان له الدور الأساسي في الاختلاف الفقهي.

٢- من أهم الأسباب التي دعت إلى تكوين المذاهب الإسلامية، منع تدوين الحديث ونقله والتحدث به.

٣- أول من أمر بتدوين المذهب الجعفري، هو الرسول الأعظم ﷺ عندما أمر أمير المؤمنين عليه السلام بتدوين الحديث.

٤- انتشر المذهب الحنفي وترعرع في ظل الدولة العباسية، حيث جعلت هذه الدولة القضاء بيد أهل الرأي من أهل العراق.

٥- عرفنا من خلال هذا الفصل أن الزواج لغة هو الاقتران، واصطلاحاً هو عقد تحل به العشرة وكافة الاستمتاعات بين الرجل والمرأة، طبقاً لشروط أملتها الشريعة المقدسة، لا بد من توفرها في هذه العملية الاقترانية.

وكذلك عرفنا أن الزواج المؤقت هو الزواج إلى أجل، أو الزواج المنقطع، أو زواج المتعة، وهو عبارة عن تزويج المرأة الحرة الكاملة نفسها إذا لم يكن

بينها وبين الزوج مانع - من نسب أو سبب أو رضاع أو إحصان أو عدة أو غير ذلك من الموانع الشرعية - بمهر مسمى إلى أجل مسمى بالرضا والاتفاق ، فإذا انتهى الأجل تبين من غير طلاق.

٦- للزواج فوائد كثيرة منها إشباع وإرضاء الغريزة الجنسية، وإنجاب الذرية الصالحة، والحفاظ على الأمة من الزوال والإذلال، وكذلك يحمي المجتمع من الانحلال الخلقي، ويحقق السكينة والاطمئنان لأفراد المجتمع .

٧- النكاح في الشريعة الإسلامية على ثلاثة أنواع: نكاح بميراث، ونكاح بلا ميراث، ونكاح بملك يمين، وهذا التقسيم جاء في الروايات الشريفة.

٨- عانت المرأة الأمرين في المجتمعات التي سبقت الإسلام، وأهدرت كرامتها وضاعت حقوقها حتى جاء الإسلام فأعطى المرأة دورها الذي يليق بها في هذه الحياة، فعرّفها واجباتها وحقوقها.

ومن أهم الأمور التي بينها الإسلام أن المرأة والرجل متساويان في الإنسانية، وبذلك ترتفع النظرة الدونية عن المرأة، فهي والرجل شريكان في تعمير هذه الحياة من أجل الخروج منها إلى حياة الرضوان الإلهي.

وكانت حصيلة الفصل الثاني مجموعة من النقاط، نذكر منها:

١- مسألة الزواج المؤقت رغم أنها مسألة فقهية، إلا أنها اصطبلت بصبغة عقائدية، وهذا يعطي المسألة مزيداً من الاهتمام.

٢- القائلون بحرمة هذا الزواج استدلوا بالقرآن الكريم والسنة والإجماع والعقل، ولكن جميع استدلالاتهم مردودة ولا تصمد أمام النقد أبداً.

أما القرآن فاستدلوا بالآية (٥، ٦) من سورة المؤمنين، وملخص دليلهم بأن المتمتع بها ليست بزوجة، ولا ملك يمين، وحيث إن الوطء لا يحل إلا بهما، فتقرر أن تكون المتعة حراماً، ولكن نفس مفسريهم يقولون: إن هاتين الآيتين لا تدلان حتماً على تحريم المتعة.

أما السنة فجاءت الروايات مضطربة، فرغم أن الخليفة الثاني يقول: أنا أمنعها إلا أنهم لم يكتفوا بذلك، بل جاؤوا بروايات منسوبة إلى الرسول ﷺ تقول بنسخ المتعة، واختلفت أوقات تحريم المتعة حسب هذه الروايات، فتارة في عام خير، وأخرى عام الفتح، وثالثة في حجة الوداع، ورابعة عام حنين إلى غيرها من الأوقات مما يدل على أن هذه الروايات كُتبت على لسان الرسول في أوقات متأخرة.

وأما الإجماع الذي يدعونه على نسخ المتعة فمردود، حيث إنهم يقولون: بقي على القول بحلية هذا الزواج مجموعة من الصحابة والتابعين، فمن الصحابة أسماء بنت أبي بكر، وجابر بن عبد الله، وابن مسعود، وابن عباس وغيرهم، ومن التابعين طاووس وعطاء، وسعيد بن جبير، وسائر فقهاء مكة.

وأما العقل فيقولون: ليس في المتعة إلا قضاء الشهوة بنحو مؤقت، فهو كالزنا تماماً، فلا معنى لتحريمه مع إباحة المتعة.

واستدلّاهم هذا مردود، حيث إنهم يقولون: إن الرسول ﷺ أباحها فترة معينة، فهل يعقل أن الرسول يبيح زواجاً هذه مواصفاته؟

٣- القائلون بحلية هذا الزواج استدلوا بالقرآن والسنة والإجماع والعقل، أما القرآن فكانت الآية (٢٤) من سورة النساء خير دليل على ذلك، وأما السنة فالأحاديث المروية في كتب الفريقين في حلية هذا الزواج، وأما الإجماع فقد أجمع المسلمون على أن هذا الزواج كان مباحاً في صدر الإسلام، والمانع لهذا الزواج يقول: نسخ، وروايات النسخ لا تصمد أمام النقد، فتبقى الإباحة التي يؤيدها الجميع.

وأما العقل فإن هذا الزواج خالٍ من أمارات المفسدة والضرر، فوجب إباحته. ٤- بناءً على ما جاء في النقطتين الثانية والثالثة تقرر أن الزواج المؤقت زواج إسلامي صرح القرآن الكريم بحليته، وجاءت الروايات الإسلامية بإباحته، وأجمع المسلمون على إباحته في صدر الإسلام، والعقل لا يمنعه، بل يوجبه.

أما الفصل الثالث، فكانت بجعبته نقاط عديدة، نذكر بعضاً منها:

- ١- اتفق المذهبان أن الزواج المؤقت قد شرع في صدر الإسلام.
- ٢- للزواج المؤقت أربعة أركان هي: الصيغة، والمحل، والأجل، والمهر.
- ٣- للزواج المؤقت أحكام كثيرة تنظمه وتجعله يسير في الطريق الذي رسمه الشارع له، ومعرفة هذه الأحكام تساعد في دفع الشبهة التي تثار ضد هذا النوع من الزواج.

٤- توجد هناك نقاط اتفاق واختلاف بين الزواج الدائم والزواج المؤقت ، فنقاط الاتفاق من قبيل وجود عقد مشتمل على الإيجاب والقبول اللفظيين، وكذلك لا يوجد تحديد للمهر قلة ولا كثرة حاله حال الدائم في نشر الحرمة، وكذلك لا يجوز مقاربة الزوجة في زمن الحيض، إلى غيرها من نقاط الاتفاق. وأما نقاط الاختلاف فأهمها: ذكر الأجل في المؤقت، وذكر المهر، فعدم ذكرهما يبطل العقد في المؤقت، وليس للمرأة نفقة في المؤقت، ولا يوجد إرث بين الرجل والمرأة في المؤقت إلا أن يشترطا، إلى غيرها من نقاط الاختلاف.

٥- رغم أن الأحناف يقولون بتحريم هذا النوع من الزواج ولكن ليس على من تزوج بهذا الزواج تعزير ولا حد ولا رجم عندهم. أما الفصل الرابع، فكانت نتيجته مجموعة من النقاط، نذكر منها:

١- الزواج المؤقت لا يمنع من تكوين الأسرة، بل هو عامل مهم من عوامل تحصين الأسرة المسلمة.

٢- الزواج المؤقت عامل مهم في عدم انتشار الفاحشة في المجتمع الإسلامي.

٣- الزواج المؤقت داخل ضمن إطار الحصر المحلل.

٤- عدم اعتراض الصحابة على المنع الذي صدر من الخليفة الثاني لا يستلزم تكفيرهم، بل هو من قبيل الخضوع الظاهري للسلطة القائمة.

٥- كرامة المرأة مصانة في هذا الزواج عبر الأحكام التي رسمها الشارع لتنظيم هذه العلاقة ما بين الرجل والمرأة.

٦- إن وجود العدة في هذا النوع من الزواج يمنع من اختلاط الأنساب.

٧- الزواج المؤقت ليس بديلاً عن الزواج الدائم، بل هو مكمل له في حفظ المجتمع الإسلامي.

وبعد ذكر أهم الثمار والنتائج التي حصلنا عليها من خلال هذه الدراسة في موضوع الزواج المؤقت، أقول كما يقول ابن الأثير على أنني مقر بالتقصير فلا أقول: إن القلم جرى سهواً، ولكن أقول: إن ما أجهل أكثر مما أعلم. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

فرغ من هذه الدراسة

في يوم ١٣ / رجب الأصعب / عام ١٤٣٠ هـ

ذكرى ولادة أمير المؤمنين عليه السلام

جنب مرقد حفيدته السيدة فاطمة المعصومة عليها وعلى آياتها آلاف التحية والسلام

المصادر والمراجع

● القرآن الكريم

- ١- ابن أبي الحديد المعتزلي، عز الدين أبي حامد عبد الحميد بن هبة الله المدائني، شرح نهج البلاغة الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، ط ٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٢- ابن أبي العز، صدر الدين علي بن علي، التنبيه على مشكلات الهداية، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد شاكر، ط ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ٣- ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد العبي الكوفي، المصنف، تحقيق: محمد عوامة، ط ١، دمشق، مؤسسة علوم القرآن، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- ٤- ابن إدريس، أبو جعفر محمد بن منصور الحلبي، كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى، ط ٢، قم، مؤسسة النشر الإسلامي.
- ٥- ابن البراج، القاضي عبد العزيز الطرابلسي، المذهب، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٠٦هـ.
- ٦- أبو السعود، القاضي محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: الشيخ محمد صبحي حسن خلّاف، ط ١، بيروت، دار الفكر، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- ٧- ابن حمزة، أبو جعفر محمد بن علي الطوسي، الوسيلة إلى نيل الفضيلة، تحقيق: الشيخ محمد الحسون، ط ١، قم، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ١٤٠٨هـ.ق.

٨. ابن زهرة، السيد حمزة بن علي الحلبي، غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، ط ١، قم، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤١٧هـ.
٩. ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الأبصار، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.
١٠. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، تاريخ الخلفاء أو الإمامة والسياسة، ط ٣، بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
١١. ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، جامع الفقه، تحقيق: يسري السيد محمد، ط ١، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
١٢. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، طبعة جديدة محققة، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
١٣. ابن همام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواني، شرح فتح القدير، تحقيق: سعد الله بن عيسى المفتي الشهير بسعدي جلبي، ط (-)، بيروت، دار الفكر.
١٤. أبو النور، د. محمد الأحمد، منهج السنة في الزواج، ط ٣، مصر، دار السلام، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
١٥. أبو زهرة، محمد، الإمام الصادق حياته وعصره آراؤه وفقهه، ط (-)، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٣م.
١٦. أبو زهرة، محمد، محاضرات في عقد الزواج وآثاره، ط (-)، القاهرة، دار الفكر العربي.

- ١٧- الأراحمي، الشيخ محمد علي، كتاب النكاح، ط ١، قم، مؤسسة دار راه حق، ١٣٧٧هـ ش.
- ١٨- الأردبيلي، مرتضى الموسوي، المُنْتَعَة بين الشريعة والبدعة، ط ١، طهران، الناشر: به ديد، ١٤٢٠هـ ق/ ١٣٨٧هـ ش.
- ١٩- الأسفرائيني، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق، مسند أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط ١، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- ٢٠- الأشقر، الدكتور عمر سليمان، أحكام الزواج في ضوء الكتاب والسنة، ط ٢، الأردن، دار النفائس، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ٢١- الأميني، الشيخ عبد الحسين أحمد النجفي، موسوعة الغدير في الكتاب والسنة والأدب، تحقيق: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط ٤، قم، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- ٢٢- الأنصاري، الشيخ مرتضى، كتاب النكاح، إعداد لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، ط ١، قم، الأمانة العامة للمؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري، ١٤١٥هـ.
- ٢٣- الإيرواني، الشيخ باقر، دروس تمهيدية في تفسير آيات الأحكام، ط ٣، قم، دار الفقه للطباعة وال، ١٤٢٨هـ ق/ ١٣٨٦هـ ش.
- ٢٤- بحر العلوم، عز الدين، الزواج في القرآن والسنة، ط ٢، بيروت، دار الزهراء، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ٢٥- البحراني، الشيخ يوسف، الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، قم المشرقة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤٠٨هـ.
- ٢٦- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الطبعة (-)، بيروت، دار الفكر، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٧. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط (-)، بيروت، دار الفكر.
٢٨. البقاعي، محمد علي الحسيني، حقيقة زواج الميسار ومشروعية المتعة، ط ١، بيروت، دار المحجة البيضاء، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٢٩. بلتاجي، الدكتور محمد، منهج عمر بن الخطاب في التشريع دراسة مستوعبة لفقه عمر وتنظيماته، ط ٢، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٣٠. البهنساوي، المستشار سالم، المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية، ط ١، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٣١. البوطي، الدكتور محمد سعيد رمضان، محاضرات في الفقه المقارن، ط ٢، المعادة، دمشق، دار الفكر، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٣٢. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، ط ١، بيروت، دار صادر، ١٣٥٣هـ.
٣٣. التبريزي، الميرزا جواد، المسائل المنتخبة، ط ٥، قم، دار الصديقة الشهيدة سلام الله عليها، ١٤٢٧هـق/ ١٣٨٥هـش.
٣٤. التهانوي، ظفر أحمد العثماني، إعلاء السنن، تحقيق: حازم القاضي، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٣٥. تيمور باشا، أحمد، المذاهب الفقهية الأربعة الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي وانتشارها عند جمهور المسلمين، ط ١، القاهرة، دار الآفاق العربية، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
٣٦. الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٣٧. الجوهري، إسماعيل بن حماد، معجم الصحاح قاموس عربي - عربي، اعتنى به خليل مأمون شيخا، ط ١، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٣٨. الحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ط ٢، بيروت، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٣٩. الحسين، أ.د. قصي، موسوعة الحضارة العربية (العصر الجاهلي ج ١)، ط ١، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٤م.
٤٠. الحكيم، السيد محمد سعيد الطباطبائي، الأحكام الفقهية العبادات والمعاملات، ط ٧، بيروت، دار الهلال، ١٤٢٤هـ.
٤١. الحلبي، أبو الصلاح، الكافي في الفقه، تحقيق: رضا استادي، ط (-)، إصفهان، مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام.
٤٢. الحلبي، أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن، الرسائل التسع، تحقيق: رضا الأستاذي، ط ١، قم، مكتبة آية الله العظمى المرعشي بقم، ١٤١٣هـ.ق.
٤٣. الحلبي، أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن، المختصر النافع في فقه الإمامية، ط ٢، طهران، مؤسسة البعثة، ١٤٠٢هـ.
٤٤. الحلبي، أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، تحقيق: عبد الحسين محمد علي بقال، ط ٣، قم، مؤسسة اسماعيليان، ١٣٧٣هـ.ش.
٤٥. الحلبي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، قواعد الأحكام، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط ١، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ١٤١٩هـ.
٤٦. حنبل، أحمد بن محمد، المُسنَد، تحقيق: صدقي جميل العطار، ط ٢، بيروت، دار الفكر، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- ٤٧ حيدر، أسد، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، ط ١، قم، منشورات كلمة الحق، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- ٤٨ الحفناوي، د. محمد إبراهيم، الموسوعة الفقهية الميسرة - الزواج، ط (-)، المنصورة، مكتبة الإيمان.
- ٤٩ الخوئي، السيّد أبو القاسم، البيان في تفسير القرآن، ط ٣، قم، دار الثقلين، ١٤١٨هـ ق.
- ٥٠ الخوئي، السيّد أبو القاسم، منهاج الصالحين، تعليق الشيخ الوحيد الخراساني، ط ٣، قم، مدرسة الإمام باقر العلوم عليه السلام.
- ٥١ داماد أفندي، شيعي زاده عبد الرحمن ابن الشيخ محمد بن سليمان، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر في فروع الحنفية، ط ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٥٢ الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد، تذكرة الحفاظ، ط (-)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ٥٣ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وحسين الأسد، ط ٩، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
- ٥٤ الروحاني، السيّد محمد الحسيني، منهاج الصالحين، ط (-)، مكتبة الألفين.
- ٥٥ الزحيلي، الدكتور وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، ط ٢، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٣م.
- ٥٦ الزحيلي، الدكتور وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، ط ٣، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

- ٥٧ زيدان، عبد الكريم، المفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- ٥٨ الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، تبين الحقائق (شرح كنز الدقائق)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- ٥٩ سالم، الدكتور السيد عبد العزيز، التاريخ السياسي والحضاري للدولة العربية، ط (-)، بيروت، دار النهضة العربية.
- ٦٠ السبحاني، الشيخ جعفر، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية وتاريخهم، ط (-)، قم، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.
- ٦١ السبحاني، الشيخ جعفر، الإنصاف في مسائل دام فيها الخلاف، ط ١، قم، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤٢٣هـ/ ١٣٨١هـ ش.
- ٦٢ السبحاني، الشيخ جعفر، رسائل ومقالات تبحث في مواضع فلسفية وكلامية وفقهية، ط (-)، قم، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.
- ٦٣ السبحاني، الشيخ جعفر، الاعتصام بالكتاب والسنة دراسة مبسطة في مسائل فقهية مهمة، ط ١، قم، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤١٤هـ.
- ٦٤ السبحاني، الشيخ جعفر، بحوث في الملل والنحل دراسة مقارنة للمذاهب الإسلامية، ط ٢، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ١٤١٥هـ.
- ٦٥ السبزاوي، السيد عبد الأعلى الموسوي، مذهب الأحكام في بيان الحلال والحرام، ط ٤، قم، مؤسسة المنار، ١٤١٧هـ.
- ٦٦ السرخسي، شمس الدين، كتاب المبسوط، ط (-)، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- ٦٧- السيد سابق، محمد، فقه السُّنة، ط ٢١، القاهرة، دار الفتح للإعلام العربي، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ٦٨- السيستاني، السيد علي الحسيني، منهاج الصالحين، ط ٥، قم، مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني، ١٤١٧هـ.
- ٦٩- الشرباصي، الدكتور أحمد، يسألونك في الدين والحياة، ط (-)، بيروت، دار الجيل.
- ٧٠- شلبي، محمد مصطفى، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه، الطبعة الجديدة، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة وال، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ٧١- الشهرستاني، علي، منع تدوين الحديث قراءة في منهجة الفكر وأصول مدرسي الحديث عند المسلمين، طبعة منقحة ومزودة، قم، دار الغدير، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- ٧٢- الشيرازي، صادق الحسيني، المسائل الإسلامية مع المسائل الحديثة، ط ١، قم، ١٤٢٣هـ.
- ٧٣- الشيرازي، ناصر مكارم، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ط ١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ٧٤- الشيرازي، ناصر مكارم، الشيعة شبهات وردود، ط ١، قم، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ١٤٢٨هـ ق.
- ٧٥- الصاغرجي، الشيخ أسعد محمد سعيد، الفقه الحنفي وأدلته، ط ١، دمشق، دار الكلم الطيب، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- ٧٦- الصباغ، محمد متولي، الإيضاح في أحكام النكاح، ط (-)، مصر، مكتبة مدبولي.

٧٧. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، علل الشرائع، تصحيح وتعليق السيد فضل الله الطباطبائي اليزدي، ط ٢، قم، الناشر: السيد فضل الله الطباطبائي اليزدي، ١٣٨٤-١٣٨٨ هـ ش.
٧٨. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الخصال، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط (-)، قم المقدسة، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية.
٧٩. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، من لا يحضره الفقيه، إشراف وتعليق الشيخ حسين الأعلمي، ط ١، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م.
٨٠. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، المقنع، تحقيق لجنة التحقيق التابعة لمؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، ط (-)، قم، مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، ١٤١٥ هـ.
٨١. الصراف، شيماء، أحكام المرأة بين الاجتهاد والتقليد دراسة مقارنة في الشريعة والفقه والقانون والاجتماع، ط ١، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠٠٨ م.
٨٢. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م.
٨٣. الصيمري، الشيخ مفلح، غاية المرام في شرح شرائع الإسلام، تحقيق: الشيخ جعفر الكوثراني العاملي، ط ١، بيروت، دار الهادي، ١٤٢٠ هـ/١٩٩٩ م.
٨٤. الضحاك، أبو بكر عمرو بن أبي عاصم، كتاب السنة، تحقيق، محمد ناصر الدين الألباني، ط ٣، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م.
٨٥. الطباطبائي، السيد علي، رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل، ط ١، بيروت، دار الهادي، ١٤١٢ هـ/١٩٩٢ م.

٨٦. الطبراني، سليمان أحمد بن أيوب اللخمي، المعجم الأوسط، تحقيق: إبراهيم الحسيني، ط (-)، دار الحرمين.
٨٧. الطبرسي، رضي الدين أبي نصر الحسن بن الفضل، مكارم الأخلاق، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، ط ٢، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٨٨. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الطبري (تأريخ الأمم والملوك)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (-)، بيروت.
٨٩. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الازدي الحجري المصري، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، ط ٣، بيروت، دار الكتب الإسلامية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٩٠. طه، محمد عاطف عبد المقصود، الزواج والطلاق في الإسلام وحقوق الزوج والزوجة والأولاد، ط ١، القاهرة، مؤسسة المختار، ٢٠٠١م.
٩١. الطوسي، شيخ الطائفة الإمام أبي جعفر محمد بن الحسن، الاستبصار، تحقيق: مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، ط ١، قم، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، ١٤٢٨هـ.
٩٢. الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، ط ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٩٣. الطوسي، شيخ الطائفة الإمام أبي جعفر محمد بن الحسن، كتاب الخلاف، تحقيق: السيد علي الخراساني والسيد جواد الشهرستاني والشيخ مهدي طه نجف، ط ٣، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤١٧هـ ق.

٩٤. العاملي، السيد جعفر مرتضى، زواج المتعة تحقيق ودراسة، ط ١، بيروت، المركز الإسلامي للدراسات، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٩٥. العاملي، زين الدين الجبعي، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، تحقيق: السيد محمد كلانتر، ط ٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٩٦. عبد الهادي، د. أبو سريع محمد، زواج المتعة، ط (-)، القاهرة، الدار الذهبية.
٩٧. العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، ط ٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.
٩٨. العك، خالد عبد الرحمن، من بحوث العلماء آداب الحياة الزوجية في ضوء الكتاب والسنة، ط ٨، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٩٩. العياشي، أبو نصر محمد بن مسعود ابن عياش السلمي السمرقندي، تفسير العياشي، تصحيح وتعليق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، ط ١ المحققة، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
١٠٠. العيني، محمد أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين، البناية شرح الهداية، تحقيق: أيمن صالح شعبان، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
١٠١. الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين، التفسير الكبير، ط ٤، بيروت، إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
١٠٢. فضل الله، السيد محمد حسين، فقه الشريعة، ط ٢، بيروت، دار الملاك، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٠٢- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، معجم القاموس المحيط، رتبة ووثقه خليل مأمون شيخا، ط ١، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

١٠٤- قبلان، القاضي هشام، الزواج في الإسلام وأشكال الزواج المستحدث، ط ١، بيروت، مؤسسة الرحاب الحديثة، ١٩٩٩م.

١٠٥- القمي، الشيخ عباس، منتهى الآمال في تواريخ النبي والآل، ط ٥، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٢٢هـ ق.

١٠٦- القندوزي، الشيخ سليمان بن إبراهيم الحنفي، يتابع المودة لذوي القربى، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، ط ١، قم، دار الأسوة، ١٤١٦هـ
١٠٧- الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق: محمد عدنان بن ياسين درويش، ط ١، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

١٠٨- كاشف الغطاء، الشيخ محمد حسين، أصل الشيعة وأصولها، تحقيق: علاء آل جعفر، ط ١، قم، مؤسسة الإمام علي عليه السلام، ١٤١٥هـ ق.

١٠٩- الكركي، الشيخ علي بن الحسين، جامع مقاصد في شرح القواعد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ط ٢، قم، مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ١٤١٥هـ.

١١٠- الكليني، ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق، موسوعة الكتب الأربعة الكافي، تحقيق: مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، ط ١، قم، مؤسسة إحياء الكتب الأربعة، ١٤٢٨هـ.

- ١١١- الكيدري، قطب الدين محمد بن الحسين، أصباح الشيعة بمصباح الشريعة، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، ط ١، قم، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤١٦هـ.
- ١١٢- اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، موسوعة طبقات الفقهاء الجزء الثاني في فقهاء القرن الثاني، أشرف العلامة الفقيه جعفر السبحاني، ط ١، قم، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ١٤١٨هـ.ق.
- ١١٣- المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ط ٢، بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ١١٤- محمد، محمود عبد الحميد، حقوق المرأة بين الإسلام والديانات الأخرى، ط ١، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ١١٥- المراغي، أحمد مصطفى، تفسير المراغي، ط ٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٥م.
- ١١٦- المرتضى، علي بن الحسين الموسوي، الانتصار، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ط (-)، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، شوال المكرم ١٤١٥هـ.ق.
- ١١٧- المرتضى، علي بن الحسين الموسوي، رسائل الشريف المرتضى، إعداد السيد أحمد الحسيني، ط ١، قم، دار القرآن الكريم، ١٤١٠هـ.ق.
- ١١٨- المرغيناني، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر الفرغاني، الهداية شرح بداية المبتدي، تحقيق: محمد عدنان درويش، ط (-)، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- ١١٩- المطلق، د. عبد الملك بن يوسف، الزواج العرفي داخل المملكة العربية السعودية وخارجها (دراسة فقهية واجتماعية نقدية)، تقديم وتقرير: د.

- عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، ط ١، الرياض، دار العاصمة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٢٠- المظهري، الشيخ مرتضى، حقوق المرأة في النظام الإسلامي، ط ١، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ١٢١- المظفر، الشيخ محمد حسين، الإمام الصادق عليه السلام، ط ٢، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤٢١هـ ق.
- ١٢٢- المظفر، الشيخ محمد رضا، السقيفة، تقديم الدكتور محمود المظفر، ط ٤، قم، مؤسسة أنصاريان للطباعة وال، ١٣٨٢ - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤.
- ١٢٣- معدنلي، هند، الزواج في الشرائع السماوية والوضعية، ط ١، دمشق، دار قتيبة، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ١٢٤- مغنية، محمد جواد، فقه الإمام جعفر الصادق عرض واستدلال، ط ١، بيروت، دار العلم للملايين، ط ٢، آذار (مارس) ١٩٧٨م.
- ١٢٥- المفيد، فخر الشيعة أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، المقنعة، تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي، ط ٢، قم المشرفة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ١٤١٠هـ ق.
- ١٢٦- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم، المسائل السَّوَرِيَّة، تحقيق: صائب عبد الحميد، ط ١، قم، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣هـ ق.
- ١٢٧- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم، المسائل الصاغية، تحقيق: السيد محمد القاضي، ط ١، قم، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٤١٣هـ ق.

- ١٢٨- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم، خلاصة الإيجاز في المتعة، تحقيق: علي أكبر زماني نژاد، ط ١، قم، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ١٣٧١هـ. ش/١٤١٣هـ ق.
- ١٢٩- المقدم، محمد أحمد إسماعيل، المرأة بين تكريم الإسلام وإهانة الجاهلية، ط ١، الإسكندرية، دار الإيمان، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- ١٣٠- المتظري، الشيخ حسين علي، الأحكام الشرعية على مذهب أهل البيت (عليه السلام)، ط ١، قم، تفكر، ١٤١٣هـ.
- ١٣١- المودودي، أبو الأعلى، الحجاب، دار الفكر.
- ١٣٢- الموسوي، الإمام عبد الحسين شرف الدين، مسائل فقهية، ط ٣، قم، مؤسسة أنصاريان، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- ١٣٣- الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود، الاختيار لتعليل المختار، اعتنى به الشيخ محمد عدنان درويش، ط ١، بيروت، شركة الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- ١٣٤- موقع المجلس اليمني (www.al-yemen.org).
- ١٣٥- موقع طيب دوت كوم (www.6abib.com).
- ١٣٦- النجفي، الشيخ محمد حسن، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، تحقيق: الشيخ عباس القوجاني، ط ٧، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- ١٣٧- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ١٣٨- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، صحيح مسلم بشرح النووي، ط ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- ١٣٩- النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، ط ١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ١٤٠- النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد سالم هاشم، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- ١٤١- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، بيروت، دار الفكر.
- ١٤٢- الهندي، علاء الدين المتقي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: الشيخ بكري حياني والشيخ صفوة السقا، ط (-)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ١٤٣- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ١٤٤- الورداني، صالح، زواج المتعة حلال في الكتاب والسنة، ط ٢، قم، دار الغدير، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ١٤٥- البُخَصْري، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، ط ٣، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.